# الإسلاميون

## والحوار مع العلمانية والدولة والغرب

هشام العوضي

المشاركون

د. محمد عمارة
د. كمال أبو المجد
د. طارق البشري
د. جلال أمين
أ. راشد الغنوشي
د. سيد دسوقي

دار ابن حزم

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

# الإسلاميون

## والحوار مع العلمانية والدولة والغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإسلاميون
## والحوار مع العلمانية والدولة والغرب

هشام العوضي

المشاركون

د. محمد عمارة
د. كمال أبو المجد
د. طارق البشري
د. جلال أمين
أ. راشد الغنوشي
د. سيد دسوقي

دار ابن حزم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

# بين يدي الندوة

قيمة الحوار في الإسلام أصيلة وليست مستحدثة، فقد انصرفت آيات كثيرة من القرآن ترشد إلى هذه الحقيقة بطرق مختلفة، ومع أطراف متعددة: فقد تحاور الله مع الملائكة لما أراد خلق آدم، وتحاور مع آدم لما عصى ربه فأخرجه من الجنة وتاب عليه، وتحاور مع الكفار والملحدين على مر العصور قبل أن ينزل بهم عذابه ويأخذهم أخذ عزيز مقتدر، بل قبل هذا وذاك تحاور الله مع إبليس نفسه وسجل القرآن مقتطفات متنوعة من هذا الحوار.. وفي كل الأحوال، كان الله قادراً على أن يسكت الأطراف المتحاورة قبل أن يفكر بعضهم في النطق والاعتراض أو حتى الاستفهام، ولكنه أراد سبحانه وتعالى أن يرسي هذه القاعدة الحضارية وهي أن المواقف الفكرية ينبغي أن تتخذ عن قناعة، بدلاً من أن تحقن في الدماغ حقناً بالخوف والتهديد.. وإذا لم يحدث الاتفاق فلا أقل

من الإعذار وربما في حالات قصوى الإنذار.. وقد سجل القرآن أيضاً في مواضع أخرى مستويات كثيرة من الحوار، تعددت فيها المواضيع والمناسبات ولكن بقي المضمون واحداً وهو التأكيد على أهمية الحوار. ومن هذه المواضع حوارات إبراهيم مع أبيه ومع قومه ومع النمرود ـ وهو ملك ظالم ـ وحوارات الأنبياء مع قومهم، ولكن الذي لفت انتباهي أكثر في هذا الجانب هي قصة الرجلين في سورة الكهف، والتي جعل الله لأحدهما جنتين دون الآخر المؤمن.. وسجل القرآن طرفاً من الحوار الذي دار بينهما على هذا النحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَكَفَرْتَ ؟﴾ فلم يأنف القرآن من أن يسجل علاقة الصحبة بين الطرفين على اختلاف العقيدة، لأن الرابطة كانت رابطة حوار وتفاهم وتفهيم..

ونجد هذه الصورة من الحوارات أيضاً في سنة الرسول ﷺ سواء في بداية دعوته أو في نهاية حياته، فقد كان الحوار سمة أساسية في سلوكه لا علاقة له بموازين القوى أو ناسخ القرآن أو منسوخه!

أقول هذا الكلام لأن البعض يرى أن الحوار كان فقط في المرحلة المكية ـ مرحلة الضعف والاضطهاد ـ ثم نسخها القرآن بآيات الجهاد في مرحلة الدولة والتمكين.. والقارىء المتأني للسيرة النبوية يجد أطرافاً من هذه

الحوارات على مستويات متنوعة أيضاً.. وقد لفت انتباهي الحوار الذي دار بينه ﷺ وبين عتبة بن الربيع «الكافر» في مفاوضته على ترك دعوته في مكة والوصول إلى حالة من العرض والطلب والوفاق. فقد عرض عليه الملك، والرسول ﷺ يسمع، وعرض عليه العلاج من الجنون، والرسول ينصت، والزواج من أجمل الفتيات، والرسول ﷺ يطرق السمع ولا يقاطعه بل يتأكد من أنه انتهى من عروضه التافهة بسؤال محترم: «هل فرغت يا أبا الوليد؟!».. قمة الأدب والأخلاق، وقمة التقدير لمبادىء الحوار وآدابه.. هذا هو إذاً موقف الإسلام من الحوار، وهو موقف بلا شك أصيل وغير مستحدث..

ومع هذا، فإلى أي مدى انعكست ممارسة الحوار كقيمة حضارية على الإسلاميين أو التيار الإسلامي؟ بصرف النظر عن الإجابة فإن السؤال المطروح هنا هو موضوع هذا الكتاب الذي يسجل وقائع ندوة فكرية شارك فيها بعض من رجال الفكر الإسلامي والعربي المعروفين والذي تثير محاوره موضوع الحوار فقط.. وعلى الرغم من تعدد المشاركات ودقة ما قيل والتأكيد على بعض القضايا فلا زلت أشعر أن الكتاب يثير ويعيد إثارة مسألة الحوار على مستوى الممارسة الإسلامية أكثر مما يقدم أجوبة صارمة لكل سؤال، وأعتقد أيضاً أن هذه الإثارة،

مجردة من الصفة الإلزامية والدوغماتية، هي ما يعطي لهذه الندوة مذاقها المتميِّز، ويترك للقارىء الحرية في تكوين وجهة نظر مستقلة من القضايا المطروحة.. وربما يمكن اعتبار القارىء طرفاً مشاركاً في هذه الندوة، يرسل ويناقش ويعترض، كما يستقبل، ويتلقى ويتفق.

وقد ناقشت الندوة محاور ثلاثة تتعلق بالحوار وهي الحوار مع العلمانية، والحوار مع الدولة، والحوار مع الغرب، على اعتبار أن هذه قوى ثلاث محلية ودولية يتأثر بها ويؤثر عليها الإسلاميون.. وكان من الممكن إثارة قوى أخرى فكرية وسياسية واقتصادية ولكن الندوة اكتفت بهذه المحاور الثلاثة لأهميتها.

وقد تعمدت تسمية المحور الأول بـ«الحوار مع العلمانية عوضاً عن «الحوار مع العلمانيين» من أجل إتاحة الفرصة لإثارة تحديات تواجه الإسلاميين من الفكر العلماني نفسه مثل تعددية الأحزاب الفكرية والعقدية والموقف من الدستور، والتعددية السياسية بين الإسلاميين أنفسهم. وناقش المحور الثاني موضوع «الحوار مع الدولة» مثيراً أطروحات مثل المهادنة والعنف، والتكفير والمشاركة في الحكومة، والإشكالية بين الحزب السياسي الإسلامي والمشروع الإسلامي الإصلاحي ككل. وناقش المحور الثالث موضوع «الحوار مع الغرب» وتحديات هذا

الحوار: المصالح في المنطقة، الدور «الإسرائيلي»، صراع الحضارات.. ويعتبر هذا الحوار استكمالاً لندوة سابقة عقدتها مع بعض الغربيين حول نفس الموضوع، وقد شارك فيها كل من توني سوليفان، وتمارا سون ولويس كنتوري من الولايات المتحدة وفرانسوا بورغات من فرنسا ونشرت الندوة ضمن كتابي «موقف الغرب من الإسلاميين من خلال الإعلام والأكاديميين وصناع القرار».

وقد حاولت الندوة، بمحاورها الثلاثة، إثارة أسئلة متعددة هي مطروحة اليوم في كتابات المناوئين للطرح الإسلامي فضلاً على طرحها في أدبيات الإسلاميين أنفسهم، وقد حرصت الندوة كل الحرص على أن تبتعد عن المجاملات والأسئلة المنمقة أو ما يسمى بالأسئلة البلاغية Rhetorical Questions أي التي لا تبحث عن ردود معينة، ولكن للحصول على إجابات محددة مسبقاً.. أردت لهذه الندوة أن تمارس الحوار فعلاً قبل أن تناقشه نظرياً، بدلاً من أن تكون حواراً مع النفس أو مجرد مونولوجاً.. وهذا يعوض ولو نسبياً غياب الأطراف المعنية بالحوار عن الندوة مثل العلمانيين و«الحكوميين» والغربيين وهو ما يمكن أن تقوم به ندوات أخرى مستقبلاً..

ولا داعي للقول بأن هذه الندوة هي مجرد محطة ضمن محطات، وبها من النواقص ما يجعلها قابلة للتطوير

والتحسين بشكل جذري في المستقبل. فهناك أسئلة كثيرة كان يمكن أن تسأل، ومفكرين آخرين كان يمكن أن يشاركون، ومحاور أخرى كان يمكن أن تطرح، ولكن حسب هذه الندوة إنها وصلت إلى هذه المحطة على رجاء أن يكمل آخرون المسيرة. بقيت الإشارة إلى ناحية فنية في هذه الندوة أذكرها هنا من باب الأمانة، وهي أن هذا الكتاب لا يسجل جميع نصوص الندوة لأسباب كثيرة تتعلق بأشخاص المشاركين والحساسيات الموجودة في عالمنا العربي من بعض الآراء المطروحة، وقد وازنت بين مصلحة نشر جوهر الأفكار، وبين «مصلحة» نشر كل شيء ومنع الكتاب في النهاية من الجهات المعنية، فوجدت أن المصلحة الأولى أولى بالاعتبار!

وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع من شاركوا في الندوة وهم الدكتور محمد عمارة والدكتور طارق البشري والأستاذ راشد الغنوشي والدكتور أحمد كمال أبو المجد والدكتور جلال أمين والدكتور سيد دسوقي حسن على الأوقات الثمينة التي اقتطعوها من أعمالهم للجلوس فرادى وجماعات ولساعات طويلة حول طاولة مستديرة واحدة. . وغنيّ عن القول أنه لولاهم لما كانت هذه الندوة. .

**هشام العوضي**

**لندن في ٤ رمضان ١٤١٧هـ**

**الموافق ١٣ يناير ١٩٩٧م**

# الإسلاميون والحوار مع العلمانية

## المشاركون في الندوة
## د.طارق البشري ـ د.محمد عمارة ـ
## د.كمال أبو المجد

حقيقة العلاقة بين الإسلاميين والعلمانية ـ الحوار بين الإسلاميين والعلمانية مبدأ أم تكتيك؟ ـ التعددية السياسية والدينية عند الإسلاميين ـ الأحزاب غير الإسلامية في الدولة الإسلامية ـ غياب التعددية في السودان والمذهبية في إيران ـ الإسلاميون وموقفهم من «الردة» ـ الحساسية بين الإخوان في مصر وبين حسن الترابي.

- **يثير المحور الأول من هذه الندوة عدة قضايا تتعلق بالحوار بين الإسلاميين والعلمانيين: طبيعته ـ تاريخه ـ أسبابه ـ جدواه ـ نتائجه.. إلخ. إضافة إلى ما يثيره العلمانيون من شبهات وتحديات أمام التيار الإسلامي مثل الموقف من التعددية السياسية والدينية والمذهبية، والموقف من الأحزاب غير الإسلامية في الدولة الإسلامية، والموقف من الدستور، والموقف من «المرتد» فكرياً وعقائدياً. وعلى الرغم من الاتفاق المجمل بين المشاركين على أغلب القضايا مثل التعددية والديموقراطية والحوار مع القوى الأخرى، إلا أن التمايز بينهم بدا واضحاً في قضايا أخرى لا تقل حساسية وخطورة..**

في البداية، استهل الدكتور طارق البشري حديثه بما أسماه بـ«كيمياء التفتت» مستعرضاً العناصر التي يستخدمها الغرب والقوى المعادية للحوار من أجل إثارة الضغائن والفرقة بين القوى الوطنية.. وقال أن هناك خططاً مرسومة لقلب أولويات العالم الإسلامي وشغله بهوامش وقشور

فكرية على حساب الانشغال بقضايا الأمة المصيرية. وعلى الرغم من أن البشري لا يلمس وجوداً للحوار بين الإسلاميين والعلمانيين الوطنيين إلا أنه أكد على أن الحوار ليس طارئاً في ممارسة الحركة الإسلامية، ولكنه كان ثقافة أصيلة ظهرت آثارها في كتابات جمال الدين الأفغاني ومدرسة محمد عبده ورشيد رضا.. وأضاف بأن الحوار ليس هو مجرد الكلام أو الكتابة بين الأطراف المتحاورة وإنما هو أيضاً ممارسة من خلال الاعتراف بحق الآخر في الوجود، مؤكداً على أن مواقف كلٌ من الإسلاميين والعلمانيين ينبغي أن تكون مبنية على قناعات فكرية أصيلة، وليس على مجرد شعارات ودعاوى تتلون بحسب تغير موازين القوى..

أما الدكتور محمد عمارة فيرى أن الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين قائم وغير غائب إلا أنه مفقود حقاً بين الإسلاميين والتيارات العلمانية الإقصائية التغريبية التي تريد إلغاء الوجود الإسلامي من الساحة الفكرية والسياسية. وشدد عمارة في كلامه على أهمية تضافر القوى الوطنية بما فيها الإسلاميين والعلمانيين واليساريين والقوميين ضد قوى الغرب وضد القوى غير الوطنية، معتبراً القوى التي تعمل من أجل رفعة الوطن ولا تريد إقصاء الآخر هي في خندق واحد من المواجهة..وكما

أشار إلى أهمية أن ينمي الإسلاميون إيمانهم بالحوار مع «الآخر» من خلال التعرف عليه واستيعاب الأيديولوجيات الأخرى.. وعن التعددية أكد عمارة على أنها سنة الله في الكون وفي المخلوقات من خلال اختلاف ألوانها وأجناسها وأشكالها، وبالتالي فمن الأحرى أن تكون هناك تعددية في الملل والشرائع والمناهج، إلا أنه لفت الانتباه إلى أن القصور في فهم التعددية لدى بعض الإسلاميين ليس قاصراً على الإسلاميين وحدهم، وإنما يشمل كذلك بقية القوى الأخرى كاليسارية والقومية لأن جميعها انعكاس للثقافة السائدة في العالم العربي والإسلامي..

ومن جانبه حرص الدكتور كمال أبو المجد على التفريق بين فصائل مختلفة من الإسلاميين، يؤمن بعضها بالديموقراطية ويعمل من خلال القنوات المفتوحة في المجتمع، ويؤمن بعضها الآخر بالوسائل الانقلابية غير عابىء بالرأي العام، قائلاً أن هذا التفريق من شأنه جعل دراسة التيار الإسلامي أكثر دقة من مجرد التعميم.. ولفت أبو المجد الانتباه إلى أن خوف بعض الناس من وصول الإسلاميين إلى الحكم لا يخلو من مشروعية وأن المسؤولية تقع على كاهل الإسلاميين لتطمين هؤلاء الناس من طبيعة حكمهم.. أما عن الحساسيات الموجودة بين بعض العاملين في الحقل الإسلامي فقد أشار أبو المجد

إلى أنها تعود إلى عدم وجود تربية كافية في فقه الاختلاف، وأن الأولى بالإسلاميين تعويد أنفسهم على قبول المخالفين في العمل كل بقدر طاقته وبقدر اجتهاده..

وفيما يلي وقائع الندوة..

- **البعض يرى أن هناك غياباً واضحاً في الثقة بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية المعتدلة ـ أي التي لا ترغب في إقصاء الإسلاميين عن المجتمع ـ ويعمق هذا الغياب تصريحات أو كتابات من كلا الطرفين موجهة ضد الآخر، والسلطة تستثمر ذلك من أجل توسيع الشقة بينهما. وتستدعي هذه الظروف أن نتساءل عن مدى قناعة التيار الإسلامي والتيار العلماني بجدوى الحوار؟ وعما إذا كان الحديث المتكرر عن الحوار هو من باب مجاراة «الموضة» المعاصرة عن حوار الحضارات؟ أو عما كانت تمثل محاولة للمزايدة من أجل كسب التعاطف والمصداقية لدى الجماهير؟**

**د. طارق البشري:**

في اعتقادي أن الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين منقطع، لأن كلا الطرفين لم يعد يقبل التعايش، ولم يعد يبحث عن جوانب الاتفاق ولا عن أساليب العيش المشترك. فالإسلاميون والعلمانيون في حالة حرب فكرية تحمل كل مقومات الصراع، وهي حالة استنفار يطلب كل

طرف فيها إنهاء الوجود الفكري للطرف الآخر، وأنا أقصد بحديثي العلاقة بين الإسلاميين وبين العلمانيين الوطنيين أو المعتدلين، أما غير الوطنيين فلا توجد معهم أرض مشتركة، ولا يعنيني التنقيب عن أرض مشتركة معهم، وأستطيع أن أقول أنه في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، كانت الظروف مهيأة لكي يتعاون الجانبان على المستوى السياسي، وكان لدى كل منهما قدر من التحمل الفكري للطرف الآخر، وقدر أقل ـ ولكنه موجود ـ من الاستعداد للعمل وبناء بعض صور التفاهم، وكانت روح المقاومة «الكامب ديفيد»، وتأييد الأحداث التي جرت في خريف ١٩٨١ في مصر، سواء حركة الاعتقالات الواسعة التي جرت لكل القوى السياسية أو ردود الفعل التي أعقبت هذا الحدث هي التحديات المشتركة التي استقطبت الفريقين للعمل معاً، ثم بدأ هذا الوضع ينعكس، وحل محله التدابر على موجات متتابعة منذ ١٩٨٤ تقريباً..

**د. محمد عمارة:**

أود أن أبدأ حديثي بالإشارة إلى حقيقة هامة وهي أن القصور في الحوار ليس خاصاً بالإسلاميين والعلمانيين، ولكنه لون من القصور سائد في مجتمعاتنا كلها وبين مختلف التيارات الفكرية.. وأنا أرى أنه يمثل لوناً من الخلل في التربية ولوناً من تأثيرات النظم الشمولية

في المجتمعات العربية والإسلامية. الأمر الثاني هو أني أختلف مع الدكتور طارق البشري في رأيه بأن الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين غير موجود، فأنا أعتقد أنه ليس غائباً بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين، أي الذين لا يعممون العلمانية على منظومة القيم والمجتمع بشكل عام، إنما الحوار مفقود فعلاً بين الإسلاميين وبين قطاع من العلمانيين الذين يريدون تعميم العلمانية على مختلف الأصعدة والميادين، الذين يريدون عزل السماء عن الأرض، وهذا الفريق من العلمانيين قد أصبح الآن امتداداً سرطانياً للفكر الغربي وللقيم الغربية التي تصاغ في الوقت الحاضر في مواثيق لمؤتمرات مثل السكان والمرأة وغيرها، لتعميقها وفرضها على كل الأمم والحضارات..

**د. طارق البشري:**

لا زلت أشعر بأن الجسور بين الإسلاميين والعلمانيين مقطوعة وذلك لأن السلطات في العديد من الدور العربية بدأت تستشعر الخطورة من تقارب تيارات المعارضة السياسية على الصعيدين العربي والإسلامي، بالإضافة إلى الخطورة التي تستشعرها القوى الأجنبية من وجود حوار بين هذه القوى الوطنية.. والضمان الأساسي لاستبعاد سياسات المقاومة وروح «الكامب ديفيد» بالنسبة لهذه القوى الأجنبية هو الإبقاء على تلك الفرقة بينها،

ومن هذا المنطلق تفجرت الحرب العراقية ـ الإيرانية واستمرت لسنين طويلة، وتعمقت الحرب الطائفية في لبنان فما عاد يتضح العدو فيها من الصديق، وفي نفس الوقت بدأت تتفجر قضايا فكرية وسياسية تثور بطريقة تؤكد الفرقة وتعالج بأسلوب تعمق به مساحات الخلاف، ويزيد الاستقطاب بين الأطراف المعنية، فنجد موضوع مثل حقوق المرأة تقام له المؤتمرات والندوات وتعلو أصوات الصراخ كما لو كان وضع المرأة في أخطر حال، ومثلها قضية الأقليات غير الإسلامية.. أو تثار الأحداث في بعض المناطق وتتعهدها وسائل الإعلام بالإثارة وإشاعة روح التوتر، ثم تثار قضية مثل الربا وشركات توظيف الأموال ثم يثار موضوع الفنون والغناء وهكذا.. فأنا أعتقد أن هناك بما يمكن أن نسميه بـ«كيمياء التفتت» إذ تدرس فيه أوضاع الجماعات جيداً، وتدرس التميزات الجماعية بداخلها، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى الاجتماعي، ثم تحدد وجوه الخلاف، وتصطنع الإثارة في الظروف المناسبة لإذكاء روح العداء والضغينة وإشاعة روح الغربة وجو «المحاربة» بينها.. وأنا لا أقول أنه لا وجود للخلافات أو لا ينبغي أن تكون هناك خلافات بين المذاهب والجماعات، ولكن المهم ألا تكون على حساب أولوياتنا بالنسبة للمشاكل التي تمر بها الجماعة، إذ يجب أن نحدد طريقة إثارة الخلاف وطريقة

حلها وأساليب التحاور بشأنها، بحيث تؤول النتيجة في النهاية إلى الوحدة والتجانس بدلاً من الفرقة والتنافر. وللأسف نجد خلافاً كبيراً في جميع هذه الجوانب، وخللاً يؤدي إلى أن توضع قضية مثل قضية حق الزوجة المطلقة في المسكن وقضية «الغناء والفنون» في أولوية تتقدم الموقف من فلسطين مثلاً أو البوسنة، وتعالج بالتشنيع وسوء الإعداد وأسلوب المحاربة، بحيث يسود منطق التجزئة ومنطق «الحرب الأهلية الفكرية».. وهذه هي المشكلة أعاننا الله على حلها.

**د. كمال أبو المجد:**

أعتقد أننا قبل البدء في مناقشة هذه المداخلة لا بد أن نسجل استدراكاً أعتقد أنه مهم جداً، وهو أنه حين نقول «الإسلاميين» فعن من نتحدث؟ فعادة الناس يتحدثون عن فريقين أساسيين.. عن أحزاب سياسية وجماعات تعمل في الحياة السياسية والاجتماعية المعلنة ـ وهذه معروفة بأسمائها وأعضائها وحجمها وطرحها في القضايا السياسية والاجتماعية ـ لكن أحياناً يتحدثون عن جماعات أشبه ما تكون بالجماعات السرية.. تعمل ضد المجتمع.. غير معترفة بقوانينه ونظمه، ومن أهدافها المعلنة غير المنكرة تغيير نظام المجتمع كله بالقوة.. هذان فريقان مختلفان تماماً وما يجري لأحدهما لا يجري على الآخر،

وأظن أنه يعقد المسألة غاية التعقيد المزج والخلط بين هذين الفريقين.. ولهذا أتصور أنه لا بد من التحديد.

**د. محمد عمارة:**

أتفق مع الدكتور كمال في ضرورة التمييز بين فصائل الحركة الإسلامية وأيضاً بين فصاؤل التيار العلماني.. فكما أن في الإسلاميين هناك تيار متشدد وتيار للجمود وتيار للغلو والعنف، يرفض الاعتراف بالآخر بشكل مطلق وكامل، هناك أيضاً في العلمانيين فصيل يريد عزل الدين عن المجتمع وليس فقط عزل الدين عن الدولة، وأعتقد أن هذا الفريق هو الذي ينهض الآن بتجريح المعتقدات والطعن في الثوابت.. أما العلمانيون القوميون والعلمانيون الوطنيون فهم في خندق واحد مع التيار الإسلامي، وأنا أشهد كما قلت في بداية كلامي تعقيباً على الدكتور طارق أن هناك ألواناً من التنسيق والتعاون وألواناً من الحوار بين هذا الفريق من العلمانيين والوطنيين والقوميين وبين مجمل الحركة الإسلامية في مصر، لأنه حتى في إطار اليسار في مصر هناك قطاع من اليسار الذي لم يتغرب ولم يخضع لما يسمى بالنظام العالمي الجديد والهيمنة الغربية، وهؤلاء يقيمون علاقات مع الطرف الإسلامي ويدافعون عن التحالف الإسلامي وعم وجود جبهة مشتركة مع الإسلاميين..

**د. كمال أبو المجد:**

ونحن نعرف ونقدر أن لأولئك العلمانيين المعتدلين قلقاً مشروعاً حول علاقة الإسلاميين بالسلطة، وقد يجلس هؤلاء مع التيار الإسلامي ويتبادلون الحديث حول هذا القلق المشروع، فيقولون لهم: حافظوا على الإسلام وعلى قيمة الرئيسية، وقد يقولون لهم أيضاً: لا تضحوا بالحرية، لأننا نخشى من المتطرفين منكم أن يسبقوكم ويسودوا وقد تصبحوا أنتم أيضاً في صفوف المعارضة.. هذا ما أسميه القلق المشروع وهذا ما لا بد أن تدار حوله حوارات محترمة.. ولكن هناك فريقاً آخر من العلمانيين يتاجر ويزايد ويصفي حسابات تحت ستار المخاوف من الإسلاميين.. والقضية عندهم ليست مقاومة التطرف بأي صورة من صوره وإنما كراهية أصيلة وكأنها مرض في القلوب، فهو يكره كل ما هو إسلامي.. هؤلاء أسميهم «الصبية حملة الحجارة في المواكب السلمية» وموقف هؤلاء لا وزن له ولا قيمة له ولا أمان منهم.. فهم كما قلت يصفون الحساب ويحرفون الكلم عن مواضعه ويتبادلون الاتهام ويستعدون السلطة على الآخرين.. وهذا مسلك أقل ما يقال فيه أنه شديد الهبوط وشديد الخيانة وعظيم الضرر..

● **إن الذي يجعلنا نتساءل عن إيمان البعض الحقيقي**

**بجدوى الحوار هو أنها استراتيجية مستحدثة أو معاصرة في الخطاب الإسلامي.. أي أنها لم تكن ظاهرة في مرحلة مبكرة من تاريخ الحركات الإسلامية كما هي واضحة الآن، فقد كانت هناك شبه قطيعة وقتئذ بين القوتين وصلت في عدائها إلى حد اتهام الآخر بالعمالة والتنازل عن المبادىء الوطنية، مع أن الظروف في حينها كانت أشد صعوبة وتستدعي التنازل عن كل شيء سوى الحوار.. فما هي الأسباب وراء هذا التحول في طبيعة العلاقات، وهل هو تغير في الظروف أم في التحديات أم في طبيعة القوى نفسها؟..**

**د. محمد عمارة:**

أنا لي تحفظ على هذا التصور، فعلى سبيل المثال الإخوان المسلمون في مراحلهم الأولى لم يكونوا في قطيعة مع كل التيارات والحركات السياسية الأخرى.. فقد كانت لهم علاقات مع مصر الفتاة وكانت لهم علاقات مع الحزب الوطني، فلم يكونوا في قطيعة مع كل التيارات السياسية والأحزاب السياسية.. ولكن صحيح أنه كانت بينهم وبين الأحزاب التي تحكم وتهادن الاستعمار عداء وقطيعة في ذلك التاريخ أما الأحزاب الوطنية الأخرى فلا..

**د. طارق البشري:**

أنا أيضاً لا وافق على الأساس الذي انطلق منه

السؤال، لأن الحركة الإصلاحية الإسلامية لم تتنكر للحوار أصلاً قبل الوقت الحاضر.. ويتعين علينا كي نقرأ وقائع الماضي أن نحدد أولاً ما المقصود بالحوار؟ فالحوار ليس مجرد تبادل أحاديث في لقاءات أو في كتابات، ولكنه موقف من الطرف الآخر.. تستخدم فيه اللقاءات والكتابات نعم، لكن تستخدم فيه أيضاً الوسائل السياسية كالإضرابات والمظاهرات السلمية وغيرها. فالحوار في جوهره اعتراف كل طرف بالآخر وبحقه في الاختلاف معه، والمقصود بالحوار على هذه الصورة هو التعامل مع الآخر لتحديد الأرضية المشتركة ومجال النشاط المشترك وكي تتضح أيضاً مجالات الخلاف، وطريقة التعامل مع هذه الخلافات.. وعلى هذا النحو، فإن الحركة الإصلاحية الإسلامية الحديثة، سواء في القرن الماضي أو في هذا القرن، لم تغلق أبواب الحوار مع التوجه العلماني الوطني، فالحوار بشأن موضوع مثل «المعاصرة» قائم من قديم.. والحوار بشأن المحافظة على الأصالة قائم من قديم أيضاً، وهذا واضح في كتابات مصلحين مثل محمد عبده وابن عاشور وابن باديس وحسن البنا وغيرهم على مدى مائة وخمسين سنة.. صحيح أنه وجد دائماً في الطرفين من يتشدد ويجنح بعيداً ولكن الغالبية كانت تحاول الاقتراب وتحقيق الفهم المشترك. وصحيح أن مساحات الاتفاق كانت تضيق أحياناً كثيرة وتتسع أحياناً

أخرى ولكنها في الغالب كانت موجودة بشكل أو بآخر في المجال الفكري.. وكان الضيق عندما يحدث إنما يحدث بفعل ظروف السياسة وأوضاعها التي تنتقل من التعايش إلى الاقتتال مع فريق أو آخر.

**د. محمد عمارة:**

أعتقد أيضاً وحتى نكون موضوعيين ضرورة أن نميز بين المرحلة الحالية عن المراحل السابقة في علاقة الإسلاميين بالقوى الأخرى.. لأنه في المراحل السابقة كانت الحركات الإسلامية تنظر إلى عضائها نظرة من ينتزع من المناخ الفكري الملوث والمغبش بالتغريب وتغمعهم في «الحضانة» لكي تصفو رؤيتهم.. أما الآن فقد قويت الحركات الإسلامية وأصبحت لها أطروحات وتصورات متميزة ومن هنا أصبح إيمانها بالحوار وإقبالها عليه أمراً طبيعياً، وأنا أرى أن تقوية الاتجاه نحو الحوار داخل الحركات الإسلامية يمكن أن يزيد بزيادة هذه الحركات من معلوماتها عن الأيديولوجيات والنظريات الأخرى.. أي إنه بقدر ما تكون التربية الفكرية للحركات الإسلامية على دراية بالأيديولوجيات والنظريات الأخرى، بقدر ما تتسلح هذه الحركات بآليات تعينها على الحوار مع الآخرين.. فالجهل بالآخرين فكرياً هو الذي يؤدي إلى العزلة والخوف من الحوار، وهذه قضية نجدها أيضاً لدى

غير الإسلاميين.. فالتيارات السياسية والفكرية التي على علاقة بالمنظومة الإسلامية وبالفكر الإسلامي لا تتحرج من الحوار مع الإسلاميين، أما الذين يجهلون الإسلام أو يعادونه فهم الذين ينعزلون عن ميادين الحوار معهم..

- **ولكن ربما كان الداعي إلى الحوار اليوم هو وجود مساحة مشتركة يمكن التفاوض في إطارها.. وهي كون الطرفين في موقع «المعارضة»، وهو وضع من شأنه تقريب الهوة بين القوتين.. وهذا قد يعني بالتالي أن المساحة المشتركة قد تنكمش في يوم من الأيام أو تندثر مطلقاً عندما يصل أحد الطرفين إلى السلطة حيث لا تكون هناك وقتئذ حاجة للحوار.. وربما هذا هو الذي يجعل البعض يعتقد بأن الحوار هو مجرد استراتيجية مرحلية موجودة في وقت وغائبة في وقت آخر بدلاً من أن تكون مبدءاً ثابتاً، وأعتقد أن هذه هي الخطورة..**

**د. كمال أبو المجد:**

أنا تحفظي فقط على أنه إذا قلنا الإسلاميين والعلمانيين جميعاً خارج السلطة، فمن هي السلطة إذاً؟! أي ما هوية السلطة؟.. وحتى تكون المسألة واضحة، أقول بأن المجتمعات العربية والإسلامية مجتمعات مسبوقة، بمعنى أنه لا نصيب لها مرضي من التقدم العلمي والتكنولوجي والاقتصادي والثقافي بالتبعية، فالحكام

الصادقون المخلصون مشغولون بهذه القضايا الحقيقية.. يعني إذا كان هناك مجتمع فيه انفجار سكاني، كيف تطلب من الحاكم أن يدخل في مناقشات نظرية، ويترك الانفجار السكاني يأكل كل شيء؟.. إذا كان يوجد تخلف اقتصادي وانغلاق وتراجع علمي، فإنني أظن أن اشتغال الحاكم بهذه القضايا الآنية الحقيقية هو جزء من أمانة الحكم.. والحكام ليسوا فلاسفة أو منظرين، فالحاكم لا يشغل نفسه بالسؤال: أنا إسلامي أو علماني؟.. الحاكم اؤتمن على مصالح مجتمع، فهو يريد أن يتقدم على طريق حلها يوماً بعد يوم.. وإذا جاءت هذه الجماعات وشوشت عليه، بمعنى أنه كلما خطا خطوة قالوا له: هذا مخالف للإسلام.. هذا مخالف للمجتمع المدني، فإنه سيضيق.. ومن هنا أرجع وأقول بأهمية المشاركة ووضع اليد في اليد.. وأنا أزعم أن التعاون قد يتم على مرحلتين: المرحلة الأولى وأسميها «فض الاشتباك»، والمرحلة الثانية أسميها «التعاون من خلال العمل المشترك» لأنه بغير هذا ستبقى القضية قضية دائرية، والمخاوف ستزيد ولن تنقص، لأن هناك أيضاً أطراف أجنبية تريد استمرار هذه المخاوف..

**د. محمد عمارة:**

ووجود هذه الأطراف الأجنبية هي ما يجعلني أقول

بأن الحوار ليس تكتيكاً مرحلياً ولا ينبغي أن يكون كذلك، لأنه نابع من ضرورة مواجهة الهيمنة الغربية على الحضارة الإسلامية وعلى الواقع الإسلامي، ومن الدعوات النابعة من الغرب حول الصراع الحضاري.. ومن هنا فمساحة الأرض المشتركة بين التيارات الوطنية والقومية والإسلامية هي مساحات كبيرة.. فليست القضية قضية الأوضاع المحلية فقط، وإنما الوضع العالمي يفرض هذا الحوار بين كل التيارات ذات التوجه الوطني والقومي والإسلامي..

**د. طارق البشري:**

أنا أفضل لكي نستبين المساحة المشركة الواسعة أو الضيقة بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، أن ننظر إلى المواقف الأصيلة للتيارات المختلفة من القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية المطروحة مثل التحرر من التبعية الحضارية بدلاً من أن نركز على وضع المعارض ووضع الحكومة. ولذلك فالحوار الجدير بأن يجري بيننا هو أن يكون بين تيارات الصف الوطني في هذه المجالات كافة، وأن تتضح مواقف التيارات المختلفة، لا في إطار الدعاوى والشعارات فقط، وإنما في إطار المواقف السياسية والفكرية المتبناة.. وأنا أظن أن اللقاء على أي مستوى من مجالات الحفاظ على الاستقلال السياسي

والاقتصادي للوطن وحفظ الذات الحضارية هو الضمان لتعاون هذه التيارات وإلا فمن المحتمل أن تنكمش و تندثر المساحة المشتركة بينهم فعلاً..

**د. كمال أبو المجد:**

أنا فقط أود أن أضيف إلى ما قلته بشأن التعاون من خلال العمل المشترك بين الإسلاميين والقوى الوطنية وبين الإسلاميين والحكومة أيضاً، وهو أن السلطة نفسها متخوفة من مشاركة الإسلاميين.. وأنا أرى أن هذا سلوك غير حكيم لأن هذه المشاركة يمكن أن تتم بشروط ومن خلال أوضاع معينة وعلى أسس.. وسأضرب مثالاً عن تجربة أتحدث عنها كثيراً وهي التجربة الماليزية.. في سنة ١٩٧٩ ذهبنا في وفد إلى ماليزيا حيث كان هناك صراع شديد بين الحكومة الماليزية التي كان نائب رئيس وزرائها في ذلك الوقت الدكتور محاتير محمد، وكان «الشبيبة الإسلامية» يمثلون معارضة شديدة جداً أمكن إيجاد صيغة للتعايش والتعاون بعدها، وبمقتضاها دخل هؤلاء إلى السلطة، والآن أظن أن أنور إبراهيم وهو رئيس هذه المنظمة الشبابية هو في مقدمة المرشحين ليخلف محاتير محمد يوماً ما في رئاسة الوزراء.. لم يأت هذا التطور عبر جلسة، ولكن عبر مسيرة وعبر تعاون، أدرك فيه كل طرف في صمت أنه يحتاج إلى الآخر وإلى رؤية الآخر

إذا كان في النهاية كل طرف يريد خدمة نفس المجتمع.. ويوم يشارك الإسلاميون في السلطة سيعلمون أن القضية ليست قضية الإسلام ـ ولا أريد هنا أن أستخدم كلمة عبد المطلب: «إن لهذا البيت رباً يحميه» ـ إنما الذي أريد أن أقوله هو أن الحقيقة الاجتماعية هي المسلمون وليست الإسلام، فالإسلام هو كلمة الله إلى الناس، إلى الدنيا كلها ليصلح أمرها، إنما نحن في عالم السياسة والاجتماع والاقتصاد نتحدث عن ألف مليون مسلم، والشأن الإسلامي هو شأن ألف مليون مسلم..

- **خلصنا إلى القول إذاً بأن الحديث عن الحوار كان أصيلاً في قاموس الحركة الإسلامية منذ عهد مبكر، ولكنه يتخذ الآن أشكالاً أكثر نضوجاً وبلورة من مراحله السابقة.. ولكن هناك مفردة نحسبها معاصرة نسبياً في قاموس الإسلاميين وهي مفردة «التعددية». فالعلمانيون والليبراليون يطرحون هذا المصطلح بقوة أمام الإسلاميين كتحدٍّ يواجه برامجهم السياسية.. وفي المقابل يبدو أن هناك عدم وضوح في الرؤية وغياب موقف واضح وموحد من قطاعات الإسلاميين حول مفهوم «التعددية» خاصة «التعددية السياسية» و«التعددية الدينية» و«التعددية المذهبية».. هناك أيضاً اختلاف في الرؤى من جانب الإسلاميين حول السماح بوجود**

**أحزاب غير إسلامية في الدولة الإسلامية مثل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والمسيحية.. ويرى البعض أن مواقف الإسلاميين من«التعددية» مر بمراحل مختلفة ـ تماماً مثل موقفهم من الحوار ـ فما هو الموقف الأكثر وضوحاً من هذه القضية؟..**

**د. محمد عمارة:**

نحن في حاجة ماسة إلى أن ندرك بأن التعددية هي إسلامياً سنة من سنن الله في هذا الكون، التعددية في الخلق، في الأمم والشعوب، في القبائل والألوان والأجناس، في الألسنة والملل، في المناهج والحضارات، في المذاهب والفلسفات، وفي كل ميادين الحياة المختلفة، فالكون كله يقوم على التعددية والذات الإلهية وحدها هي التي لها الواحدية ولها الأحادية.. أنا أقول بأن التعددية رؤية فلسفية كونية، وكل تيارات الفكر، إسلاميين وغير إسلاميين، بحاجة إلى إدارة حوار حولها وحول رفع درجة الوعي وزيادة مساحة الثقافة فيما يتعلق بهذه القضية.. وإلى جانب الفكر النظري والتثقيفي فالإيمان بالتعددية يأتي بالدرجة الأولى من الممارسة التدريجية لأن الأحزاب عادة تكون لها عصبيات قبلية، والممارسات التي تعلم التيارات الفكرية التعود على التعددية هي ممارسات تتكون بشكل تدريجي ومن خلال

الخوض في المعارك السياسية والمعارك الفكرية..

**د. طارق البشري:**

وهذا المعنى الإسلامي للتعددية يجعلها أوسع وأشمل من مجرد الكلام عن التعددية السياسية، فللتعددية في ظني مجالات عديدة ذكر بعضها الدكتور عمارة وأذكرر هنا أيضاً تعدد الأحزاب القادرة على تداول السلطة، وأيضاً تعددية الهيئات التي تتكون منها السلطة السياسية مما يسمح بعدم احتكار هيئة أو جهة واحدة للسلطة السياسية، وهو ما يعبر عنه بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وهناك أيضاً التعددية على المستوى الاجتماعي العام وهو أن تكون لكل جهة أو جماعة من الجماعات القدرة على إنشاء تنظيماتها الاجتماعية والفكرية بالشكل الذي يكفل لها المشاركة في الشؤون العامة، وأقصد بذلك النقابات والاتجادات أو الهيئات الإقليمية والتكوينات القبلية والعشائرية أو الجماعات المذهبية أو الدينية.. والحقيقة أنه على المستوى العام فإن تاريخ الإسلام مليء بالاعتراف بصور هذه التعدديات الاجتماعية والهيئات الشخصية لجماعات المجتمع المدني.. وقد عرف التاريخ الإسلامي أيضاً قدراً هاماً من توزيع السلطة بين الهيئات المختلفة، حيث لم تكن سلطة التشريع في يد الحاكم ولا السلطان ولكن في يد الفقهاء بما يرجحونه من مذاهب الرأي والفقه

في المعاملات ونحوها.. وكان القضاء، مع اكتسابه ولايته من الخليفة، إلا أنه كان مستقلاً عن سلطة الدولة عندما يطبق على الحالات التي يراها من أحكام القرآن والسنة وما رجح من آراء الفقهاء في تفسيرها وما يجتهد فيه رأيه هو..

**د. كمال أبو المجد:**

.. لكن على الرغم من الموقف الإسلامي العام، فإننا نستطيع أن نرصد موقف الإسلاميين من التعددية في مرحلة مبكرة، وهو موقف كان ينبع من إضفاء الطابع الديني الكامل على كل الحياة السياسية، بمعنى أنه إذا قال الحق تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ قالوا: لا حزبية في الإسلام، بمعنى أنه حزب واحد.. ولكن حديثنا عن التعددية ينبع من شيء آخر وهو جوهر الطريق إلى الله وجوهر الطريق إلى مجموعة القيم التي تساند العقيدة الصحيحة.. فأما أن يكون لك في الإصلاح منهج في ظل الإسلام فهذا شيء طبيعي جداً، وإنه لا غرابة في أن يوجد في المجتمع المسلم حزب يميني وحزب يساري، حزب ليبرالي وحزب اشتراكي، لأن هذه كلها تراكيب في صيغة الإصلاح السياسي والاجتماعي، والتعدد فيها هو علامة من الاجتهاد.. فلماذا قبلت في فقه الزواج والطلاق والعارية

أن يكون هناك حنفي ومالكي وشافعي وحنبلي، ولا نقبل في الحياة السياسية أن يكون هناك توجه أداه اجتهاده إلى أن الليبرالية واقتصاديات السوق هي الطريق إلى النهضة، بينما يرى آخرون غير هذا.. التطور إذاً في تاريخ الحركة الإسلامية تطور تدريجي نحو الإيمان بالتعددية واتسع نطاقه حتى أصبح هناك قطاع كبير من الإسلاميين من لا يمانع في وجود هذه التعددية.. وأنا أرى أن المدخل للتعددية يكمن في قضيتين هما تداول السلطة، واحترام حرية التعبير، وأن يظل للمجتمع نظام عام تقوم الدولة بحمايته وهو ما نسميه بالآداب العامة، وهذه الآداب موجودة حتى في النظم الوضعية..

**د. طارق البشري:**

أود أن أضيف إلى أن الفكر الإسلامي هنا لا يتخذ موقفه من السماح بوجود هذه الأحزاب من منطلق أنه يؤيد دعواها أو أنه يوافق عليها ويسكت عنها، لأنه بطبيعة الحال يخالفها في ارتباط الدين بالدنيا مقارنة بالأحزاب العلمانية ويخالفها في تبنيه للموقف الإيماني من الغيب ومن الرسالات الدينية مقارنة بالأحزاب الماركسية مثلاً، ولكن النقطة محل البحث هي كيف يمكن من الناحية الإجرائية أن يجري التعامل مع هؤلاء المخالفين بالطرق السلمية؟.. فمثلاً اختياري لطريقة انتخاب معينة كأسلوب

يتحقق به الوصول إلى الحكم هو بحد ذاته تنظيم لأسلوب تحقق الغلبة في المجتمع بين التيارات المختلفة.. مع الأخذ في الاعتبار إلى أن الغلبة هنا هي غلبة مؤقتة وليست دائمة لأن الانتخابات يجب أن تجرى بصورة دورية، وهو ما أشار إليه الدكتور أبو المجد في حديثه عن تداول السلطة.. وهذا ما أقصده بالحلول الإجرائية..

**د. محمد عمارة:**

ولكن مجملاً ينبغي أن لا ننسى بأن القصور في فهم التعددية ليس قاصراً على الإسلاميين فقط، فالمداخلة في السؤال توحي بأنها السلاح الذي يستخدمه العلمانيون ضد الإسلاميين، وكأن العلمانيين أنفسهم مبرؤون من هذا القصور.. لأنني أرى أن القصور في ممارسة التعددية نابع من سيادة النظم الشمولية في مجتمعاتنا لفترات طويلة، لأن الوعي بأبعاد التعددية، وأهم من هذا الوعي في ممارسة هذه التعددية، هي في الحقيقة رهن بالممارسات السياسية والاجتماعية والفكرية ورهن بإدارة حوار واسع حول قضية التعددية، ليس فقط في صفوف الإسلاميين وإنما في صفوف غير الإسلاميين، لأن الإسلاميين كما قلت ليسوا وحدهم الذين أصيبوا بالقصور في قضية التعددية، فالقوميون أيضاً انتهجوا منهجاً شمولياً سواء

كأحزاب أو كنظم عندما حكموا.. حتى قطاعات من العلمانيين، وبالذات القطاعات اليسارية، هي في تربيتها وفي تكوينها قطاعات لا تؤمن بالتعددية، وأنا ألاحظ الآن أنهم يرفعون شعارات التعددية كثيراً، كألوان من النفاق أحياناً.. يعني اليساريون والماركسيون الذين يتحدثون عن التنوير هم نظرياً ضد التنوير، لأن التنوير الغربي منهج يؤمن بأن التغيير ثمرة للفكر وثمرة للجهد العقلي، بينما الماركسية كنظرية مادية هي ضد كل هذا التوجه، لأنها تعتبر أن التنوير فكر مثالي وفي نفس الوقت فكر رجعي.. فأنا لا أخدع بالشعارات عندما ترد من جانب هؤلاء..

- **الإسلاميون يحسمون موقفهم من «التعددية» ومن قضايا أخرى ذات إشكالية مماثلة بالقول أن احترام الدستور، واحترام المرجعية الإسلامية فيه، هو شرط قبول عضوية الأحزاب غير الإسلامية في الدولة الإسلامية.. أي قبولها ما دامت تعمل في إطار الدستور الذي ينص على أن دين الدولة الإسلام.. ولكن البعض يرى في هذا هروباً أو تهرباً من مناقشة تفاصيل القضايا الشائكة المطروحة بشكل أكثر تفصيلاً، لأن الإسلاميين، أو بالأحرى الكثير منهم، لا يعترف بإسلامية الكثير من دساتير الدول العربية والإسلامية، ولهذا فهو يطالب**

**بتعديلها.. وفي أحيان أخرى إلغائها وإعادة صياغتها من جديد.. فكيف يكون الحديث عن الدستور إذا هو المحك في هذه القضية الحساسة؟ ثم إن الكلام عن المرجعية الإسلامية فيه اختزال أيضاً لهذه القضية، لأنه لا يتعرض بالتفصيل إلى العقبات «العملية» التي يمكن أن تواجه هذه الأحزاب من الدولة أو تواجه الدولة نفسها من هذه الأحزاب..**

**د. كمال أبو المجد:**

كأنك أجبت على السؤال لأنني أرى أن التعلق بصيغ وشعارات فيه تبسيط شديد يفوت مصالح كبرى.. فقضية الدستور والنص فيها على أن دين الدولة الإسلام هذا لا يحسم شيئاً على الإطلاق، وقد أمكن في ظل هذه النصوص تمرير أي قانون في أحوال كثيرة، ولكن العبرة أن يكون هناك التزام حقيقي بمجموعة من القيم الحاكمة، وهذا الالتزام جزء منه دستوري وقانوني، وجزء أكبر منه اجتماعي وتربوي وثقافي، ولذلك أنا أعتقد أن النظام التعليمي هو أهم من إضافة نص إلى الدستور يرضي خيالاً ويرضي تطلعاً ولكن لا يغير الواقع..

**د. طارق البشري:**

ولكن حتى إذا تكلمنا عن الدستور فأنا أظن أن

احترام الدستور لا يخل بالمطالبة بتعديل بعض أحكامه، خصوصاً الأحكام الخاصة بتكوين الهيئات التنظيمية أو توزيع السلطات أو طريقة تشكيل المجالس المختلفة..

ولا يخل الاحترام بالدستور أيضاً المطالبة بتوسيع الحقوق المختلفة التي يعترف بها الدستور.. فالدستور عندما يتكلم عن أن دين الدولة الإسلام، إنما يحدد هوية هذه الجماعة المحكومة بالدستور، والإطار المرجعي الذي يمكن أن ينظم أوضاع معاملاتها والأحكام التي تخضع لها بالقبول والرضا.. مثلاً كون العطلة الرسمية هي يوم الجمعة أو الأحد إنما يتحدد في ضوء أن الإسلام دين الدولة، أوضاع الزواج والميراث، وأوضاع الحل والتحريم بالنسبة للرجل والمرأة تحسم أيضاً في إطار أن دين الدولة الإسلام.. وإذا كان الدستور يحدد عما إذا كان النظام الاجتماعي القائم تعددياً أو شمولياً، وهل النظام السياسي ملكي أو جمهوري، برلماني أو رئاسي ـ وكلها خيارات جماعية ـ وإذا كان الدستور يحدد مثلاً عروبة العربي وفرنسية الفرنسي، فهو من باب أولى يحدد الخصائص الأكثر عمقاً والأجدى في المحافظة على تماسك الجماعة ووجودها.. المهم أن الموقف من الدستور في نظام محدد أو في أحكام معينة فيه، لا يعني موقفاً عاماً من النظام الدستوري..

**د. محمد عمارة:**

لقد تناولت مشكلة الأحزاب غير الإسلامية في الدولة الإسلامية في كتابي «هل الإسلام هو الحل؟» وقلت أن الموقف من الأحزاب ذات المرجعيات غير الإسلامية أمر لا سابقة له في الفقه الإسلامي والاجتهاد الإسلامي القديم، فقديماً كانت التعددية في إطار المرجعية الإسلامية الواحدة، ولكن الاحتكاك بالحضارة الغربية في العصر الحديث أوجد في داخل المجتمعات الإسلامية مرجعيات غير إسلامية، مرجعيات علمانية، وأحياناً مرجعيات مادية.. وأنه لا بد من التعامل مع هذا الطارىء الجديد باجتهاد جديد.. وأنا أميل إلى إعطاء الحرية للأحزاب التي مرجعيتها غير إسلامية لأن هذه الأحزاب مرجعيتها إسلامية في منظومة القيم وغير إسلامية فيما يتعلق بالسياسة وعلاقة الدين بالدولة.. والمعيار الأساسي في السياسة الشرعية هو الموازنة بين المصالح والمفاسد، فنحن لو حجبنا الشرعية أو دعونا لحجب الشرعية عن الأحزاب ذات المرجعية غير الإسلامية، فإن هذه الأحزاب ـ وأغلبها في السلطة الآن ـ تستطيع أن تحجب الشرعية والقانونية عن التيارات والحركات الإسلامية.. إذاً معيار المصلحة والمفسدة يجعلنا نميل إلى إعطاء الشرعية لكل تيارات الفكر الوطنية والقومية بصرف النظر عن علاقة هذه

المرجعيات بالإسلام.. وأنا أعتقد أن هذه التعددية تفيد العمل الإسلامي أكثر لأنها تضعه أمام تحديات جديدة يضطر معها إلى إنضاج تجاربه بشكل أعمق.. وأنا ممن يحبذون تصفية هذه التيارات عن طريق الدعوة وعن طريق العمل السياسي وعن طريق الاقتراع وليس عن طريق الإقصاء أو وضع القيود القانونية عن العمل المشروع..

**د. طارق البشري:**

وأنا أعتقد أن الغالبية في الفكر الإسلامي المعاصر لا تنكر النظام الدستوري وأنها منذ عشرات السنين تؤيد مبدأ التنظيم المكتوب لسلطات الدولة.. نعم، كان هناك خلاف لفظي يتعلق بكلمة «الديموقراطية» و«الشورى»، ولكن لا أظن أنه بقي من هذا الاختلاف أثر يعول عليه الآن.. وكان هناك أيضاً خلاف يتعلق بالمرجعية باعتبار أن الشرعية التي يكفلها الدستور شرعية إجرائية تتعلق بأغلبية معينة لإصدار القرار وشكل معين لاتخاذه، ولكن الفكر الإسلامي السياسي المعاصر أمكن له أن يتبنى هذه المنظومة في اتخاذ القرار وذلك في إطار الشرعية الإسلامية العامة.. فلا أجد مشكلة كبيرة في هذا النوع من التعددية..

**د. كمال أبو المجد:**

ولكن لا بد أن نأخذ في الاعتبار ونحن نتكلم عن

التعددية أن التعددية لا تعني كوكبية تسقط بها خصوصية الثقافات.. فلا حديث عن التعددية إلا إذا كانت هناك مغايرة.. فقانون الأحزاب في مصر مثلاً يرفض قيام حزب إذا كانت مبادؤه تماثل تماماً مبادىء حزب آخر قائم، لأن هذه ليست تعددية وإنما خمس نسخ من حزب واحد، إنما حتى تكون هناك تعددية ينبغي أن تكون هناك بعض مظاهر التميز. ونحن في هذا العالم إذا أردنا أن نسهم في تقدمه فلا بد أن يكون عندنا شيء نقدمه، مختلف عن الحضارة الأمريكية، والحضارة الأوروبية، وإلا كانت هناك «طبعتين» من الحضارة الأوروبية و«طبعتين» من الحضارة الأمريكية.. إذاً التوجه نحو التعددية وقبولها يقتضي في الواقع التمسك بالخصوصية والنظرة الحضارية والثقافية للمرء..

- **إذاً التعددية سنة كونية في الفكر الإسلامي، والقبول بها لا يستند إلى استراتيجية مرحلية أو تكتيك مؤقت من أجل الوصول إلى الحكم مثلاً.. ومع ذلك فهناك من لا يرى أثراً لممارسة هذه التعددية في «مرحلة التمكين» كما يسمع الكلام المكرر عنها في «مرحلة الاستضعاف».. بمعنى أن هناك من لا يرى أثراً لتعددية «سياسية» أو «دينية» في تجربة الحكم الإسلامي في السودان مثلاً، أو أثراً لتعددية «مذهبية» للسنة غير الشيعة في البرلمان الإيراني أيضاً.. وتاريخياً هناك**

**حالات كثيرة غابت فيها روح التعددية السياسية ـ وفي بعض الأحيان الفكرية ـ في الدولة الإسلامية تحت حكم الأمويين والعباسيين..**

**د. كمال أبو المجد:**

أنا عندما أريد أن أقيم النظام الإيراني والنظام السوداني أحاسبهما على الفترة السابقة.. على حصارهما من بعض القوى الدولية، لأنه في فترة الحصار لا أستطيع أن أصدر أحكاماً، إنما أنا أحاسب على المراحل الأولى التي كان فيها في سعة من أمره ومع ذلك اختار وسائل غير ديموقراطية.. وأنا أرى أن كل حزب يكون له تأثير في الحكم، عليه أن يذكر أن حركته محسوبة عليه وتصرفه منسوب إلى الإسلام وأن «كذبة المنبر بَلْقاء» ـ أي مشهورة ـ وبالتالي تكون مجسمة. وأنا أظن أن كل هذه الأنظمة تحتاج إلى المزيد من الإيمان بالتعددية، وإلى مزيد من احترام حقوق الإنسان.. لكن أما وقد ضيق عليها وصودرت حريتها وحوصرت، وأسيء إليها وسلط الإعلام كله عليها، هذه المرحلة أنا أتوقف فيها ولو جزئياً عن الحكم على هذه الأنظمة..

**د. محمد عمارة:**

حتى في تجربة السودان أو تجربة إيران هناك تعددية

ولكنها موجهة ومحكومة بإطار معين، وأنا أقول أنه لكل مجتمع من المجتمعات ظروفه الحاكمة، وأحياناً تكون التحديات الخارجية ـ كما قال الدكتور أبو المجد ـ قيوداً على التعددية الداخلية.. والغرب مثلاً عرف التعددية الليبرالية بشكل حر وبشكل واسع الأفق، لأنه كان يبني تجاربه دون وجود أعداء يتربصون به على الأبواب، إنما الاختراق الخارجي الذي يهدد الكثير من التجارب الوطنية والقومية والإسلامية، أحياناً يجعل لسلطان الدولة الأولوية على بعض الحريات وبعض ألوان التعددية.. فأنا أحبذ دراسة كل حالة على ضوء أوضاعها الداخلية وعلى ضوء التحديات التي تواجهها.. فمجتمع مثل المجتمع السوداني، مجتمع يحارب، أي مجتمع الحرب فيه من الداخل، والحصار عليه من الخارج، وبالتالي دور الدولة ودور السلطة هنا لا بد أن يكون له الأولوية والأهمية.. وأيضاً نفس الشيء بالنسبة لإيران، فقد يكون الوضع المذهبي عاملاً من العوامل، وقد تكون التحديات الخارجية عاملاً من العوامل.. باختصار: أنا أقول أن المثال الغربي للتعددية نحن نتمناه لكن هذا المثال الغربي كانت له ظروفه وكان آمناً على تجربته الداخلية، يبنيها بالصواب والخطأ والتجربة دون أن يكون هناك اختراق يهدده من الخارج كما هو الواقع مع الدول العربية والإسلامية..

**د. طارق البشري:**

حتى لو كانت هناك تجاوزات حصلت باسم الإسلام وباسم التعددية، سواء في النظم الإسلامية القديمة أو المعاصرة، فأنا أظن أنه ينبغي أن نميز بين الممارسات السياسية التطبيقية لنظم معينة وبين أصول الفكر السياسي الإسلامي.. والأمر لا يتعلق بدفاع عن تجربة محددة أو هجوم عليها، ولكنه يتعلق بنقاء المصدر الفكري الذي نسترشد به في الحكم على أوضاع الحاضر ونظمه، إسلامية كانت أو غير إسلامية..

- **التعددية إذاً وكما أشرتم، هي تعددية شاملة لا تقتصر على الميدان السياسي أو الحزبي أو البرلماني فقط، وإنما تتعداه إلى ميادين أخرى مثل المناهج والعقائد ونحو ذلك.. وتطرأ في هذا المجال نقطة أحسبها حساسة في الفكر الإسلامي وهي كيفية تعامل الدولة الإسلامية مع معارضيها الفكريين الذين يعارضون مبادئها الأولية معارضة واضحة.. أي من يطلق عليهم بـ«المرتدين» و «الملاحدة».. فهناك اختلافات في الفقه الإسلامي حول حكم المرتد وعما إذا كان هذا المرتد يمثل تهديداً سياسياً لأمن الدولة مثلاً أم هو مجرد مرتد عقائدياً فقط.. وقد اتضح هذا الاختلاف ـ وربما عدم الوضوح في الرؤية ـ في الموقف الإسلامي**

**المتنوع من تسليمة نسرين، وسلمان رشدي، ونصر أبو زيد، وفرج فوده الذي أثارت فتوى الشيخ محمد الغزالي رحمه الله حول مقتله ضجة كبيرة داخل الأوساط الإسلامية نفسها.. وتاريخياً أيضاً هناك تأويلات كثيرة حول تعامل الدولة الإسلامية مع مفكرين مثل الحلاج وابن الراوندي وابن رشد وغيرهم..**

**د. كمال أبو المجد:**

والله أنت جمعت أشخاص بينهم فروق كبيرة جداً.. فأنا لا أتصور أن أضع نصر أبو زيد، ولا حتى فرج فوده، في وعاء واحد مع تسليمة نسرين وسلمان رشدي، لأنني أفرق بين قضيتين: بين ارتداد مسلم عن الإسلام، وبين قضية إساءة مسلم إلى مشاعر المسلمين وإلى الفكر الإسلامي.. وأنا أذكر أن المفكر الفرنسي روجيه جارودي لما سئل مرة وهو في القاهرة عن تقلبه من الكاثوليكية إلى الشيوعية ثم إلى الإسلام قال أنه لم يجد صعوبة حين دخل الإسلام لأن الإسلام يقيم نظامه على العدالة ويقيم عقيدته على الإيمان بالأنبياء جميعاً.. وهذه الأمور هي الأشياء التي تغيب عن المسلم ضعيف الإيمان فيحس أنه بحاجة إلى أن يرتد، وأنا لا أكاد أفهم هذه الظاهرة، ولا أتصور أن يكثر وقوعها إلى الدرجة التي تقتضينا أن نقف عندها طويلاً..

**د. طارق البشري:**

أعتقد أن الحديث عن موضوع سلمان رشدي وتسليمة نسرين وغير ذلك يحتاج إلى توصيف تفصيلي لتلك الأوضاع ولما أثارته من ردود أفعال.. ولكن بشكل عام أقول بأنه من حق كل فكر وكل نظام فكري أن يدافع عن فكره سواء في ذلك الإسلام أو الماركسية أو الليبرالية أو غير ذلك.. ولكن في نفس الوقت من حق أي نظام فكري أن يقول أن في زعم فلان ما خروج على الأصول والمقومات العامة للمجتمع وذلك بصرف النظر عن الوسائل التي اتبعت في التعبير عن هذا الموقف في حالات معينة.. والفتوى التي صدرت بشأن سلمان رشدي أظن أنها كانت تتضمن رد فعل لوضع سياسي محاصر، وأتصور أن رد الفعل كان سيكون بأسلوب آخر لو لم يصدر في ظروف شعوره بالحصار وشعوره بالخطر على الوطن والعقيدة.. أما بالنسبة لفضيلة الشيخ محمد الغزالي رحمه الله فإنه لم يصدر فتوى تتعلق بفرج فوده، وإنما كان يشهد رحمه الله في المحكمة وكان السؤال المطلوب أن يشهد له أو عليه كعالم إسلامي جليل هو: «هل في قول كذا وكذا خروج عن الإسلام؟»، فقال: نعم. فسئل بعد ذلك سؤالاً ما كان يجوز أن يسأل في محكمة أمام قاضيها يتعلق بحكم الردة، أقول: ما كان يجوز أن يسأل

هذا السؤال لأن قصارى ما يسأل عنه كعالم جليل في قضية معروفة يتعلق بالجانب الفقهي لما يكون لأقوال محددة من خروج عن الإسلام أو لا يكون، وهذا يفيد المحكمة بعد ذلك في تبني بواعث الجريمة التي ارتكبت وما يناسبها من عقاب، أما أن يسأل الشاهد فيما يراه من حكم بالبراءة أو الإعدام للمتهم فهذا ما كان يجوز لأنه شأن المحكمة التي يقف أمامها الشيخ الغزالي شاهداً فقط وليس قاضياً.. أما بالنسبة للدكتور نصر حامد أبو زيد فقد كنت أود أن يقوم الجدل حول آرائه في المجال الفكري والفلسفي في الأساس، وما كنت أود أن تقوم القضية أمام القضاء أصلاً، وأن تكون المسألة هي مسألة الأفكار المطروحة ومجادلتها وليس الشخص نفسه ما دام أنه يقصر بحثه ونشاطه في ذلك المجال الفكري، ولكن أما وقد عرض الأمر على المحكمة فقد وجب عليها أن تحكم، والمحكمة محكمة وضعية ومنظمة وفقاً للقانون الوضعي وليست محكمة شرعية، وقضاتها مدنيون مسلمون عرض عليهم أمر كتابات محددة، وهل يرون أنها تخرج عن الإسلام أم لا تخرج.. فوضعوا جوابهم، وأصدروا الحكم..

**د. كمال أبو المجد:**

من ناحية أخرى أنا أرى أن الحساسية الشديدة

لخروج واحد عن الإسلام مفهومة على المستوى الإنساني والشخصي ولكنها ـ وقد زاد المسلمون هذه الزيادة الهائلة في العدد حتى صاروا أكثر من مليار مسلم ـ لم تعد تمثل قضية جذرية. ولذلك انفعالنا لها ينبغي أن يقل.. لكن تبقى هناك جريمة أخرى وهي جريمة الإساءة إلى مشاعر الناس والتحدث عن زوجات الرسول ﷺ بما لا يليق.. إلخ. فهذه جرائم منفصلة غير جريمة الردة.. وأنا لا أريد أن أخوض في جريمة الردة، لأن الذي أعتقده هو أن العقوبة الواردة في الردة هي عقوبة تعزيرية يمكن أن ينتقل منها إلى غيرها.. كذلك أعتقد أن الإثبات ينبغي أن يكون متشدداً جداً في وقوع الردة، لأنه إذا جاء لي إنسان وقال: أنا أؤمن بالله وبرسوله وباليوم الآخر وبالرسل وبالكتب وأن الجنة حق والنار حق وأن القرآن واجب الطاعة وأن السنة طاعتها من طاعة الله، لكن لي اجتهادات لا آخر لها مختلفة.. فهذا لا أستطيع أن أقول له: أنت مرتد، إنما أخطِّئه في رأيه، وهذه قاعدة «استصحاب الحال»، فما دام أسلم ويقول أنا مسلم وصار إسلامه يقيناً، لا أستطيع أن أنتقل إلى حالة أخرى.. والقاعدة الأخرى تقول: «اليقين لا يزول بالشك».

**د. محمد عمارة:**

المداخلة في السؤال توحي بأن الاختلاف حول

موضوع الردة في الفكر الإسلامي شيء سلبي، وأنا أراها على العكس سمة من سمات التعددية والاجتهاد في الفكر الإسلامي، أي إنها ظاهرة صحية.. فنحن لسنا من أنصار البابوية التي تحسم الخلافات باجتهاد فرد وتلغي بقية الاجتهادات.. وإذا كان السؤال يبحث عن وجهة نظري في الموضوع فأنا لست مع إقامة حد الردة على من يرتد عن الإسلام إذا لم تكن في ردته حرابة وخروجاً على المجتمع وخروجاً على الأمة.. لأن الردة ليس لها في القرآن حد، ثم الاستناد في حدها إلى حديث نبوي يقول: «من بدل دينه وفارق الجماعة فاقتلوه» فمفارقة الجماعة هنا تعني الخروج على الأمة وتعني الحرابة، ولذلك يصنف فقهاؤنا باب الردة ضمن باب «الحرابة»، حتى أن المرأة المرتدة لا تقتل لأنها ليست محاربة.. أما عندما تمثل الردة رمزاً مرتبطاً بمراكز الغرب ومراكز صنع القرار الغربي، هنا تمثل الردة لوناً من ألوان الحرابة والخروج على الإسلام.. أيضاً إذا بدا لإنسان أن يعتنق النصرانية مثلاً، فهذا لون من الاختيار يستوجب منا الحوار مع هذا الإنسان، ويمثل تحدياً لعلماء الإسلام وللفكر الإسلامي كي يقدم الدليل المقنع لهذا الذي أصيب بالوساوس والشكوك.. أما إذا كانت هناك حركة تنصير مثل ما يحدث في جنوب السودان وفي بعض البلاد الإسلامية بحيث تمثل امتداداً سرطانياً للإمبريالية

والاستعمار، فلا بد أن تعامل حركة التنصير باعتبارها ليست مجرد دعوة لدين من الأديان، وإنما باعتبارها اختراق لمجتمعات تعاني من الضعف ومن المشكلات الاقتصادية.. إذاً لا بد من مناقشة هذه القضية وإدارة حوار حولها داخل التيارات الإسلامية ومؤسسات الفكر الإسلامي.. عموماً فأنا ممن يميلون إلى توسيع دائرة الحرية لأن الحجر على الآخرين يؤدي إلى أن يحجر الآخرون على العمل الإسلامي، وأنا أقول: إنه لو تمتع العمل الإسلامي بالحرية المطلقة في مقابل أن يتمتع التيار العلماني بالعمل المطلق، فسيكسب العمل الإسلامي الملايين ولن يخسر إلا بعض أفراد قلائل كما قال الدكتور كمال..

- **عند الحديث عن «التعددية» يتبادر إلى ذهن بعض الإسلاميين مباشرة «التعددية» بين المختلفين اختلافاً عقائدياً أو فكرياً بصورة جذرية دون اعتبار إلى أن المعنى الواسع للتعددية ينسحب أيضاً على التعددية التنظيمية داخل التيار الإسلامي نفسه.. ونلحظ أن هذا القصور قد أثمر سلوكيات سلبية أثرت على علاقة الإسلاميين ببعضهم البعض.. ونلحظ أيضاً وجود حساسية زائدة بين الإسلاميين أنفسهم ينتج عنها شح في التسامح فيما بينهم لا نجده في الخطاب الإسلامي**

**المتسامح عندما يكون موجهاً إلى العلمانيين مثلاً.. ونجد هذه الحساسية موجودة مثلاً بين الإخوان المسلمين في مصر والحكم في السودان بقيادة الترابي.. فهل هي حساسية فكرية أم هي حساسية تنظيمية، بحكم علاقة الترابي القديمة بالإخوان وعضويته السابقة في الجماعة.. وليس من الواضح عما إذا وصل الإخوان إلى الحكم في مصر هل ستظل هذه الحساسية موجودة، وبالتالي لن تتغير العلاقات المصرية ـ السودانية كثيراً عما هي عليه الآن..**

**د. طارق البشري:**

أعتقد أن النقطة الأساسية في الموضوع هي مدى وجود التعددية داخل الفكر الإسلامي.. أنا أرى أنها موجودة في الواقع سواء في الحاضر أو في الماضي، فلا يجوز لفكر معين أن يعتبر نفسه الإسلام وحده دون غيره، ولا يجوز لحركة ما أن تعتبر نفسها هي المسلمين وحدها.. ولا أظن أن أحداً يقول مثل هذا الكلام.. أما عن المستقبل والعلاقات السياسية بين حكومات إسلامية فهذا أمر نتركه للمستقبل.

**د. كمال أبو المجد:**

هذا كله يجمعه وعاء واحد وهو أن المعنيين ناقصو

تربية في فقه الاختلاف.. وأنا أذكر مقالة جيدة كنت قرأتها منذ سنوات للكاتب الدكتور فتحي عثمان كان عنوانها «تعالوا نتعلم كيف نختلف» لأن فقه الاختلاف أمر مهم جداً، وأنا أعتقد أننا لو طبقنا قاعدة «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه» فإنني أظن بأن المسألة كان يكون لها شأن آخر.. ثم إذا اختلفنا فما هو الجزاء الذي يترتب على هذا الاختلاف؟ هل هو الانتقال من المودة المطلقة إلى الخصومة المطلقة كما تفعل الكثير من الدول العربية؟ تطالب بالوحدة، فإذا لم تتم تقوم بينها عداوات بدون تقدير إنه يوجد أكثر من ٢٠ مرحلة بين الوحدة الاندماجية وبين العداوة والحرب الأهلية.. ولكن نحن هكذا: إما أن نندمج ونصبح كياناً واحداً أو يقتل بعضنا بعضاً..

**د. محمد عمارة:**

أنا بدوري أرى أن وجود الحساسيات في العمل السياسي شيء طبيعي وموجود بين مختلف التيارات الفكرية.. بمعنى أنه لو كان هناك بلد من البلاد فيه انقسام في التيار الليبرالي ستجد هذه الحساسيات قائمة بين الفصائل الليبرالية.. والانقسامات في صفوف اليسار شهيرة ومعروفة، والحساسيات فيها كثيرة بل إنها تصل أحياناً إلى ما يمكن أن نسميها بـ«التكفير» والجحود والإنكار للآخرين

والاتهام بالعمالة.. إلخ، فأنا أقول أنه في العمل السياسي وفي العمل الحزبي هذه أمور واردة.. وعلى كل حال فأنا أعتقد بأنه إذا اتخذنا معيار التمييز بين الأصول وبين الفروع ـ والاختلافات في السياسة من الفروع ـ فإن هذه الاختلافات يجب ألا تحجب الاتفاق في مساحة الأرض المشتركة القائمة على الأصول والمبادىء والأركان..

- **ربما كان الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين يسيراً لأنه لا يدخل في إطار التفاوض والمفاضلة بين بديلين واضحين.. ولكنه في حالة الحوار الإسلامي ـ الإسلامي يقع ضمن المنافسة من أجل تحقيق بديل واحد ذو جوهر واحد، ولكن بطرق مختلفة.. وقد تكون هذه هي أحد أوجه الحساسية الموجودة.. وقد يكون الوجه الآخر لهذه الحساسية هي اعتقاد كل حركة أو جماعة أن طريقتها هي الأجدى والأحسن وبالتالي لا حاجة لها بالحوار مع بقية الفصائل الإسلامية، خاصة وأنها قد تواجه بالرفض والاستعلاء.. وإنه خير لها وأجدى أن تحاور العلمانيين ومن هم متنفذين في السلطة..**

**د. كمال أبو المجد:**

لذلك أنا أقول أن الأجيال تحتاج إلى أن تربى على فقه الاختلاف، وعبارة«الاختلاف في الرأي لا يفسد للود

قضية» في العالم العربي والإسلامي هي أكذوبة، فاختلاف الرأي يفسد الود عندنا ويقتله كذلك.. ولذلك ستستمر هذه الظاهرة في التيار الإسلامي وفي التيار العربي وفي العالم المشرقي.. فهذه كلمة حضارية ولا بد من تربية إسلامية وسياسية، فالاختلاف في الرأي لا ينبغي أن يفسد للود قضية فعلاً، والنظام ينبغي أن يتسع للمخالفين، ليسهم كل بقدر طاقته وبقدر بلائه، ولكن إذا استمرينا في عمليات النفي والاستبعاد فسندخل في مرحلة خطيرة جداً..

**د. محمد عمارة:**

أنا أتصور أيضاً أن السلطة تلعب دوراً في تضخيم الحساسيات.. يعني أنا لا أتصور أن العلاقة بين الحركات الإسلامية في مصر والسودان فيها حساسية كبيرة ولكن قد يكون العداء بين الحكومات هو الذي يحجم الود بين الإسلاميين في مصر والإسلاميين في السودان.. وتجربة الموقف من الثورة الإيرانية شاهد على ذلك.. فرغم الخلاف المذهبي، وهو ليس هيناً، فقد استقطبت الثورة الإيرانية التأييد من كل الحركات الإسلامية السنية تقريباً.. فأنا أعتقد أن مساحة التضامن في مواجهة التحديات مساحة كبيرة، وأعتقد أن هناك قدراً من النضج في العمل السياسي بين الإسلاميين فيما يتعلق بعلاقة الحركات بعضها

بالبعض الآخر.. ولكن فقط نحن بحاجة إلى تأكيد قضية الأولويات وكيف أن مواجهة التحديات العدائية لا بد أن تكون لها أولوية على التناقضات الثانوية بين هذه الحركات..

# الإسلاميون والحوار مع الدولة

## المشاركون في الندوة

**الأستاذ راشد الغنوشي ـ د.طارق البشري ـ د.كمال أبو المجد**

وصول الإسلاميين إلى الحكم ـ ازدواجية الخطاب الإسلامي ـ الموقف من الديموقراطية ـ المهادنة والصدام مع الدولة ـ تكفير الدولة ورجالها ـ الحركة الإسلامية: جماعة إصلاحية أم حزب سياسي؟ ـ الإسلاميون في حكومة غير إسلامية ـ فصل المشروع السياسي عن المجتمع المدني.

- يتناول المحور الثاني من هذه الندوة القضايا الحساسة العالقة بين الإسلاميين والدولة وما يتبع ذلك من محاور متعلقة بموقف الإسلاميين من النظم غير الإسلامية القائمة، وموقفهم من الديموقراطية كآلية للحكم في مقابل العنف والوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب والقوة.. وتثير الندوة أيضاً محاور أخرى مثل تحديد دور الحركة الإسلامية وعما إذا كانت أولوياتها إصلاح المجتمع، أو العمل بالسياسة وعما إذا كان بالإمكان توزيع الأدوار والفصل التقني والتنظيمي بين المشروعين السياسي والإصلاحي الاجتماعي.. كما أثارت الندوة قضايا أكثر حساسية حول موقف الحركة الإسلامية الشمولية من الأحزاب السياسية المنبثقة عنها وبعض التوترات التي قد تنشأ بين الجهازين كما حدث في حالة حزب الوسط والإخوان المسلمين في مصر إلى جانب تجربة حزب الإصلاح في اليمن وجبهة العمل الإسلامي في الأردن.. وأخيراً أثارت الندوة فكرة مشاركة الإسلاميين في حكومة غير إسلامية والأضرار أو

**الفوائد المترتبة على ذلك.. وقد جاءت مداخلات المشاركين متنوعة، وفي مناحٍ مختلفة..**

فقد أشار الدكتور كمال أبو المجد إلى حساسية خطورة العلاقة بين الإسلام والحكم مبيناً أنها كانت مدار خلاف بين المسلمين منذ عهد مبكر.. وعلى الرغم من أنه تعاطف مع قلق البعض من وصول الإسلاميين إلى السلطة واعتبره«قلقاً مشروعاً» على اعتبار عدم إيمان بعض الإسلاميين بالديموقراطية إلا أنه وفي نفس الوقت أكد على أن الإسلاميين يتطورون ويتطور وعيهم وإيمانهم بالديموقراطية وفكرة الشورى القائمة على رأي الأكثرية.. وأضاف أبو المجد بأن مشاركة الإسلاميين في حكومة غير إسلامية من شأنها طمأنة الخائفين والقلقين وإعادة الثقة إلى نفوسهم في الحكم الإسلامي، ومن شأنها أيضاً إنضاج الفكر الإسلامي السياسي المعاصر ونقله من مرحلة الشعارات والأطروحات النظرية إلى مرحلة الممارسة والتجربة العملية.. كما أشار إلى أن دعوة الإسلاميين ينبغي أن تكون صادقة في عالميتها ويكون جوهرها خدمة الناس وطرح المتميز على الساحة الدولية، وهذا يتطلب الانفتاح على الآخر وعدم التقوقع على الذات..

أما الأستاذ راشد الغنوشي فقد تناول واقع العلاقة بين الإسلاميين والدولة من خلال استعراض نظرية الإسلام

في الحكم ثم استقراء التطور التاريخي الذي حدث بين العلماء والسلاطين لما انفصلت السياسة عن الدين.. ولفت الغنوشي إلى أن آلية وصول الإسلاميين إلى السلطة لا تزال آلية غير ناضجة وبالتالي بالإمكان الاعتماد على الآلية التاريخية المعهودة في التاريخ الإسلامي والتي تكلم عنها ابن خلدون من التحالف بين دعوة دينية وبين عصبية قبلية إلى حين إنضاج آليات أخرى قائمة على الديموقراطية والرأي العام.. ومن جانب آخر أوضح الغنوشي ردّاً على الذين يتهمونه بـ«ازدواجية الخطاب» أن عالم السياسة لا يقوم على النوايا الطيبة والكلمات الجميلة، وإنما على خيار الرأي العام، مشيراً إلى أن بعض الأحزاب في الغرب أصبحت هامشية عن طريق الرأي العام والإعلام والتوجيه وليس من خلال الإقصاء والتصفية كما هو واقع الثقافة السياسية في الدول العربية.. وانتقد الغنوشي المنهج الذي اتخذته الحركة الإسلامية لما تعاملت مع السياسة من باب عقائدي وبلغة «الحلال والحرام» و«الكفر والإيمان» بدلاً من النظر إلى مقاصد الأمور ومآلاتها إلى جانب ميزان القوى معتبراً أن هذا القصور في فقه الواقع السياسي هو الذي أدى إلى سهولة استدراج الإسلاميين إلى الصدام والعنف، وانتقد أيضاً فكرة أن تحمل الحركة الإسلامية الشمولية المشروع الإسلامي كله ضمن برامج وقيادات وجهاز واحد بدلاً من توزيع الأدوار والفصل

التقني ـ وليس الفصل العقائدي ـ بين الأجهزة..

ومن جانبه أكّد الدكتور طارق البشري على أن سياسات الإسلاميين من بعض الظواهر السياسية كخيار المهادنة أو الصدام مع السلطة، وخيار الفصل التنظيمي التقني بين المشروع السياسي والاجتماعي، أكد على أن هذه كلها أمور متروكة لظروف الحركة في كل بلد بحسب طبيعة التحديات وظروفها، ومن ثم فلا يمكن إعطاء قواعد عامة حول هذه المواضيع الشائكة، إلا أنه أكد في نفس الوقت على أهمية تخصص الإسلاميين في كافة ميادين الحياة، مثل التعليم والاقتصاد والسياسة والفكر والثقافة، والذي يتطلب نوعاً من توزيع الأدوار بين أجهزة الحركة الإسلامية..

وفيما يلي نص الندوة..

● **نشير في بداية هذه الندوة إلى أن علاقة الإسلاميين بالدولة لا زالت علاقة غير واضحة في عدة مناح.. فبعض الإسلاميين يريد تحديداً الوصول إلى الحكم بشخصه من أجل أسلمة القوانين والمجتمع، والبعض الآخر ـ وربما كردة فعل للذين يتهمونه بحب السلطة ـ يؤكد على أن هدفه هو مساندة أي حاكم يضمن أسلمة المجتمع ـ وإن لم يكن إسلامياً ـ وإنه لا يريد بالضرورة إدارة السلطة بنفسه.. نريد أن نكشف عن جذور هذا الاختلاف في النظرة إلى الحكم والحكومة.. وكيف يمكن للإسلاميين بلورة رؤية منسجمة لهذه القضية الحساسة..**

**د. كمال أبو المجد:**

في البداية أحب أن أسجل استدراكاً أعتقد أنه مهم جداً، وقد سجلته في الندوة السابقة وهو أننا عندما نقول الإسلاميين.. فعمن نتحدث؟ عادة الناس يتحدثون عن فريقين: عن أحزاب سياسية وجماعات تعمل في الحياة السياسية والاجتماعية المعلنة، وهذه معروفة بأسمائها

وأعضائها، وطرحها في القضايا السياسية والاجتماعية، لكن أحياناً يتحدثون عن جماعات أشبه بالجماعات السرية، تعمل ضد المجتمع، غير معترفة بقوانينه ونظمه، ومن أهدافها المعلنة غير المنكرة تغيير نظام المجتمع كله بالقوة.. هذان فريقان مختلفان تماماً، وما يجري لأحدهما لا يجري على الآخر، وأظن أنه يعقد المسألة غاية التعقيد المزج والخلط بين هذين الفريقين.. ولهذا أتصور أنه لا بد من التحديد..

**راشد الغنوشي:**

أيضاً يجب أن توضح هذه الندوة نظرية الإسلام في الحكم وتميزها عن النظريات الأخرى.. فنظرية الإسلام للحكم تتأصل في عقيدة التوحيد من حيث أن الله سبحانه هو الذي خلق البشر والكون، فلإن أوتي الإنسان عقلاً وإرادة حرة فهو لا يملك باستقلال فهم هذا الوجود وإدراك طريقة عبادة الله تعالى وتحقيق سعادته.. وهذا هو أهم فيصل بين النظرية الإسلامية السياسية وبين النظرية السياسية العلمانية التي يؤمن بعضها بوجود إله ولكنه لا يجعل له مكاناً في إدارة حياة الإنسان بل يعتقد أن عقل الإنسان قادر باستقلال أن يفهم الوجود وأن ينظم الحياة.. والنظرية الإسلامية في نفس الوقت تترك للإنسان مساحة واسعة للاجتهاد فيما يتعلق بإدارة شؤون الدنيا، والوحي

إنما يكتفي بوضع توجيهات عامة وإطاراً عاماً، وملء ذلك الأطار متروك كما قلت للإنسان وعقله، فرداً وجماعة بحسب تطور المعرفة وأوضاع الزمان والمكان..

**د. كمال أبو المجد:**

ومع هذا الوضوح في الرؤية فقضية الإسلام والسلطة قضية قديمة وشائكة، ثارت مباشرة في عهد الصحابة، وهم خير القرون، وذلك بعد وفاة الرسول ﷺ.. ولذلك يقال أن أول دم سال في الإسلام، سال على عتبة الخلافة والحكم، لأن النبي ﷺ كان بشراً رسولاً ولكنه حكم المجتمع فعلاً، واستقر في التصور الإسلامي أن المدخل لإعمال وتطبيق أحكام الإسلام يكون طريقه الأقصر هو أن تكون في الحكم، وأن تأمر وتنهى، وأن تشرع للجميع في إطار المبادىء الإسلامية.. وبالتالي فإن الحكم لا يكون أبداً غاية في أي تصور حضاري أو ثقافي أو عقدي.. الحكم باستمرار أداة لتنفيذ رؤى وتصورات وقيم.. أما أن توجد جماعة في مكان ما غايتها الحكم فهذا انحراف وعوج لا تبرأ منه أي تيارات سياسية ثقافية، بمعنى أنه يمكن أن يوجد في داخل التيار العلماني، ويمكن أن يوجد في داخل التيار اليساري ـ من الناحية الاقتصادية ـ وممكن أن يوجد في ما يسمى على الجملة وبالاتساع بالتيار الإسلامي..

**راشد الغنوشي:**

الإشكالية المطروحة في هذه الندوة هي: هل الإسلاميون يريدون أن يحكموا بأنفسهم أم يكتفون بأن تحكم نظريتهم، ولو عبر حكومات قائمة يؤثرون فيها.. وأنا أحسب أن المسألة ليست نصية ولكن اجتهادية وتتحمل أكثر من موقف.. ومسألة الحكم ـ كما أشار أبو المجد ـ هي مجرد أداة تنفيذ لمرضاة الله سبحانه وتعالى من خلال إنفاذ شرعه، وبالتالي من كان هذا هو هدفه، فلا يهمه كثيراً أن يحكم هو أو يحكم غيره، بمعنى أن العوامل الشخصية والحزبية في هذه الحالة ستتضاءل لصالح الهدف.. وهذه الديناميكية بين حكم النظرية أو حكم الأشخاص نراها في تاريخ الإسلام، حيث مر تاريخ المسلمين بمرحلتين: مرحلة الخلافة الراشدة حيث كان العلماء والمصلحون هم الذين يحكمون، وهي فترة قصيرة جداً.. ثم انفصلت السياسة عن العلماء، فلم يعد العلماء يمارسون السياسة بطريق مباشر وإنما يباشرونها من خلال التأثير في الحكام.. وأصبحت السياسة تعتمد على القوة والغلبة وأصبح دور العلماء هو التأثير في الناس من خلال المساجد ومن خلال التعليم، ويؤثر كذلك في الحاكم ضغطاً عليه بواسطة الناس أو نصحاً له مباشرة.. إذاً فالتجربة الإسلامية التاريخية كان دور العلماء فيها غالباً

دوراً تربوياً، دور موجه ناصح، أو بالتعبير الحديث: كان عملهم في المجتمع المدني أكثر منه في المجتمع السياسي..

- **ولكن من خلال هذا التوصيف التاريخي، كيف نستقرىء التطور الذي لحق بالإسلاميين في موقفهم من قضية الحكم؟..**

**راشد الغنوشي:**

الحركات الإسلامية المعاصرة هي الوريثة لتاريخ الإصلاح، ولذلك ظلت بين بين، أي أن رؤيتها تشكلت مصبوغة بالمرحلتين.. فهي تنجذب أحياناً إلى التجربة التاريخية، فيرى زعماء الحركات الإسلامية أن دورهم هو أن يؤثروا في السياسيين، وأن يؤثروا في المجتمع لتقريب الدولة من الإسلام تدريجياً، والبعض الآخر يرى بأن الحركة الإسلامية هي حزب، ومفهوم الحزب لا ينفصل عن مفهوم الحكم.. أي أن تشكيل حزب معناه إعلان النية بأنك تريد أن تحكم، ولا دخل للنيات الطيبة في هذا الموضوع..، بمعنى أنه لا يهم إذا كان القصد من وراء ذلك هو القصد العقائدي أو التربوي، أو التقرب إلى الله سبحانه وتعالى أم تحقيق أهداف دنيوية، فعالم السياسة لا يهتم بالمقاصد.. المقاصد متروكة لعالم الفلسفة وعالم التربية ومجال الضمير.. فمن هنا أقول أنه لا تختلف

الحركة الإسلامية عن الحزب السياسي.. أو لا يختلف الحزب السياسي الإسلامي عن الحزب السياسي العلماني في أنه يحمل برنامجاً يريد لهذا البرنامج أن يحكم عبر الوسائل المتبعة والمتعارف عليها..

- **إذاً أنت ترى أن الخيار بين سياد النظرية فقط أو وصول الإسلاميين بأشخاصهم إلى الحكم خيار اجتهادي، متروك لظروف الزمان والمكان.. ولكن هناك حواراً دائراً الآن داخل التيار الإسلامي نفسه عن العواقب الوخيمة التي قد تأتي من أحد الخيارين، مما يجعل المسألة في نظر هؤلاء أكثر تعقيداً وخطورة من مجرد الاجتهاد والاختيار بين أمرين.. ويضرب هذا البعض المثل بتحالف الإخوان المسلمين في مصر مع الضباط الأحرار لإنجاح ثورة ٢٣ يوليو وإيصال عبد الناصر إلى الحكم، حيث اتضح أن التطورات التي حدثت بعد ذلك لم تكن لصالح الإخوان بل ضدهم.. ويتساءل هذا الفريق عن مدى إمكانية الموازنة بين الاجتهادين ـ وهل الأمر مجرد اجتهاد كما بسطت القول؟..**

**راشد الغنوشي:**

التحالف بين الإخوان والضباط الأحرار ليس تحالفاً فريداً في تاريخ المسلمين بل أقول أن تاريخ الإسلام

حكمته هذه الآلية، أي التحالف بين الدعوة الدينية وبين العصبية القبلية ـ كما يقول ابن خلدون. والنموذج الحديث لهذا التحالف هو الدولة السعودية التي كانت في أساسها ثمرة لتحالف بين زعيم قبيلة وبين صاحب دعوة، وهي آلية كما قلت ليست شاذة في التاريخ الإسلامي.. وابن خلدون يرى أن الملك للعرب لا يقوم إلا بهذا التزاوج، بين دعوة دينية وعصبية قبلية.. فالدعوة الدينية وحدها لا تكفي والعصبية القبلية وحدها لا تكفي.. وهذا التحالف في الحقيقة أساسه أن آلية انتقال الإسلام إلى الحكم لا تزال إلى الآن غير ناضجة بما فيه الكفاية، ومن هنا فلا نستطيع أن نطرح من الحساب إمكانية إعمال بعض الآليات القديمة التي تكلم عنها ابن خلدون، من مثل التحالف مع عصبية عسكرية ـ كما في حالة الضباط الأحرار ـ وبين دعوة دينية كدعوة الإخوان المسلمين في مصر.. وهذا التحالف جيد، لأنه يبعد المجتمع عن المغامرات الانقلابية خصوصاً عندما لا تتوفر المناخات الديموقراطية.. وهذا الذي ألجأ معظم علماء الإسلام إلى تجنب سبيل العنف أداة للعمل السياسي.. لا لأن العنف في ذاته محرم، فالمظلوم من حقه أن يدافع بكل الوسائل لاسترجاع حقه، ولكن بسبب مآلات الأمور.. والتجربة أفضت إلى أن معظم الحالات التي حاول فيها ثائرون أو علماء معالجة المنكرات القائمة بواسطة القوة معظمها

انتهى إلى الفشل وانتهى إلى عواقب وخيمة..

**د. كمال أبو المجد:**

حتى العملية الانقلابية لا أظن أن الإسلام يستفيد منها أصلاً لأنها ستكون استهلالاً لسلسلة من الانقلابات نعرف كيف تبدأ ولا نعرف كيف تنتهي.. ومع ذلك فهناك مشكلة أخرى، وهي أنه حتى حين يستقر لدى حزب سياسي أو لدى مجموعة سياسية أنها تريد أن تبني النهضة على أساس إسلامي من خلال التأثير في الرأي العام والوصول إلى مواقع السلطة بالطريقة الديموقراطية.. أقول حتى مع هذا فإن كثيراً من الناس يرى ـ وقلقهم لا يخلو من مشروعية ـ أن هؤلاء الناس الذين يرفعون شعار الإسلام، حتى لو وصلوا بالطريق الديموقراطي فهم يوم يصلون ستكون هذه هي خاتمة المطاف في التزامهم بالديموقراطية، وسيبدؤون على الفور عملية استبعاد ونفي وتصفية لكل من يخالفهم الرأي.. وهذا سر القلق في الموضوع، وهذا يفسر جزئياً ـ ولا أقول تماماً ـ ما حدث في الجزائر وهو أنه روج لفكرة أن هؤلاء الناس حتى إذا كانوا بذكاء تنظيمي استطاعوا أن يصلوا بالطريق الديموقراطي إلى موقع السلطة، فالخطر قائم، لأنهم بعد أن يصلوا إلى السلطة بيوم واحد سيبدأ كفرهم بالديموقراطية، وإنكارهم للتعددية، ونفيهم للآخرين،

وضيقهم بحرية التعبير، وإنكارهم لحقوق من ليس داخلاً معهم.. هذا هو التصور لصعوبة المعادلة..

- **وهذا القلق هو ما تشير إليه بعض الدوائر الفكرية في الغرب.. وقد طرحت هذه الإشكالية على المفكر الفرنسي فرانسوا بورغات ـ وهو من المفكرين المتفهمين نسبياً لقضايا الإسلاميين ـ وقلت له أن بعض الدوائر السياسية والثقافية في الغرب تتهمك بالسذاجة لأنك تعتقد حقاً أن مفكرين مثل راشد الغنوشي هم ديموقراطيين فعلاً، في الوقت الذي يؤكد فيه رجل مثل بلحاج أن الإسلام ضد الديموقراطية، وأنه متى ما وصل إلى الحكم فسوف يلغي الديموقراطية مباشرة.. فنفى بورغات عن نفسه السذاجة وقال بأن الغرب يمارس الازدواجية في حكمه على الإسلاميين، إذ أنه يصدق بلحاج إذا قال أنه ضد الديموقراطية ويدين بقية الإسلاميين من خلال هذا الاعتراف، ولكنه يكذب الإسلاميين أمثال الغنوشي إذا تكلموا كلاماً إيجابياً عن الديموقراطية، ويعتبر هذا الكلام من باب الخداع و«ذر الرماد على العيون».. أي لماذا نصدق هذا ونكذب ذاك؟! وأضاف بورغات: المفروض على الغرب إذا كان يتوخى الموضوعية أن لا يصدق تصريحات الاثنين معاً ـ بلحاج والغنوشي ـ**

**ويقيمهما فقط من خلال الممارسة الفعلية، وهذا هو نهجي في فهم التيارات الإسلامية.. ولكن السؤال هنا هو قلق الناس من الإسلاميين ومدى استعدادهم للمخاطرة بالتجربة.. فهل يرى الغنوشي مثلاً أنه واقع تحت عبء ما أسماه أبو المجد بـ«القلق المشروع»..**

**راشد الغنوشي:**

كما قلت السياسة لا تقوم على النوايا الطيبة، ولا حتى التصريحات الجيدة، ولكن على أساس نضج الرأي العام، وبالتالي فليس على القوى السياسية إلا أن تتجه للرأي العام لإنضاجه حتى يمثل سنداً قوياً للديموقراطية وحاجزاً أمام وصول أعداء الديموقراطية للحكم.. وهذا نجده في الغرب.. نجد أن أحزاب أقصى اليمين وأحزاب أقصى اليسار موجودة في كل مكان، ولم تنعقد المحاكمات لاستئصالها ولا محاولات التكفير والنبذ والرجم لتصفيتها، وإنما وقع تهميشها بالديموقراطية.. بالرأي العام.. بالإعلام والتوجيه.. وبهذا تستمر الديموقراطية في الغرب على أساس الرأي العام، وليس على أساس أن ما يصرح به رئيس الوزراء البريطاني ميجور مثلاً من أنه ديموقراطي حقيقة ويحترم البرلمان والصحافة، وأنه صادق فيما يقول.. هبه غير صادق؟ فهذا لا يعني شيئاً في السياسة.. إذاً فهذا المنطق الذي يتبع للتعامل مع

الحركة الإسلامية، وهذا المنطق الذي كرسته جهات غير ديموقراطية، وجهات معادية للإسلام لا ينبغي أن نقبل به.. أما ما أسماه الدكتور كمال بـ«القلق المشروع» من الإسلاميين، فهذا نقد داخلي نحن نقوله، ومن النقد الداخلي أننا نقول أنه ينبغي أن نحرر الفكر الإسلامي من رواسب التسلط ورواسب الثيوقراطية وترك الحرية للناس في أن يقبلوا برنامجاً سياسياً أو يرفضوه.. صحيح أنه يوجد في داخل التيار الإسلامي نزعات ثيوقراطية، ولكن لا ينبغي أيضاً أن نقبل حجج العلمانيين الإقصائية للإسلام والإسلاميين، وخلاصتها أنكم غير صادقين في إعلاناتكم أو أن بعضكم إعلاناته معادية للديموقراطية، وبالتالي ينبغي أن نمنعه من الوصول للحكم..

- **ولكن في الغرب هناك تقييم عام للبرامج السياسية من خلال تصريحات ممثليها.. ويكاد يكون هناك تماسك أو تناغم في لغة الخطاب السياسي.. وأحد القضايا التي تثيرها الكاتبة الأمريكية شرين هنتر مثلاً هي عدم وجود نفس هذا التناغم في الخطاب الإسلامي حتى داخل التيار المعتدل، بمعنى أنه خطاب يناقض نفسه بحسب اختلاف المكان أو الظروف.. وتضرب هنتر المثال بخطاباتك أنت فتشير إلى أنها متغيرة بوضوح من مكان إلى مكان ومن فترة إلى فترة.. فخطابات**

**الغنوشي في طهران مناوئة للغرب وفيها شيء من «صراع الحضارات» مقارنة بخطاباته في الغرب التي «تغازل» الغرب وتشيد بديموقراطيته وتعدديته.. وتشير هنتر إلى أن هذا التغير يجعل من دراسة الخطاب الإسلامي شيئاً صعباً، والثقة بنوايا الإسلاميين شيئاً أصعب..**

**الغنوشي:**

هذا النقد ظاهره أنه مقبول ولكن في طياته يحمل هو الآخر نزعات إقصائية..

أولاً: اختلاف التصريحات ليس دائماً شذوذاً في عالم السياسة.. فالسياسي ليس «مسطرة» وإنما تختلف مواقفه باختلاف الظروف التي يعالجها لأن الظروف ليست واحدة.. ولا يعني ذلك أن القيم والموازين التي يستخدمها تختلف ولكن تطبيق تلك الموازين والقيم على الواقع المتحرك يفضي إلى معالجات مختلفة ولا أقول متناقضة..

ثانياً: هو أن موضوع الكيل بأكثر من مكيال نقد لا يوجه للإسلاميين بقدر ما يوجه للسياسات الغربية التي تعالج موضوع هاييتي بطريقة وموضوع يوغسلافيا بطريقة أخرى، وموضوع الجزائر بطريقة.. وهكذا.

ثالثاً: هناك موقف سلبي من الإسلاميين مسبقاً، بمعنى أنه حكم بالإعدام أو الإقصاء من البداية، ومطلوب البحث عن مبررات لهذا الاستئصال.. مطلوب من الخصم العقائدي أو الحضاري للإسلاميين أن يبحث عن مبررات الاتهام، وخصومنا تنقصهم كثير من النزاهة، وينقصهم العدل في الحكم.. فهو مثلاً لا يبحث في تصريحات الغنوشي.. لا يجمع فكره وتصريحاته السياسية مثلاً منذ سنة ١٩٨٠ ويرسم خطاً بيانياً للتصريحات وللكتابات والمواقف من سنة ٨٠ إلى سنة ٩٥ مثلاً، ويرى عما إذا كانت على درجة من التناقض لا مجال فيها للتوفيق.. لا مجال لأن يظفر بخط ناظم لهذه التصريحات؟ عندئذ يحق لنا أن نقول: هذا رجل متلاعب ويلبس لكل حال لبوسه.. أم أننا سنجد خطاً ثابتاً.. نعم.. ممكن أن نجد كلمة من هنا وكلمة من هناك خلال نشاط فكري وسياسي مكتوب وشفهي خلال ١٥ سنة.. ممكن أن تجد بعض الجمل التي تناقض الخط العام.. ولكن يبقى هناك خط عام.. ويمكن لك أن تتابع تصريحات أي مفكر أو أي سياسي خلال سنوات معدودات وتظفر ببعض الجمل مناقضة لخطه العام، ويمكن من خلال هذه الجمل ـ لا سيما إذا أردت أن تنتزعها من سياقها ـ أن تدمره.. أن تحكم عليه بأنه متناقض.. ولكن إذا كنت باحثاً علمياً، ولست مدعياً عاماً تبحث عن الإدانة، ستجد خطاً عاماً.. وهناك مفكرون

غربيون بحثوا فيما كتبته وما صرحت به خلال هذا الأمد ولم يجدوا صعوبة في اكتشاف خط ناظم يأصل لقيم الديموقراطية في الحقل الإسلامي بدون أن تتعسف هذه القيم على قيم الإسلام.

رابعاً: ينبغي أن توضع الحركة الإسلامية في سياقها العربي والإسلامي.. أي أن الحكم عليها يكون بالمقارنة مع الحركات المماثلة المنافسة لها في الساحة.. فأي حركة في الساحة العربية والإسلامية يملك المزايدة والأهلية في أن يقدم للحركة الإسلامية دروساً في اللديموقراطية؟ هل هو التيار اليساري؟ التيار الماركسي؟ التيار القومي؟ من التيار الذي يملك الحق في أن يتخوف على مصير الديموقراطية في العالم العربي عندما يتولى الإسلاميون الحكم؟ وهل الديموقراطية موجودة أصلاً حتى يتخوفوا عليها من الإسلاميين؟!

خامساً: الإسلاميون ليسوا شيئاً واحداً وإنما فيه المتشدد وفيه تيار الاعتدال أو ـ بتعبير الشيخ القرضاوي ـ تيار «الوسطية»، وهذا التيار يتسع ولكن الذي يحد من اتساعه فقط هو الآخر الرافض للديموقراطية.. هو الأنظمة الاستبدادية المدعومة من الغرب.. هذه الأنظمة تمثل أكبر عقبة في طريق اتساع المفاهيم الديموقراطية لدى الحركة الإسلامية في العالم العربي..

- **ننتقل إذاً إلى بعد آخر من أبعاد العلاقة بين الإسلاميين والدولة، فنشير إلى أنها علاقة مرت بمراحل كثيرة تتراوح بين المهادنة والصدام، وربما أمكن استقراء تجارب حقق فيها الإسلاميون ما يصبون إليه نسبياً من خلال الصدام والانقلاب كما حدث في إيران والسودان، ولكنهم أخفقوا في حالات أخرى كما في حماة، والجزائر.. وفي المقابل نجحت بعض تجارب المهادنة كما في تجربة اليمن وتركيا والمغرب.. فهل التعامل مع السلطة من خلال خيارات المهادنة أو الصدام يستند إلى ظروف ومصالح مررحلية تختلف بحسب ظروف الدولة أو أنها تعود إلى طبيعة الحركة الإسلامية أم إلى ماذا بالضبط؟..**

**د. كمال أبو المجد:**

من المؤكد أن ظروف أي جماعة تعمل للإسلام أو أي حزب سياسي يرفع شعار الإسلام، يختلف باختلاف البيئة والزمن والقوى الأخرى الموجودة ومنهج السلطة في التعامل مع الرعية ومع المخالفين، وبالتالي فلا توجد قاعدة واحدة تحكم الموضوع.. لكن الذي أريد أن أقرره في الأمر هو ما أشرت إليه من قبل وهو أنه سبق إلى ذهن بعض الناس في العديد من البلدان فقدان الثقة في كل ما يقوله الإسلاميون، بمعنى أنه حتى لو أقسموا أنهم

سيعملون في إطار ديموقراطي، فسيرى أن هذا مجرد تكتيك وأن هناك كفراً حقيقياً بالديموقراطية.. وأريد أن أكون أميناً وأقول نعم.. أتصور أن في صفوف الإسلاميين فعلاً من لا يؤمن بالديموقراطية إيماناً حقيقياً، ويرفع شعارات ويستخدم نصوصاً أعتقد أنها محرفة عن مواضعها، يرى فيها أنه لا يهمه رأي الناس وأن الكثرة لم تكن أبداً دليلاً على الصواب، وأن القلة هي التي على الصواب، وأن ٧٢ فرقة هالكة وفرقة واحدة فقط ناجية، ولو كنت أنت ١٠ أفراد فما دمت على الحق فلك الحق في أن تسود ما دمت تنادي بالإسلام.. لا.. هذا كفر بفكرة الشورى.. فالحقيقة هي أن الإسلام يحترم رأي الأكثرية ويقدمه على رأي الأقلية لأنه إذا كان رأي الأكثرية ليس دليلاً على الصواب فكيف يكون رأي الأقلية دليلاً على الصواب؟ وكل ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان واحترام التعددية واحترام الرأي الآخر موقف الإسلام منه واضحاً وصارماً وإن جهله أو تجاهله آخرون..

**راشد الغنوشي:**

المشكلة أن الفكر الذي ساد الحركة الإسلامية هو فكر شمولي.. فكر يخلط بين ما هو عقائدي وبين ما هو سياسي.. أقصد بين ما هو وحي ثابت وبين ما هو مجال للاجتهاد، على نحو تتحول معه اجتهادات الحركة

الإسلامية إلى عقائد.. أي إلى حلال وحرام وكفر وإيمان، على حين أن مجالات السياسة، أي مجالات الاجتهاد، ليس ميزان القبول فيها هو الحلال والحرام، وإنما هي المصلحة والمفسدة، والموازنة بين المفاسد والمصالح.. والموازنة بين المصالح في ذاتها وبين المفاسد في ذاتها.. فمجال السياسة في الحركة الإسلامية كان مجالاً محدوداً لصالح الخيارات العقدية التي لا تترك خيارات كثيرة أمام الحركة الإسلامية، وإنما تضعها أمام واجبات دينية تنتج عنها ظواهر في الفهم كالتي تكلم عنها الدكتور أبو المجد.. وقد ظلت علوم الحلال والحرام والأصول هي الموجهة للحركة الإسلامية أكثر من فهم الواقع واستيعاب ما يسمى بموازين القوى.. فحضور فكرة موازين القوى في التخطيط الإسلامي ضعيف جداً، ومن هنا تأتي سهولة استدراج الحركة الإسلامية للصدام.. ومن هنا نجد أن خط الصدام في الحركة الإسلامية غلب على الخط السياسي أي خط التفاوض والحوار والمهادنة والبحث عن فرص ولو ضعيفة للمشاركة..

**د. كمال أبو المجد:**

.. ولكن في المقابل نما في جسم التيار الإسلامي وعي عام بعد عام بأن الصدام والاعتماد على الوسائل الانقلابية غير مجدٍ وأن إثمها أكبر من نفعها وأن

الضرر الذي يترتب عليها يفوق المنافع التي تتحقق منها.. وبالتالي حدث تطور في داخل التيار الإسلامي.. وللأسف أنه في أجهزة الشرطة عادة هناك تصور مثبت عن التيار الإسلامي على أنه كيان ثابت لا يتغير من أوله إلى آخره.. لا.. الناس يتطورون.. وأنا سأضرب مثلاً بجماعة الإخوان المسلمين.. فالذي أعرفه تاريخياً أنه في وقت من الأوقات كان هناك رواج لفكرة الوسائل الانقلابية، ولم يكن هناك اقتناع بفكرة بأنني إذا أردت أن أعمل فلا بد من أن أتعامل مع النظام وأن أعمل من خلال قواعده، وأن السبيل الصحيح هو تغيير أفكار الناس بالحكمة والموعظة الحسنة، فإذا تم هذا الاقتناع فإن النهضة تبنى على أسس إسلامية بشكل سهل وطبيعي.. هذا التطور حدث، وأنا أعرف أنه حدث، لكن ناساً كثيرين في الشرطة وأجهزة الأمن لا يرونه، ولا يعتقدون بإمكان وقوعه، ويصرون على رؤية مؤداها أن هذا كله تكتيك وتحايل وأنه أقرب إلى عملية الخديعة والنصب، وأن المستقر في هذه الحركات كلها يمثل تهديداً للديموقراطية وكفراً بالوسائل السلمية ورفضاً للأنظمة القائمة.. أنا أزعم أنه لا.. تعالوا ندرس القضية ونفحص الملف ونستقرىء الواقع ونسلم بأن الناس يتطورون..

**راشد الغنوشي:**

ونحن نلمس هذا التطور فعلاً في كيفية تعامل الإخوان مع الدولة مقارنة بفترة الخمسينات.. نرى أن الدولة بقوة وبكل الوسائل تستدرج الإخوان للصدام ولكن الإخوان فقهوا الدرس.. ومن هنا نجد أن الضربات التي تكال للإخوان ضربات محدودة.. يسجن عشرة عشرون.. مائة مائتين.. بالقياس لحركة ضخمة هذا أمر بسيط.. طبعاً هي مظلومة ولكنها تفوّت على خصمها فرصة استدراجها إلى «محرقة» بفعل الدرس المرير.. درس عشرين سنة من السجون.. ولكن مع كل هذا ينبغي أن أشير إلى أن صدام الحركة الإسلامية مع السلطة يعود إلى عوامل أخرى أغلبها خارج عن الحركة الإسلامية.. يعني انسداد مجالات العمل السياسي في الوطن العربي خاصة، وسيادة الأنظمة العسكرية والفاشية هذه قمعت تطلعات الفكر الديموقراطي، سواء كان إسلامياً أو غير إسلامي.. هذا طبعاً لا يبرر الطرف الآخر.. الطرف الإسلامي.. ولكن المسؤولية الكبرى تتحملها الدولة ويتحملها الغرب الذي يعرقل ولا يزال عمليات التحول الديموقراطي في الوطن العربي في مقابل تشجيعه لتلك العملية في بلاد أخرى مثل شرق أوروبا.. وقد كتبت كتابات في الغرب حول عرقلة الأمريكان مثلاً للتحولات

الديموقراطية في العالم الثالث ولا سيما في العالم العربي والعالم الإسلامي..

- **إن هذا التنوع في كيفية التعامل مع السلطة يأتي بالدرجة الأولى من اختلاف التيار الإسلامي في تقييم شرعية الدولة من منظور إسلامي.. فهناك مثلاً من يكفِّر رجال النظام وهناك من يكفر النظام نفسه دون رجاله، وهناك من لا يكفر الاثنين معاً.. هناك إذاً لغط واسع حول هذا الموضوع.. فما هي العوامل التي أدت إلى وجود هذا النوع من التضارب في مثل هذه القضية الحساسة.. وكيف تتعامل الدولة أو القوى الأخرى مع التيار الإسلامي في ظل هذا الغبش في المواقف..**

**راشد الغنوشي:**

بداية دعني أشير إلى أن الحركة الإسلامية متضررة من حركات التكفير وجماعات التشدد أكثر من الدول والحركات العلمانية.. بل أنا أزعم أن كثيراً من الدول تسر للتطرف ممارسة وفكراً أكثر مما تسر من الاعتدال، فهي عن وعي تشجع التطرف فكراً وممارسة لأنه يعطيها مبرراً لتأجيل الانخراط في التحولات الديموقراطية الجارية في العالم.. القضية الأخرى هي أن الموضوع ليس هو هل هذا النظام كافر أو غير كافر؟ لأنني لا أرى أن منهج

التكفير سيتغير كثيراً بتنوع الأجوبة.. يعني لو قلنا مثلاً أنه كافر فهل الكفر لوحده عنصر كافٍ في تحديد نوعية التعامل مع السلطة؟ طبعاً لا.. فالإسلام لم يفرض علينا محاربة كل كافر بل فتح أمامنا خياراتٍ كثيرة ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾ هذا التنوع مهم جداً.. أي أن نطمئن إلى أن الإسلام يفتح أمامنا خيارات كثيرة وأن الذي يحدد نوعية الخيار هو فقه الواقع.. وعلى كل حال فأنا ألاحظ أن خيار المهادنة والمشاركة والمصالحة والحوار والمفاوضة ينضج في الحركة الإسلامية اليوم على حساب خيار القطيعة والمصادمة وإنما بثمن غالٍ نتيجة ضعف الفقه السياسي كما قلت..

- **نترك جماعات الكتفير إذاً وننتقل إلى تحدٍّ آخر يواجه تيار الاعتدال الإسلامي، والحركات الإسلامية الجماهيرية على وجه الخصوص وهو تحديد أولوية الحركة الإسلامية في الميادين المختلفة على ما فيها من تنوع وربما تناقض.. بمعنى تحديد عما إذا كانت الحركة الإسلامية اليوم معنية بالدرجة الأولى بهموم الدولة والحكم مما يجعلها أقرب إلى الحزب السياسي أم هي حركة اجتماعية وإصلاحية تهدف إلى الاعتناء بمشاكل المجتمع أساساً.. وقد تزعم الحركات**

**الشمولية بأنها تهدف إلى إصلاح كافة الميادين ومن ضمنها السياسة والاقتصاد والمجتمع.. إلخ، ولكن على أرض الواقع هل تستطيع الحركة الإسلامية بهياكلها التنظيمية الحالية استيعاب كل الميادين، أو كلا المشروعين السياسي والاجتماعي ـ وكلاهما مشروع ضخم يحتاج إلى عدة مؤسسات وتنظيمات لا إلى حركة واحدة..**

**راشد الغنوشي:**

يجب أن نأخذ في الاعتبار أن مفهوم الحركة الإسلامية مفهوم واسع يندرج تحته كل نشاط يستهدف التعريف بعقائد وشرائع الإسلام والتفاعل معها على الواقع وعلى كل صعيد بهدف صبغة الحياة كلها بصبغة الله على نحو لا يبقى هناك نشاط للإنسان إلا وله صفة التعبد.. وأعتقد أنه مثل هذا الهدف الكبير والمشروع لا يمكن أن يستوعبه حزب لأنه عمل أمة، وعمل الأمة لا يمكن أن يصب في قالب سياسي ولا يمكن أن تستوعبه حتى جملة أحزاب.. ونحن الآن نعيش عصر التخصص أي أن تتخصص الحركة الإسلامية إذا كانت أولوياتها سياسية في الجانب السياسي، وتترك الجوانب النقابية والفكرية والمسجدية، لمتخصصين.. فهذا يرفع من فاعلية الحزب السياسي ويسمح له بأن يتقن اختصاصه ويرفع في نفس

الوقت من المستويات الأخرى لأنه يجلب اختصاصيين مناسبين لها، وبالتالي يرفع من مستوى المشروع الإسلامي كله.. وطبعاً الإسلام يدعو إلى التخصص ﴿فَسْئَلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.. وهذا التخصص في العمل الإسلامي لا يثقل الحزب السياسي الإسلامي أيضاً، فلا يجعل حزباً مدنياً يحمل في نفس الوقت مشروعاً سياسياً تتعامل معه الأمة كمشروع سياسي قبولاً ورفضاً وتجعل أخطاء الحزب السياسي لا يتحملها الإسلام.. بمعنى أنه لا يجعل مستقبل الإسلام مرتهناً بالمشروع السياسي الإسلامي..

**د. طارق البشري:**

أعتقد أن جميع المداخلات والمحاور التي تناولتها هذه الندوة هي من باب المفاوضة والتجارب والاجتهاد بحسب الظروف والمكان.. كلها أسئلة تتعلق بتجارب المهادنة والصدام بين الحركة الإسلامية والسلطة السياسية.. فهناك من وصل إلى السلطة من الحركة الإسلامية وهناك من فشل، وهناك من حقق نجاحاً جزئياً.. وهناك من كفر رجال النظام، وهناك من كفر النظام ذاته دون رجاله، وهناك من لم يفعل هذا ولا ذاك.. ثم المداخلة المطروحة الآن حول تحديد أولوية الحركة الإسلامية في أن تكون سياسية أو اجتماعية أو

تكون الأمرين معاً؟ وهل يمكن التمييز بين الحركة الإسلامية كتوجه إصلاحي للأمة وبين الحزب السياسي الإسلامي كتنظيم يتولى مواجهة السلطة؟.. كل هذه أسئلة تتعلق بالملاءمات السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها الحركة الإسلامية، وأن محاولة الإجابة إجابة عامة عن هذه الأسئلة بداية لطريق الخطأ لاختلاف الأوضاع بين بلاد المسلمين فيما يصلح لكل منها وفي حجم ما يصلح لها.. فهناك من البلدان ما لا يجدي فيه إلا السلاح كما كان الوضع في أفغانستان في الثمانينات عندما واجهت الحركة الإسلامية الاحتلال الروسي، وهناك من المجتمعات الإسلامية ما يحتاج أولاً إلى نشر الدعوة الإسلامية وتثبيت أركانها في قلوب المسلمين كما في الهند وبعض مناطق إندونيسيا، وهناك ما جعل الحركة الإسلامية تعزف تماماً عن الجوانب السياسية مؤكدة على الدفاع عن أصول العقيدة كحركة سعيد النورسي في تركيا في عهد كمال أتاتورك، وهناك من ظن أن لا مخرج للحركة الإسلامية إلا أن تلجأ إلى المفاصلة والصدام كما فعل ذلك سيد قطب في «معالم في الطريق» في ظروف الستينات، وهناك من رأى أن المجتمعات الإسلامية تزدهر فيها الدعوة بالموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، وبالانتشار الهادىء بين الناس، وهناك من البلدان من يحسن بالنسبة له وجود حركة واحدة تدعو إلى الإسلام

عامة، وهناك منها ما يتعين أن يتميز فيه العمل السياسي عن حركة الدعوة الإسلامية بشكل عام.. والخيارات في كل هذا متوقفة على الظروف وما يحسن لها من معالجات..

**راشد الغنوشي:**

ومع هذا فإننا نستطيع رصد العوامل التاريخية التي صبغت الحركات الإسلامية بالنظرة الشمولية بصرف النظر عن خصوصية الدول التي تحدث عنها الدكتور البشري، فالمشروع الإسلامي ولد كبديل لغياب الخلافة.. أي أن شعور المسلمين بغياب الدولة ـ الممثل للأمة ـ دفع إلى تكوين الحركة الإسلامية وإلى تقديم المشروع السياسي البديل.. وهذا المشروع البديل كان يحمل مهمتين: أولاً مهمة بعث المشروع السياسي الإسلامي، وثانياً تمثيل الأمة من خلال هذا الغياب.. من هنا جاءت فكرة شمولية الحركة الإسلامية التي ارتبطت بشمولية الإسلام نفسه مع أن العلاقة بينهما ليست بالضرورة حتمية.. ومن هنا كانت بيعة أمير الحركة مثلاً كأنها بيعة لرئيس دولة، والعضوية في هذا التنظيم تتجاوز عضوية حزب سياسي إلى عضوية أمة.. ومن هنا أيضاً نجد أن الحزب اتخذ الصفة الشمولية التي عبر عنها الشيخ حسن البنا رحمه الله في تعريفه للإخوان بأنهم جمعية اقتصادية، وجمعية رياضية،

وأنهم حركة صوفية.. يعني دولة صغيرة.. فكأن الحزب هنا هو كما قلت البديل عن الغائب الذي هو الدولة الإسلامية.. وطبعاً هذا الفكر في حينه كان ردة فعل للفكر العلماني السائد في تلك الفترة والذي كان يريد أن يختزل الإسلام في القضايا العقائدية والتعبدية.. والعامل الآخر في هذا الموضوع هو شمولية الدولة العربية.. الدولة التي تبتلع المجتمع.. فلا عجب أن تكون معارضتها أيضاً شمولية سواء كانت هذه المعارضة إسلامية أو علمانية.. وأنا أزعم أن بعض الحركات الإسلامية قد تأثر بالأحزاب الفاشية والشمولية التي كانت سائدة فترة الثلاثينات والأربعينات أيضاً..

**د. كمال أبو المجد:**

ولكن الزمن الآن تغير، والعالم يمر بمرحلة مخاض وتطور كبير جداً.. ولا أعتقد أنه يوجد حزب أو جماعة تتحمل غرور واستعلاء رفض التغيير لأن كلها يواجه مشاكل لم تكن تواجهها قبل عشرين سنة.. وأظن أن كل هذه الجماعات محتاجة إلى وقفة مع النفس لترى قدرتها وصلاحيتها لأداء هذا الدور.. ورداً على المداخلة أقول: لا.. الإسلام في جوهره ليس حركة سياسية ولكنه «روح تسري في الأمة».. رقية حضارية وتوجه ثقافي ورسالة عالمية بين الناس.. بمعنى أنه لا أتصور للمسلمين أن

ينحازوا إلى أنفسهم لأن رسالتهم ليست بين أنفسهم وإنما رسالتهم مع الدنيا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾.. ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ فالإسلام دعوة لعالم يواجه آفات ومراحل التطور التاريخي.. وما دام الأمر كذلك فنحن كما قلت نحتاج إلى وقفة كي نرى عما إذا كانت برامجنا مناسبة مع التحديات والمشاكل، ونرى عما إذا كانت القيادات قادرة على إلهام الجماهير لتسير في هذا الطريق، وعما إذا كانت مدركة لرؤى العصر وأولويات المسائل عندها مستقيمة أم مختلة؟ هل عندها القدرة للتواصل مع الآخرين والتعاون معهم والتحدث بلغة العالم أم أنها تتحدث بلغة كاللاتينية لا يفهمها إلا أصحابها؟.. كل هذه قضايا مطروحة على الحركات الإسلامية..

**د. طارق البشري:**

بصرف النظر عن التفاصيل التنظيمية والتقنية أنا أرى أن التوجه الإسلامي يحتاج إلى أنشطة فكرية تتعلق بجوانب الإصلاح الفكري السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهذا يحتاج بالضرورة إلى حركة سياسية تشارك في أوضاع الحكم والسياسات المتبعة في إدارة المجتمع، ويحتاج أيضاً لحركة اقتصادية تتعلق بالمصارف اللاربوية ودور توظيف الأموال بطرق شرعية بعيدة عن

الربا وفي نفس الوقت محققة لأوضاع التنمية، ويحتاج أيضاً إلى الاهتمام بالتعليم من أول مدارس الحضانة إلى المعاهد العليا لتنظيم تعليم الناشئة والشباب، والواجب لكل هذه المجالات أن يرعى بعضها أوضاع بعض..

- **من ضمن المقترحات التي اقترحها البعض ومنهم الراحل الدكتور عبد الحليم أبو شقة هو أن تنشىء الحركة الإسلامية حزباً سياسياً مستقلاً عنها، أي بعناصر وتنظيم مختلف، وتتفرغ الحركة الإسلامية ـ كنوع من توزيع الأدوار ـ إلى الإصلاح الاجتماعي وغير.. ولكن المستشار مأمون الهضيبي، وهو نائب مرشد الإخوان المسلمين، يرى من جانب معاكس بأن الحركة لا تقبل التعدد في الانتماء.. أي بين الانتماء للدعوة والانتماء لحزب، وأن الإمام البنا رفض هذا الفصل من قديم وأن الإسلام دين ودولة ولا يعرف العزل بين الأشياء أو أن يكون ما لقيصر لقيصر وما لله لله..**

**راشد الغنوشي:**

.. الفصل الذي أقصده ليس هو الفصل العقائدي، فالإسلام كله واحد.. وإنما أقصد الفصل التنظيمي.. بمعنى أنه فصل تقني.. فأنا أرى أن ضرورة هذا الفصل المنهجي والتقني بين الحزب السياسي وبين المشروع الثقافي الإسلامي في أن المشروع الثقافي ينبغي أن يندرج

نشاطه ضمن المجتمع المدني.. أي المجتمع المستقل عن الحياة السياسي.. وكما قلت أن اقتران شمولية الإسلام بشمولية الحركة ليس حتمياً بل قد يكون هذا الخلط مضراً لها اليوم، لأنه يحمل في ذاته أخطاراً كثيرة منها خطر المغامرة.. أي أن يصبح صب المشروع الإسلامي بكل أبعاده في الحزب السياسي ـ والسياسة عادة هي مجال للتحول وارتكاب الأخطاء ومجال للصراع بين السلطة ـ تعريضاً للمشروع كله للمغامرة السياسية.. يعني بمجرد أن يقع صدام بين المشروع السياسي الإسلامي وبين الدولة، فإن بقية المشاريع الأخرى: المشروع الثقافي والنقابي والشبابي والنسائي والاقتصادي.. كلها يأتي عليها جرار الاضطهاد.. وهذا الذي حصل في كثير من الدول العربية.. فالصدام مع المشروع السياسي الإسلامي يؤدي في النهاية إلى تجفيف المنابع الدينية، فمن أجل القضاء على المشروع السياسي الإسلامي لا بد أن تقضي الدولة حتى على التقاليد الإسلامية ومنها الحجاب والكتاتيب وعلى كل قيمة أو تراث إسلامي على اعتبار أن هذه القيم هي في النهاية ستكون في خدمة المشروع السياسي الإسلامي..

**د. كمال أبو المجد:**

أتفق مع الأستاذ راشد في أن الحركة الإسلامية التي

تستهدف النفاذ إلى نسيج المجتمع لتزويده بالقيم الإسلامية ينبغي أن تكون مهمتها تربوية وأن دخول السياسة فيها يفسدها.. وأنا كانت تربطني بالمرحوم الدكتور عبد الحليم أبو شقة رابطة قوية جداً، فهو شخصية موضوعية، وكان الرجل عليه رحمة الله نفساً عذبة وصافية، وكان مخلصاً وشجاعاً وله تأملات صادقة في واقع التيار الإسلامي، لكن رؤيته خاصة به، بمعنى أنه إذا ائتمنه علي مثلها فإنني لا ائتمن غيره عليها.. أقصد أن الرجل عندما يقول ننشىء حزباً سياسياً، كان في ذهنه ـ بكل الصدق والأمانة ـ حزب سياسي وفق النظام القائم، ملتزم بالقواعد الدستورية التزاماً صادقاً وليس تكتيكياً.. حزب حريص على إصلاح المجتمع من مشاكل التلوث البيئي والزيادة السكانية والفقر والفجوة بين الطبقات والنظام التعليمي والحالة الاقتصادية.. كان يقصد حزب مثل أي حزب سياسي آخر.. إنما لا أدري إذا قال آخرون بنفس الرأي فماذا يقصدون؟

- **لاحظ البعض أن هذا الدمج بين دور الحركة الإسلامية كحزب سياسي مثلاً وبين دورها كحركة إصلاحية، قد أنتج دمجاً من نوع آخر في توحيد قيادة الحزب السياسي مع قيادة الحركة.. أي أن يكون رئيس الحركة تلقائياً وفي نفس الوقت رئيساً للحزب**

**السياسي.. ونشأت من هذا الدمج بعض الحساسيات كما حصل في الأردن مثلاً وربما في مصر أيضاً بخصوص حزب الوسط.. وفي أحيان أخرى تمكن الإسلاميون من تجاوز هذه الحساسيات كما حدث في اليمن إذ صار مرشد الحركة الإسلامية أميناً عاماً لحزبها السياسي (حزب الإصلاح).. فهل الأمر متعلق بتركيبة المجتمع القبلية مثلاً التي تجعل من شيخ القبيلة/ رئيس الحركة رئيساً تلقائياً للحزب السياسي.. أم أن تنوع الظاهرة لا يعدو تنوع في الاجتهاد التنظيمي ولا علاقة له بطبيعة المجتمع وظروف البلد..**

**راشد الغنوشي:**

كما قلت أن الحركة الإسلامية تتعامل مع السلطة بسياسة شمولية لأن الدولة العربية نفسها دولة شمولية.. ولكن مع نماء فكرة الديموقراطية وفكرة المجتمع المدني واتساع حقل الحركة الإسلامية صار هناك صعوبة أمام الحركة الإسلامية وقد أتيحت لها الفرص في التعبير عن نفسها كحزب سياسي صارت تجد صعوبة في كيف تؤقلم وضعها مع هذا الطارىء.. فهي حركة شمولية وفي نفس الوقت مطلوب منها كحزب سياسي أن يكون لها نشاط محدود متأطر بالحقل السياسي.. وطبعاً تفاعلت الحركة الإسلامية مع هذا الجو بردات فعل مختلفة.. ففي اليمن

مثلاً انتقل رئيس الإخوان المسلمين الشيخ عبد العزيز إلى أن يكون الأمين العام لحزب الإصلاح منعاً للاضطراب والاختلاف.. والأمر بطبيعة الحال له فوائده في عدم ازدواجية الأجهزة وتوفير للوقت، ولكن من ناحية أخرى فيه مغامرة بالمشروع الإسلامي كله كما قلت.. في الأردن كان رد الفعل مختلفاً إذ وقع التمييز بين الحركة الإسلامية.. بين المشروع الإسلامي الذي يضم فئات نقابية وشبابية ونسائية ودعوية وبين المهمة السياسية التي أعطيت لحزب «جبهة العمل الإسلامي»، وإن كانت العلاقة بين الجهازين حتى الآن لا تزال تبحث عن وضعها الطبيعي على اعتبار أنه لا توجد سابقة في هذا الأمر، خاصة وإن التقاليد الموجودة هو أن الحركة تستوعب كل شيء.. ومن هنا تنشأ الحساسية إذ أن المشروع الإصلاحي يعتبر أن الحزب مجرد واجهة أو أداة من أدواته، بينما يرى الذين في الحزب أنهم مستقلون وأنهم أصحاب القرار وأنه لا ينبغي لأحد من الخارج أن يوجههم خصوصاً وأن جبهة العمل فيها أطراف ليست ملتزمة في الحركة الإسلامية..

**د. كمال أبو المجد:**

وبالنسبة لحزب الوسط في مصر فالحزب أولاً لم يقم لأن الدولة قدرت أن هذا الحزب أو هذه المجموعة

مارست عملية التواء لتقيم تنظيماً محظوراً.. وقد أكون مخطئاً ولكن وجهة نظري في هذا الموضوع مختلفة عن وجهة نظر الدولة لأنه تصادف أن عرفت بعض الذين سعوا إلى تأسيس هذا الحزب، واعلم أنهم كانوا صادقين وأنهم لم يكونوا راضين عما يجري في جماعتهم التي كانوا ينتمون إليها وهي الإخوان المسلمين.. فتصورهم أن قضايا مصر تحتاج إلى عمل حزبي نظيف وجيد ومن خلال الأطر الشرعية.. وأحد أمرين: إما أن أكون صادقاً في حكمي أو أن هؤلاء الأفراد الذين استمعت إليهم خدعوني خديعة كبرى.. وأنا ما أظن أني أخدع بهذه السهولة..

**راشد الغنوشي:**

الغريب في موضوع حزب الوسط، إنه لأول مرة تلتقي إرادة الدولة مع إرادة الحركة الإسلامية في مصر في منع قيام هذا الحزب السياسي الإسلامي.. فالدولة تخشى قيام الحزب وتحاربه لإجهاضه.. والحركة أيضاً تمانعه ـ ليس بنفس الدوافع بطبيعة الحال ـ ولكن بدوافع تنظيمية خشية أن يتمرد هذا الوليد على الأصل أو أن يستوعب الأصل.. وفي تقديري أن بعض القيادات في الإخوان اشتطت في مقاومة حزب الوسط، ونظرت إلى الأمور لا بالمآلات والمقاصد الشرعية وإنما بمقاييس تنظيمية

قانونية: هل استشرتني أم لم تستشرني؟ هل ستلتزم بقراري أنا أم بقرار الحزب إذا نشأ هذا الحزب؟ هل ازدواجية الانتماء مقبولة أو غير مقبولة؟ يعني مسائل تقنية أضاعت المقاصد الكبرى التي يمكن أن يحققها حزب إسلامي.. وأنا أحسب أن مثل هذا التعامل لم يرضِ كثيراً من القيادات داخل الإخوان وخارجهم.. فحتى الآن لم تصدر عن الشيخ مصطفى مشهور وهو مرشد الحركة، كلمة واحدة فيما أعلم ضد حزب الوسط، وصدرت آراء لقيادات إسلامية معتبرة مثل الشيخ القرضاوي ود.توفيق الشاوي تدعم مشروع حزب الوسط.. وأنا أعتقد أن مشروع الحزب مشروع إيجابي وفي دعمه مصلحة سياسية وواجب شرعي.. وأنا أقول دعوهم يجربون فإن أصابوا وجلبوا خيراً فللمشروع الإسلامي كله، وإن أخطؤوا تحملوا خطأهم، وتكون حركة الإخوان بمنجاة من التفاعل السياسي الذي قد يضر بالمشروع الإسلامي كله..

- **أيضاً هناك تنوع وفي بعض الأحيان انشقاق داخل التيار الإسلامي المعتدل من قضية المشاركة في الحكومة.. ويدلل المؤيدون للمشاركة بأن التجربة نجحت في اليمن وتركيا بينما يدلل المعارضون على أن التجربة فشلت في الأردن.. كيف نقيم هذه التجارب وما هو جدواها الفعلي على المجتمع في المدى البعيد..**

**د. كمال أبو المجد:**

أظن أن جدوى المشاركة سيكون مزدوجاً، الأمر الأول هو أن يعرف الإسلاميون أن مشاكل الحكم وإدارة الدولة أكبر بكثير من المقولات النظرية التي أنفقوا سنين طويلة في إعلانها والجهر بها من فوق المنابر، لأنه «من ذاق عرف»، وعندنا في مصر مثل يقول: «إن من يده في النار ليس كمن يده في الماء»، فما أسهل أن تجلس وتقول: أطالب بكذا وكذا.. الإعلام فاسد نريد الإصلاح.. النظام التعليمي يحتاج إلى تغيير.. إلخ. مثلاً تقول المرور في القاهرة سيء ونريد الإصلاح.. حسناً تعال وأرني كيف تحل مشكلة المرور في القاهرة؟ لكن أنا لو أجلستك في لجنة تنظيم المرور في القاهرة سترى الأمور بعين أكثر واقعية، وبالتالي المسافة بينك وبين القائمين في السلطة فعلاً ستقل والاقتراب سيزداد، هذه ناحية.. أما الناحية الأخرى فهي أن القائمين على السلطة، أي جهاز الحكم في الدولة، سيكتشف أن الصورة التي رسمها لهذه الجماعات على أنها الخصم المتآمر الانقلابي الشرير الذي يريد أن يقوض كل شيء هي صورة غير حقيقية ومبالغ فيها.. وإذا اعتاد هؤلاء الإسلاميون على أن يدخلوا كل يوم في حوار مع القائمين بالأمر من خلال المشاركة، أظن أنه سيكون من الصعب

عليهم أن يلجؤوا إلى الوسائل الانقلابية وستفتح قنوات الاتصال وتقل بؤر التوتر..

**راشد الغنوشي:**

إلى جانب أن فكرة المشاركة ستطمئن الناس ويتعرف عليها الخائفون فإنها ستفتح للإسلاميين أيضاً طريقاً بين الحكم والصدام يسمح لهم بتطبيق أقدار من الإسلام، فالإسلام ليس شيئاً واحداً، إما أن يطبق كله أو يرفض كله، وأهم من هذا أن طريق المشاركة يفتح طريق النمو أمام المشروع الإسلامي.. النمو النوعي والنمو الكمي.. وأنه طالما أن الطريق إلى الحكم ليس متاحاً للإسلاميين بسبب الظروف القائمة وموازين القوى والغرب، فالبديل لا ينبغي أن يكون الصدام لأن الصدام لن يكون في صالحهم، ولكن المشاركة تفتح لهم طريقاً آخر.. وقد تجد الحركة الإسلامية، حتى وإن مثلت الأغلبية في شعبها، أنه من الأنسب لها أن تقبل حصة في الحكم أقل من حقها.. بمعنى أنه إذا كان عرض عليها تأخذ ٦٠٪ تقول أنا آخذ ٣٠٪ فقط لأن الـ ٦٠٪ إذا أخذتها قد لا تكون قادرة على هضمها وقد تأخذها وتكون النتيجة أن يحاصر البلد اقتصادياً من الغرب وقد يدفع ذلك إلى التمزق الوطني.. فالمصلحة الوطنية إذاً تقتضي أن الحركة الإسلامية تقبل بفكرة المشاركة ولو بحصة أقل

من حصتها، لأن ميزان القوة لا يحكمه العدد ولكن تحكمه النخبة أيضاً.. والنخبة الموجودة في الجيش وفي الأمن وفي الإدارة وفي الاقتصاد وفي الإعلام وفي الثقافة في أكثر من بلد إسلامي اليوم ليست نخبة إسلامية.. من هنا لا بد من النظر إلى معادلة الحكم نظرة شاملة تراعي أغلبية الناس ورصيد الشارع، ولكن تراعي أيضاً وضعية النخبة وتراعي العلاقات الدولية ووضعية الإقليم ووضعية الدول المجاورة: هل سيمثلون حماية لنا إذا اتجهنا للإسلام أم يتحولون إلى قواعد للضغط والتآمر علينا؟ والمشاركة كما أشار الدكتور أبو المجد تسمح بتطمين الآخرين.. يعني الذي ينجزه أربكان اليوم مهم جداً، فقد استطاع بفكرة المشاركة هذه أن يزيل كثيراً من المخاوف.. أن يقطع الخط الأحمر وهو أن الإسلاميين إذا حكموا فسيقوم انقلاب في تركيا مثل الجزائر، وأن الإسلاميين إذا حكموا فسيغيرون كل شيء.. سقط هذا الوهم، لأن أربكان اليوم يتعامل مع الواقع التركي فيكتشف أنه غير قادر على تطبيق جزء كبير من برنامجه، ولكن ما لا يقدر على تطبيقه اليوم يؤجله.. فأن نضع مشروعنا على طريق النمو التدريجي.. فهذا هو الخيار الاستراتيجي.. أما أن نغامر به فإما أن ننجح نجاحاً كاملاً أو نمحق فهذه هي الحماقة!..

# الإسلاميون والحوار مع الغرب

## المشاركون في هذه الندوة

**د.جلال أمين ـ د.محمد عمارة ـ د.سيد دسوقي**

تنوع الإسلاميين في فهم الغرب ـ ازدواجية الخطاب الإسلامي ـ تحامل الغرب على الإسلاميين: عداء متأصل أم مصلحة طارئة؟ ـ هل يخاف الغرب من الإسلاميين؟ ـ الخطاب الإسلامي بين حسن الترابي وأنور إبراهيم ـ ماذا يستفيد الغرب من الحوار؟ ـ المصالح عقبة أمام حوار غربي ـ إسلامي «صراع الحضارات» في التراث الإسلامي ـ الغرب وحلفاؤه في المنطقة.

- تناول المحور الثالث والأخير من هذه الندوة طبيعة العلاقة بين الإسلاميين والغرب من حيث البحث عن إمكانية حوار بين الطرفين، وشروطه، وما هي النتائج المرجوة منه وكل ما يتعلق بهذه الناحية كفهم الإسلاميين للغرب واستيعابهم لمؤسساته المدنية والسياسية. . وأثارت الندوة قضية مصالح الغرب في المنطقة وعلاقاته مع الأنظمة العربية الحليفة وانعكاس ذلك سلباً أو إيجاباً على فرص الحوار بين الغرب والإسلاميين. . ومن جانب آخر بحثت الندوة العلاقة الحميمة بين الغرب و«إسرائيل» وعما إذا كانت العلاقة العدائية بين الغرب السياسي والإسلاميين كانت ستكون مختلفة لو لم يوجد لوبي يهودي قوي في الغرب؟ وقاد هذا إلى موضوع آخر متصل وهو طبيعة العداء بين الغرب والإسلام وعما إذا كانت تمثل عداء تاريخياً متجذراً بين الاثنين أم هو عداء مصلحي أملته الظروف الراهنة؟ وعلى الرغم من تنوع المداخلات بين الحدة واللين، وبين الرفض والاستيعاب، إلا أن المشاركين اتفقوا على وجوب التفريق بين مؤسسات الغرب

**السياسية الجائرة وبين الغرب الإنسان الباحث عن الحقيقة والحوار..**

فقد نفى الدكتور جلال أمين أن يكون هناك تقصير من جانب الإسلاميين في فهم الغرب، ولكنه ـ على حد قوله ـ فهم مبني على تقسيم الغرب إلى غرب سياسي وغرب تكنولوجي ثقافي مؤكداً أن الإسلاميين لا يمانعون من الاستفادة من علوم الغرب في شتى المجالات.. إلا أن أمين أبدى تشاؤماً من إمكانية الحوار بين القوتين لأن القضية في نظره أعمق من مجرد تضارب المصالح السياسية والاقتصادية في المنطقة.. وأوضح أمين أنه من مصلحة الغرب تضخيم فكرة «العدو الإسلامي» لأن ذلك يعطيه المبرر للاستمرار في تطبيق سياسته الجائرة في المنطقة. وعلى الرغم من الدور الذي يلعبه الغرب، إلا أن أمين لم يقلل من الدور «الإسرائيلي» السلبي والاستغلالي أيضاً في المنطقة.. وأشار أمين إلى أن القوة الإسلامية قوة احتمالية وقد تتفجر في أي وقت إذا توفرت لها فرص النمو والتعاطف الجماهيري.. ولم يبد أمين تفاؤلاً من إمكانية حدوث حوار حقيقي بين الغرب والإسلاميين لشعور الغرب بالاستعلاء والسيطرة، فإذا ما حصل وفكر الغرب في إجراء حوار مع الإسلاميين فلن يعبأ كثيراً بمشاعر حلفائه العرب في المنطقة من نتائج الحوار..

وانتقد الدكتور محمد عمارة بعض الإسلاميين في فهم الغرب والخلط بين اتجاهين غربيين هما الاتجاه السياسي الاستعماري وبين الاتجاه العلمي والتكنولوجي، مؤكداً على وجوب إفادة المسلمين من التقدم العلمي الذي وصل إليه الغرب وأهمية التفريق بين الاتجاهين.. ونفى عمارة عن الخطاب الإسلامي تهمة الازدواجية في التعامل مع الغرب قائلاً بأنه على العكس خطاب يمتاز بالدقة لأنه يميز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض من الغرب.. واعتبر عمارة أن العداء الغربي للإسلام متأصل في التاريخ والإرث النصراني الذي ينظر إلى الإسلام على أنه حركة هرطقة، مشيراً إلى استفادة الغرب من اليهود في إثارة المسلمين معتبراً أن مشروع عودة اليهود إلى القدس هو في جوهره مشروع غربي بروتستانتي قبل أن يكون يهودياً.. وأضاف إلى أن قوة التيار الإسلامي قد لا تكون بالدرجة المبالغ فيها من قبل بعض الإسلاميين ولكنها مع ذلك قوة محترمة لا ينبغي الاستهانة بها لأنها تستمد شرعيتها من الجماهير المسلمة.. وتساءل عمارة عن مدى إمكانية إجراء حوار مع الغرب إذا كان الغرب نفسه لا يعترف بالوجود الإسلامي؟ ومع ذلك إشار إلى أنه لو تحقق الحوار الغربي ـ الإسلامي فسيكون مع الغرب الثقافي والأكاديمي وليس الغرب السياسي..

ومن جانبه فرَّق الدكتور سيد دسوقي بين فهم الغرب وبين التعامل معه معتبراً المسلمين مقصرين في دعوة الغرب وسد حاجته الشديدة للقيم الروحية والأخلاقية، خصوصاً أولئك المسلمين الذين يعيشون في الغرب ويثيرون مع الغرب قضايا هامشية هي من باب المتغيرات والأعراف لا من باب الأصول والقيم.. واعترف دسوقي بصعوبة مواجهة الغرب عسكرياً وتكنولوجياً إلا أنه أكَّد على قدرة المسلمين على مواجهة الغرب ثقافياً من خلال تحرير أنفسهم مما أسماه بـ«القابلية للاستعمار».. وفي الوقت نفسه طالب دسوقي الغرب بضرورة فتح قنوات مع التيارات الإسلامية المعتدلة وإلا فمن شأن استمرار السياسات الغربية الجائرة والقطيعة مع القوى الفاعلة وعلى رأسها الإسلاميون من شأنها تفجير الوضع في المنطقة وانعكاس ذلك سلبياً على مصالح الغرب نفسه..

وفيما يلي نص الحوار..

● **علاقة الإسلاميين بالغرب علاقة غير واضحة، فهناك خلط بين صورة الغرب على حقيقته، وبين تصور الإسلاميين لما يعتقدون أنه الغرب.. وحتى الآن لم ينجح الكثير من الإسلاميين في تحديد طبيعة الغرب على اختلاف وتضارب مؤسساته. فهناك من لا يزال يرى الغرب من منظور الحروب الصليبية أو الاستعمار والإباحية الأخلاقية ونحو ذلك.. فإلى أي مدى استوعب التيار الإسلامي الغرب كما هو في الحقيقة؟ وكيف يمكن تحسين هذا الفهم والاستيعاب في المستقبل؟**

**د. جلال أمين:**

أنا لا أشعر بالتعاطف مع الفكرة التي يوحي بها هذا السؤال من أن استيعاب الحركات الإسلامية قاصرٌ قصوراً شديداً، لأنني أعتقد بأن نوع إدراك الحركة الإسلامية أو الموقف الإسلامي للغرب هو قريب جداً من الصحة.. والذي أقصده أنه يمكن تقسيم الغرب إلى معنيين كبيرين هما المعنى الثقافي أو الحضاري، والمعنى العسكري

والسياسي والاقتصادي.. والسؤال يوحي بأن الناس تفهمه بالمعنى الثاني أساساً.. ولكن الحقيقة هي أن هناك فئة واسعة من المثقفين العرب يدركون البعد الآخر أيضاً، أي البعد الثقافي والحضاري، ويدركون أن البعد الثقافي والحضاري هو الذي تنتج عنه الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية، أما الجمهور الواسع فصحيح أن تعليمه ليس كبيراً، ولكنه يدرك بالفطرة هذا الجانب الحضاري أيضاً، ويحس بأن وسائل الإعلام العربية مستغربة وأن مظاهر الحياة والعادات اليومية متأثرة تأثراً كبيراً بالغرب، وهذا هو بالضبط فهم الغرب بالمعنى الحضاري والثقافي. فأنا باختصار لا أستطيع أن أوافق تماماً على القول بأن الموقف الجماهيري الإسلامي أو موقف الحركات الإسلامية من الغرب يتسم بقصور فاضح.

**د. سيد دسوقي:**

أتفق مع الدكتور جلال أمين فيما قاله حول تقسيم الغرب إلى غرب حضاري وغرب سياسي واقتصادي. وأنا أرى أن الغرب المنطلق مادياً وعلمياً هو مثل لنا بالاحتذاء والاقتباس بشروط، وهي أن نتعلم منه لنضيف إلى أنفسنا ما يقيم حضارتنا، وهذا كلام لا خلاف عليه، وغير صحيح القول بأن الإسلاميين يقفون من الغرب موقفاً

رجعياً أو عدائياً، على العكس فنحن لدينا طلبة مسلمون كثيرون يدرسون في الغرب، وأكثرهم متفوق والحمد لله. ولكن الغرب أيضاً يسبب لنا مشكلة أخرى وهي مشكلة الاستعمار، لأن بلادنا بالنسبة لهم تشكل «فرخة سمينة» بما تحويه من موارد وثروات، وكان على الغرب أن يأخذ منا هذه الموارد ويغرينا بعد ذلك بنماذجه التنموية في المسكن والمطعم والمشرب، والإسلاميون يقفون من هذه النقطة موقفاً مغايراً، لأننا نرى أن لنا نمطاً حياتياً وتنموياً مختلفاً يتناغم مع البيئة والإنسان، ومن الضروري ألا يصر الغرب على فرض نمطه التنموي بطريقة سلطوية. فالازدواجية غربية وليست إسلامية.. فالديموقراطية لهم والديكتاتورية لنا، الرخاء والطرق الواسعة عندهم والمدن المكتظة عندنا، وهذا يجعل الإنسان العربي المسلم لا يثق في التعامل مع الغرب.

**د. محمد عمارة:**

وهذا ما يجعلني أعيب على بعض الإسلاميين، بل وبعض الوطنيين والقوميين أيضاً، وهو أنهم لا يميزون في الغرب بين قطاعات وشرائح متعددة ومتمايزة: فهناك الإنسان الغربي، وليس بينه وبين الإسلام أو الإسلاميين مشكلة، لأن هذا الإنسان قد يكون ضحية لتراث ثقافي معادٍ للإسلام يمتد من الحروب الصليبية، بل ومن قبل

الحروب الصليبية. لكنه كإنسان يفتح عقله وقلبه للدعوة الإسلامية وللصورة الإسلامية إذا عرضت عليه عرضاً جيداً. أيضاً هناك العلم الغربي، وكما قال الدكتور دسوقي بأنه لا توجد أي مشكلة مع هذا العلم الذي لا ينبغي أن نقبله فقط ولكن أن نسعى إليه أيضاً.. لكن المشكل هو مع دوائر محددة فعلاً، وهي دوائر صنع القرار في الغرب والسياسات الغربية التي تقدم مشروعاً غربياً للهيمنة وللمركزية الحضارية الغربية وترفض تعددية الحضارات. إذاً علينا ونحن نتحدث عن الغرب أن نميز حقيقة بين الإنسان الغربي والعلم الغربي والمشروع الغربي. وهذه القضية أيضاً تنطبق حتى على الكيان الصهيوني، فنحن ليس بيننا وبين اليهودية عداء وليس بيننا وبين الإنسان اليهودي عداء، وإنما العداء هو ضد المشروع اليهودي لأنه ينفي المشروع الإسلامي. وأنا أعلم أن القضية ليست بهذا الوضوح لدى دوائر إسلامية ولذلك أعيب عليهم الخلط والتعميم، وينبغي أن يدور حوار حول هذه القضية.

**د. سيد دسوقي:**

وهناك قضية ثانية وهي الفرق بين أن نفهم الغرب وبين أن نتعامل مع الغرب. فنحن نعرف مثلاً أن الشعوب الغربية تبحث عن الإسلام، وبعض الغربيين - ومنهم

المفكرين ـ لا زالوا يبحثون عن دعوة تجمع الروح مع الجسد والعقل مع النفس، ويبحثون من أول العقائد الشرقية مثل البوذية والهندوسية إلى العقائد الإسلامية.. هذا بالنسبة للفهم، أما التعامل مع الإنسان الغربي فأنا أعتقد أن المسلمين مقصرون في هذا المجال. فمشكلة الغرب هو أن المسلمين تأخروا في الوصول إليه، وأنا أعتقد بأننا لو بذلنا جهداً مضاعفاً مع الغرب الإنساني الذي يتلمس طريقاً بالنسبة للروحانيات وبالنسبة للقيم ـ لأن قيمه الآن مبعثرة ـ فإن تعاملنا سيكون مطابقاً لفهمنا لهذا الغرب.. وهذه قضية أخرى، فمن الذي يدعو الغرب إلى الإسلام؟ هل نشغل الغرب مثلاً بشكليات من التدين أو أن نحدثه عن الخلافة الإسلامية كما تفعل بعض الحركات الإسلامية؟ فالغرب لا يريد تشريعاً، وحياتهم المادية معقولة إلى حد كبير، ولكن تنقصه قيم في حياته هذه وأجوبة على أسئلة مثل: لماذا يعيش وماذا يريد من هذه الحياة وإلى أين سينتهي؟ هذه هي الأسئلة الحقيقية التي يسأل الغربي نفسه عنها ولا يجد عليها إجابة.

وللأسف الشديد أنا أعتقد أن الذي يقوم بالدعوة الآن في الغرب سواء شباب الحركة الإسلامية المشغول بمشاكله وأيضاً لغته الركيكة هو غير متكافىء حضارياً مع الغرب ـ فالشاب المسلم الذي يأتي من القارة الهندية مثلاً

بطريقة طعامه وطريقة تربيته يذهب ليدعو الغربيين إلى عاداته وتقاليده ـ وهذا غلط. المفروض أن نكوِّن من بعض الناس الذين أسلموا مثل روجيه جارودي ومراد هوفمان هيئة نضع بين أيديهم التسهيلات ونطلقهم في المجتمع الغربي كي يبثوا الدعوة إلى الغرب بطريقتهم الحديثة لأنهم متكافئون حضارياً وقادرون على هذه الدعوة بأفضل الأشكال.

- **على الجانب الآخر هناك خلط عند الغربيين نحو فهم حقيقة التيار الإسلامي.. وهناك عدة عوامل لهذا منها ـ كما تقول الأمريكية شرين هنتر ـ ازدواجية الخطاب الإسلامي نفسه، فهو مهادن للغرب، مبرز لإنجازاته الحضارية ومنها الديموقراطية وكرامة الإنسان إذا كان الجمهور غربياً في الكونغرس الأمريكي أو البرلمان البريطاني، وعدائي للغرب إذا كان الجمهور إسلامياً في طهران أو في خطبة الجمعة.. وهذه الازدواجية تجعل تحديد حقيقة الموقف الإسلامي من الغرب شيئاً صعباً بالنسبة للمفكرين الغربيين.**

**د. محمد عمارة:**

أنا لا أقول أن هناك ازدواجية في الخطاب الإسلامي تجاه الغرب، وإنما هناك تمييزاً بين ما هو مقبول من الغرب وبين ما هو مرفوض منه، وحتى في طهران..

فطهران لا ترفض التقنية الغربية، ولا ترفض العلم الغربي، بل إن الغرب هو الذي يحاصرها ويحرمها من هذه التقنية ومن هذا العلم. وطهران عندما ثارت وأقامت الجمهورية الإسلامية لم تعادِ ما في الغرب من إيجابيات، بل إن النظام الدستوري والسياسي في طهران بعد الثورة هو النظام القائم على الأسس والنظم الغربية فيما يتعلق بالتمثيل النيابي وفيما يتعلق بالدستور. وفي المقابل فإن الغرب هو الذي يفرض علينا قيمه كما قلت بالقوة، في مؤتمرات السكان ومؤتمرات المرأة وغيرها.. ومن هنا فالقضية ليست قضية ازدواجية وإنما قضية تمييز بين قطاعات مختلفة في الحضارة الغربية.

**د. جلال أمين:**

وفضلاً عن ذلك ففي كلام شرين هنتر تبسيط شديد للأمور ومحاولة للعثور على عذر. أنا أعتقد أن الأقرب إلى الحقيقة هو أن هناك سوء فهم متعمد لدى الكتاب الغربيين عن الإسلام، فهم يسيئون فهم الإسلام عن عمد، لأنه كان سهلاً جداً ـ على فرض وجود هذه الازدواجية ـ أن يفهموا الخطاب الإسلامي على حقيقته ومن أنه خطاب يعترف ببعض إنجازات الغرب ولكنه يعادي جوانب أخرى فيه. ما أقصده بسوء فهم متعمد هو أن هناك رغبة ودافعاً قوياً جداً لدى عناصر مهمة جداً في الغرب ـ في الفكر

والسياسة والاقتصاد.. إلخ تتعمد إظهار الإسلام على غير حقيقته.

- **نريد أن نقترب من فهم طبيعة العلاقة بين الإسلاميين والغرب.. فهناك نظرية إسلامية ترى بأن العداء بين الطرفين عداء متأصل في طبيعة الغرب من منطلق ديني متعصب ـ وما الحروب الصليبية سوى تعبير عن هذا التعصب الديني أو حتى التعصب العلماني الحالي. ويرى الرأي الآخر أن الغرب لا يكره الإسلاميين بالضرورة لأنهم مسلمون ولكن لأنهم يهددون مصالحه في المنطقة، وأنه في حالة غياب هذه المصالح فليس للغرب مع الوجود الإسلامي أي مشكلة بل قد يكون هناك تعاون وتفاهم بين الاثنين في حالة توافق المصالح كما حدث أثناء الحرب الأفغانية بين المجاهدين وبين الولايات المتحدة الأمريكية.**

**د. جلال أمين:**

أنا أقرب إلى الرأي الثاني من الأول، وإن كان الرأي الأول فيه جزء من الصحة، والصحيح فيه هو أن لدى الجماهير العادية في الغرب نظرة معادية تجاه المسلمين لأسباب تاريخية وبسبب تراكم الدعاية الإعلامية ضد الإسلام لفترة طويلة، وقد يكون للحروب الصليبية بعض الأثر وإن كان ليس لها أثر كبير اليوم. إنما الرأي الآخر

قريب جداً من الحقيقة وهو أنها مسألة مصالح ولكن العيب في هذا التفسير هو أنه يحاول أن يجمل الأمر، وكأنه من السهل جداً على الغرب أن يعدل من موقفه، وهذا غير وارد لأن المصالح التي لدى الغرب عميقة جداً ومن الصعب تجاوزها بسهولة، خصوصاً وقد أضيفت إلى هذه المصالح الاقتصادية مصالح «إسرائيلية» ـ اقتصادية وسياسية وتوسعية ـ وتشابك هذه المصالح بعضها ببعض يجعل من الصعب جداً التصور بأن الغرب سيعدل من موقفه.

**د. سيد دسوقي:**

الحضارة الغربية قائمة على الماديات المحضة، فليست هناك عقيدة دينية يدافعون عنها، والإسلام إذا وقف أمام مصلحتهم فسيحاربونه.. هذه هي القضية. وأنا أقول بأن حلولنا مع الغرب ليست مطلقة، فالغرب له عندنا مصالح مشتركة مثل البترول اللازم لبقاء حضارته، وفي نفس الوقت فالبترول لنا وهذه ثرواتنا ولكن الغرب الآن يملك القوة وبالتالي فإنه من مصلحتنا أيضاً التفاهم مع الغرب في إطار هذه المصالح المشتركة، وليكن في ميدان التكنولوجيا مثلا. فأنا أعتقد أن الغرب يأخذ أكثر من نصيبه في ميدان التكنولوجيا الخاصة بنا، فنحن عندنا قضية الصيانة والتجديد في مصانعنا، والغرب يقوم بـ ٩٩٪ منها ولكن على الأقل من حقنا أن نتدرب في مصانعنا

ولو حتى بفرصة ٢٠٪ ولا أقول ١٠٠٪ وقد وجدنا مثلا أنه في بلد كمصر ـ وهو بلد فيه حوالي ١٤ كلية هندسة وفيه مئات المكاتب الاستشارية ـ وجدنا أن حجم العمل الاستشاري المصري، أي نصيب المكاتب الاستشارية منه، لا يزيد عن ٥٪ وهذا غير معقول.. غير معقول أن لا يسمح لنا الغرب بمثل هذه الحقوق البسيطة.. فأنا أقول أن الغرب يعطي الصورة لكثير من الناس وكأنه عدو لديننا وهو في الحقيقة أناني يحب نفسه ويؤثر حياة الرفاهية لنفسه ويحب أن يعيش في هذه الرفاهية على حساب الشعوب الأخرى. فهي في الحقيقة ليست قضية دين ولكن ديننا يقف في طريق الغرب، لأنه يحثنا أن نقف ضد هذا النوع من الاستغلال، والغرب يشعر أن الإسلام يقف في طريقه حتى قيل بأن الحروب الصليبية لم تكن من أجل الدين، بدليل أنهم لم ينصّروا أحداً، حتى الحملات التبشيرية التي جاءت بعد ذلك جاءت من أجل الاستعمار وليس من أجل الدين.

- **أنت تدعو إلى التفاهم مع الغرب، وإلى الحوار معه في إطار المصالح المشتركة، وفي نفس الوقت تقر بأننا ضعفاء وأن الغرب مسيطر على ثرواتنا ويدير مصانعنا ومواردنا.. فما الذي سيضطر الغرب إذاً وهذا هو ميزان القوى إلى التحاور معنا؟**

**د. سيد دسوقي:**

هذه قضية أخرى.. فالغرب ليس عنده القدرة الأخلاقية على أن يتجاوز ذاته ويأتي ويقول: أنتم شعوب مستضعفة، وأنا سأدفع عنكم الأغلال. ومن ثم فالمسؤولية تقع علينا نحن، كيف ننبعث ونقوم من جديد، وهذا هو اهتمامي وقد تحدث قديماً الأستاذ مالك بن نبي فقال: بيننا وبين الغرب شيئان: الاستعمار والقابلية للاستعمار، وأنا أقول: أما الاستعمار فلا أقدر عليه في الوقت الحالي لأنني أضعف من أن أواجهه، ولكنني أملك مواجهة القابلية للاستعمار، وذلك بأن أجتهد وأجد في أن أحارب الضعف الذي في نفسي، فعندما يقول لي الغرب: اشرب «البيبسي كولا» أقول له: بل سأشرب التمر هندي والخروب والعصائر التقليدية، وعندما يقول لي: كل «هامبورغر» أقول: لا، سآكل طعمية أو فلافل، وعندما يقول لي: ازرع الأرض بهذه الطريقة، أقول: لا، سأزرعها بطريقتي.. وهكذا، ولهذا تجد أن معظم كتاباتي تتعلق بالبعث الحضاري ـ أي بمشكلة القابلية للاستعمار ـ وهذا واضح في كتبي الثلاثة: ثغرة في طريق مسدود، ومقدمات في البعث الحضاري، ومقدمات جديدة في البعث الحضاري، وكلها تصب في هذا الاتجاه.

**د. محمد عمارة:**

ولكن تراث الغرب أيضاً يكشف عن وجود جذور

العداء من وقت الحروب الصليبية بل وقبل الحروب الصليبية. فعندما يأتي قائد إنجليزي مثل جلوب باشا الذي كتب عن الفتوحات العربية وكان قائداً للجيش الأردني حتى سنة ١٩٥٦ ويقول أن تاريخ أزمة الشرق الأوسط يعود إلى القرن السابع للميلاد، فهو يرجع المشكل إلى ظهور الإسلام، فالغرب يرى في الإسلام حركة تحرير وتحرر أدت إلى إزاحة الاستعمار البيزنطي والدولة البيزنطية عن المنطقة، وجاءت الحروب الصليبية لتعيد الهيمنة على المنطقة مرة أخرى، والفروسية الإسلامية أجلت هذه الحروب، ثم جاءت الغزوة الحديثة لتلتف حول العالم الإسلامي، والصرب يتحدثون عن أنهم بداية وطلائع الحروب الصليبية الجديدة.. كل هذا تراث للغرب. فتصورهم لمحمد ﷺ، وتصورهم للإسلام باعتباره هرطقة وخروج عن المسيحية.. وأنا أقول أنه إذا قارنا ذلك بصورة المسيحية وصورة المسيح وصورة مريم وصورة عيسى وهارون وأنبياء بني إسرائيل (عليهم السلام) سنعرف كيف أن هناك جذوراً للعداء ضد الإسلام موجودة في التربية وفي الفكر الغربي، وهذا أمر شديد الوضوح. إذاً الغرب، حتى وإن لم يكن متديناً تديناً حقيقياً بالنسبة للنصرانية، إلا أنه يرى في النصرانية عصبية يواجه بها الإسلام أي سلاح تنصيري وتبشيري يواجه به الإسلام، ليس كراهية للدين وإنما لأنه يرى في الدين الإسلامي كما

قلت ثورة لتحرير اقتصاديات وإمكانيات العالم الإسلامي من الاستغلال الغربي، وثورة لتحرير الإنسان المسلم، وثورة تعيد بعثاً حضارياً إسلامياً، والغرب يخشى في الوقت نفسه من منافسة الحضارة الإسلامية لحضارته، لأن المنافسة بينهما منافسة تاريخية. إذاً أنا أقول أن القضية متشابكة والمظلوم فيها هو التوجه الإسلامي والإسلاميين.

- **هناك نظرية أخرى ترى أن «إسرائيل» هي المسؤولة عن استعداء الغرب على الإسلام وتصوير الإسلاميين على أنهم «الخطر القادم» على الحضارة الغربية، وإرهاب العالم من التيار الإسلامي.. وعلى العكس من ذلك فإن البعض يعتقد بأن الغرب ذاته هو المستفيد الحقيقي وهو المسؤول الأساسي عن هذا الاستعداء، وأنه على فرض عدم وجود لوبي يهودي أو صهيوني مؤثر في السياسة الأمريكية مثلاً، لما تغيرت العلاقة العدائية بين الغرب وبين التيار الإسلامي في الشرق الأوسط كما يظن بعض الناس..**

**د. محمد عمارة:**

أنا مدرك تماماً لدور اللوبي اليهودي، ودور الجاليات والأقليات اليهودية في تأكيد الصراع الغربي ضد الإسلام وضد الإسلاميين، لكني أعتقد أن اليهود يلعبون دوراً وظيفياً لدى الحضارة الغربية في العداء للإسلام

والإسلاميين والمشروع الإسلامي. فالغرب قبل استخدام اليهود كأقليات ضد المشروع الإسلامي كان يحتقر اليهود واليهودية ويضطهدهم، واضطهاد الغرب لليهود قصة طويلة ومعروفة.. لكن الغرب الآن يدلل اليهود لأنه كما قلت يستخدمهم استخداماً وظيفياً في العداء للعالم الإسلامي وفي تحقيق مطامع الغرب في العالم العربي وفي العالم الإسلامي. وأنا أرى أن المشروع الصهيوني والعودة إلى فلسطين هو في الأساس مشروع غربي ومشروع بروتستانتي قبل أن يسوق في الأوساط اليهودية، والتصور الذي يتصوره البعض من أن الغرب مستعمرة صهيونية هو تصور ساذج.

**د. سيد دسوقي:**

أتفق مع الدكتور عمارة في أن الاستعمار الغربي بمؤسساته الرهيبة هنا وهناك هو الذي صنع قضية فلسطين، بل وحتى من ناحية حسابية وبوجود مجلس الكنائس العالمي ومؤسسات الغرب الضخمة لا يمكن أن يتمكن ٢٠ مليون يهودي من السيطرة على الغرب من أوله وآخره بل العكس، إن الغرب هو الذي استغل اليهود كي يضرب عصفورين بحجر واحد، فقد ضرب اليهود بأن شغلهم وحصرهم في هذه البقعة من الأرض بعيداً عنه، واكتفى من شرهم، وفي نفس الوقت ضرب بهم العرب والمسلمين.

د. جلال أمين:

لا بد من الاعتراف بأن العناصر الحاكمة في الغرب دائماً لها مصلحة في أن توهم أو تقنع الرأي العام ـ حقاً أو باطلاً ـ بوجود «عدو» خطير وإنه إذا لم يوجد هذا العدو، فإنه يصور أنه موجود، ونحن لا ننسى مثلاً ما صور به الغرب القذافي في وقت من الأوقات، لدرجة أن الرجل الأمريكي العادي تصور أن القذافي هو قوة دولية كبيرة، وعمل الغرب نفس الشيء مع عبد الناصر وصدام حسين، ويعملها الآن مع الإسلام ككل. والسبب هو أنه ومع سقوط الشيوعية، الغرب محتاج فعلاً إلى بديل، لأن هذا البديل ـ الذي هو خطر جديد ـ هو الطريقة الوحيدة كي تستمر هذه القوى في استغلال شعوبها واستغلال شعوب أخرى خارج دولها كما فعلت بالنسبة للشيوعية.. فإنه رغم وجود خطر شيوعي إلا أنه بولغ فيه لدرجة كبيرة وكأن الاتحاد السوفيتي سوف يهجم غداً ويستولي على أوروبا ويهدد الولايات المتحدة.. باسم هذا الخطر استعبدوا حكومات أمريكا اللاتينية، وأخافوا الشعوب العربية من الخطر السوفيتي ومختلف شعوب العالم الثالث، وحققوا من وراء ذلك أرباحاً طائلة من خلال تصدير السلاح، وهذا شيء يكرر الآن مع الإسلام..

د. سيد دسوقي:

أذكر أنني قلت نفس هذا الكلام تقريباً لأخي الدكتور محمد صقر (رئيس جامعة غزة سابقاً) فقال لي: أنا أتفق معك مائة بالمائة، وروى لي قصة أعجب من ذلك فقال: دعاني سايروس فانس - وقد كان وزير خارجية أمريكا في فترة من الفترات - أنا والدكتور إسماعيل فاروقي رحمه الله إلى مؤتمر في برشلونة يجمع فيه حوالي ١٠٠ شخصية من العالم كله، وقلت في هذا المؤتمر أن اليهود هم أغبى ناس في الاستراتيجيات لأنهم خسروا العرب وهم الصدر الحنون الوحيد الذي كان يتقبلهم ويعطف عليهم ويصلوا فيه إلى منصب وزراء وإلى كبراء في العالم العربي والإسلامي، فجاء الغرب ووضعهم في هذه البقعة كي يضرب بهم العرب ويضرب بهم أنفسهم، وكانت هذه هي أغبى غلطة ارتكبها اليهود في تاريخهم، وكان هناك السينمائي اليهودي الشهير جولدا مائير صاحب أفلام الكرتون وغيرها، فقال لي وقتها: لقد صدقت يا دكتور محمد صقر، حقاً نحن أغبى استراتيجيين.. وكان د.إسماعيل فاروقي في طريقه إلى المطار مع جولدا مائير فكان يقول أن جولدا مائير كان يبكي طوال الطريق إلى المطار ويقول: صدق محمد صقر، كيف لم نتمكن من فهم هذه الحقيقة؟

**د. جلال أمين:**

ولكن لا ينبغي في المقابل أن نقلل من شأن الدور الإسرائيلي، فأنا أعتقد أن «إسرائيل» هي مسؤول أساسي كذلك في استعداء الغرب على الإسلام. صحيح أنه حتى لو لم تكن «إسرائيل» موجودة، لكان من السهل أن يتصور المرء أن الغرب كان سيحاول أيضاً إشعال نار العداوة، لكن كان سيكون من السهل التغلب نسبياً على ذلك وتحقيق نوع من المصالحة، والسبب في هذا باعتقادي هو أن «إسرائيل» هي المستفيد الأكبر من هذه العداوة.

- **في نفس الوقت هناك أيضاً خلط من جانب الإسلاميين في تحديد حجم قوتهم الحقيقية.. وهذا الخلط يتضح في علاقتهم مع السلطة مثلاً، إذ يعتقدون أنهم قوة كبيرة تعمل لها الدولة ألف حساب، ولكن يفاجأ التيار الإسلامي بضربة من حديد من هذه السلطة تتخذ أشكالاً مختلفة من القتل والاعتقال والنفي، فلا تحدث ثورة شعبية أو نقمة عارمة كما كان يتوقع هذا التيار.. ونفس الخلط موجود بالنسبة لعلاقة الإسلاميين مع الغرب.. فبعض الإسلاميين يرى فعلاً أنه الخطر الذي ورث الخطر الشيوعي وأن الغرب يعمل له ألف حساب، بينما يرى البعض الآخر ـ ومنهم مفكرون غربيون مثل فريد هاليداي ـ أن التيار الإسلامي ضعيف**

**ولا ينبغي التهويل من حجمه.. بعيداً عن العواطف والشعارات كيف نقيم قوة التيار الإسلامي الحقيقية؟؟**

**د. سيد دسوقي:**

أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال تكون أكثر دقة وواقعية لو عملنا دائرة وقسمناها كي نرى ماذا يملك التيار الإسلامي من القوة؟ وماذا تملك الدولة من القوة؟ وماذا يملك الغرب من القوة؟.. الحركة الإسلامية الآن تملك الشارع، ولكن ما هو حجم الشارع بالنسبة لميزان القوى؟ أقصد بالشارع هنا جل المثقفين، ولا جدال في أن الحركة الإسلامية قد استهوتهم، ولا جدال في أن فكراً مثل فكر حركة الإخوان المسلمين أصبح في بلد مثل مصر، هو التيار الوطني السائد، وقد قلت هذا الكلام لأخي وصديقي الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في مصر.. قلت له: أنت تعرف حجم التيار الإسلامي، فقال لي: نعم أنا أعرف حجمه وأعرف أن حركة الإخوان المسلمين تملك الشارع، بينما لا تملك الأحزاب الأخرى ومنها الحزب الوطني الحاكم سوى قدراً ضئيلاً مقارنة بشعبية الإخوان..

**د. محمد عمارة:**

هذا صحيح. فأنا أدرك أن الحركات الإسلامية

ليست بالقوة التي يتصورها البعض، لكنها عندما تقاس بالحركات العلمانية والتنظيمات العلمانية فهي تأتي في المقدمة لأنها تتحرك في مناخ مؤمن ولها رصيد في الأمة وفي إيمان الجمهور، فهي الأقوى إذا ما قيست بغيرها، لكنها ليست بالقوة التي يتصورها الذين يبالغون في حجمها وفي أوزانها..

**د. سيد دسوقي:**

الذي كنت أريد أن أقوله هو أن الشارع لا يحكم، لأن الدولة الحديثة دولة مركزية، أي تملك التعليم والصحة والمواصلات والإعلام ومعها كل شيء، فحجم الدولة المركزية يمثل حوالي ٥٠٪ والغرب لا يقل عن ٣٠٪، إذاً التيار الإسلامي يملك ٢٠٪ في دائرة ميزان القوى. فالغرب يملك قوته من صندوق النقد الدولي ويستطيع أن يمنع وصول القمح إلى مصر، فأنت جعلت الشعب يعتمد على الدولة وجعلت الدولة تعتمد على الغرب. إذاً هناك حلقة متواصلة من الاعتماد على الآخر.. إذاً لو فكرت الحركة الإسلامية أن تغير من تركيبة الدولة المركزية كي تقلل من الاعتماد على الغرب فإنها ستحتاج إلى عمل تغيير شامل في البنية الأساسية لتركيبة المجتمع، وتحتاج إلى أن تغير من طبيعة الحكومة حتى لا تصبح حكومة مركزية، أي أن يكون التعليم على

حساب الناس والزراعة على حساب الناس، والبنوك غير مرتبطة بالحكومات.. ولذلك عندما حصلت الثورة في مصر سنة ١٩٥٢ عن طريق القوى الوطنية وعلى رأسها الإخوان والضباط الأحرار ـ وأكثرهم من الإخوان ـ سمح الأمريكان بذلك وبعد ذلك أخذوها منهم، وأول شيء فعله الأمريكان هو تحجيم الشعب عن طريق ضرب حركة الإخوان المسلمين، وإدخال أفرادها السجون فلم يرفع عقيرتهم بالغناء أحد ولم يتكلم أحد. وللأسف فالمركزية تسيطر أيضاً على عقلية الحركات الإسلامية في التنظيم والهيكلية، وهذا يسهل من عملية ضرب أو السيطرة على الحركة الإسلامية، وأقول أن دورنا كحركة إسلامية في نظام عالمي ضخم وشعوب تعيش تحت حكومات مركزية ليس هو دور القفز على الحكومات من فوق..

**د. محمد عمارة:**

أنا أرى مجملاً أن المبالغة في تقدير القوة الذاتية هو لون من السذاجة وقد يكون هذا هو طابع الحركات الإسلامية السرية، لأن العمل السري بطبيعته يخلق ألواناً من المبالغات في القوة الذاتية، لأنه بعيد عن الاختبارات العملية في أوساط الجماهير، أما الحركات الإسلامية العلنية والمشروعة فهي تختبر ذاتها في العمل اليومي، ومن هنا فإنها لا تكون مصابة بأمراض الكبرياء الزائد

والمبالغات في تقدير القوة الذاتية..

**د. جلال أمين:**

أنا فقط أريد أن أضيف شيئاً وهو أن السلطة المحلية والغرب لهما مصلحة في تضخيم القوة الإسلامية وإظهارها، بل أذهب إلى حد القول بأن العناصر الغربية في الخارج تدعم عناصر من التيار الإسلامي بالأسلحة والتأييد - أي حينما يجدون له مصلحة يدعمونه - إما لإيجاد تهديد للسلطة المحلية حينما يريدون الضغط عليها، فيحاولون استخدام التيارات الإسلامية للضغط، وإما للترويج للفكرة التي سبق وأن أشرت إليها وهي إيجاد العدو الخطر على الغرب، وسأضرب مثلاً بسيطاً: ففي الغزو الإسرائيلي الأخير للبنان حصلت حادثة انفجار حافلة السياح الأجانب في شارع الهرم في مصر بعد الغزو بلحظات ونسبت إلى التيار الإسلامي ولا تزال منسوبة إليه إلى اليوم، وأنا لا يساورني الشك في أن هذه اللعبة إسرائيلية للتغطية على المجزرة التي ارتكبوها في لبنان.. ومن ثم فهم أحياناً يدعمون بعض العناصر التي تتسمى باسم الإسلام من أجل أن يروجوا لفكرة أن الإسلام هو الخطر القادم. وأعتقد أن القوة الحقيقية للتيار الإسلامي هي قوة احتمالية أو ما يسمى بالـ potential وليست قوة واقعة، بمعنى أنها يمكن أن تصبح قوة كبيرة ولكنها

ليست كذلك في الوقت الحالي، لأن مصدر قوتها الرئيسي هو تعاطف الناس، حتى من غير المنتمين إلى الحركات الإسلامية، فعدد المتعاطفين مع الفكرة الإسلامية ـ كما أشار الدكتور دسوقي والدكتور عمارة ـ أكبر بكثير مما يتصور الناس، وهذا لأسباب معروفة، لكن الحقيقة أنه حين تحزم السلطة أمرها لضرب الحركات الإسلامية هنا وهناك فإنها تنجح لأن الحركات الإسلامية كقوة مادية لم تبلغ بعد درجة التهديد للسلطة الداخلية أو للقوى الخارجية.

- **من جانب آخر يرى البعض أن أسباب الحساسية الموجودة بين الغرب والإسلاميين العرب تعود إلى أسباب نفسية وجغرافية أكثر منها عقائدية.. من هذه الأسباب الجغرافية طبعاً وجود البترول في الشرق الأوسط وموقع المنطقة الاستراتيجي عموماً. ولكن هناك السبب النفسي أيضاً وهو التركيبة النفسية العربية الحادة ـ كما يرى هذا الفريق من المحللين ـ فمثلاً، قارن إدوارد مورتيمر من صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية بين شخصية إسلامية مثل أنور إبراهيم في ماليزيا وبين شخصية حسن الترابي في السودان فوجد فروقات كبيرة في خطابهما الإسلامي نحو الغرب.. ووجد أن الرموز الإسلامية في جنوب شرق آسيا أكثر**

**قدرة على صياغة خطاب إسلامي ـ غربي منسجم ومستوعب لمعطيات الغرب مقارنة بالعديد من الرموز العربية.. فهل يعود هذا إلى طبيعة الثقافة الآسيوية مثلاً أو إلى اختلاف طبيعة التحديات ومن كونها اقتصادية في ماليزيا أكثر منها سياسية كما هي في الدول العربية أم إلى ماذا؟**

**د. جلال أمين:**

هذه خرافة، والغرب يروج لها، لأن في داخل العرب والمسلمين هناك العناصر ذات التركيبة النفسية الحادة وعناصر ذات التركيبة النفسية الهادئة، وفي آسيا تجد أيضاً النوعين.. وإيران ستعتبرها من أي النوعين؟! إنما الواضح لما يبدو لي أنهم حينما يريدون الترويج أو تقوية العداوة مع «الإسلام العربي» فإنهم يدفعون إلى الصف الأول ـ سواء إعلامياً أو اقتصادياً أو سياسياً ـ بعناصر تساعد على الفكرة التي يريدون الترويج لها.

بعبارة أخرى، كان من الممكن جداً أن تنشأ حركة إسلامية في البلاد العربية ذات تركيبة نفسية راقية جداً، ولكن الغرب والسلطة لا يمكن أن تسمح بذلك، ولكن الحاصل اليوم هو أن الوجوه التي تتحدث عنها السلطة في بلادنا العربية والذي يتكلم عنها الغرب أيضاً، هي كلها من العناصر الحادة، حتى التي يسمح لها التلفزيون

المصري مثلاً بالرواج تجدها من العناصر الأقرب إلى المزاج الحاد، بينما هناك عناصر إسلامية راقية جداً، لا يسمح لها أبداً بالتعبير عن نفسها ولا يروج لها في الغرب، فالغرب يدعو المفكرين الذين يسمونهم «التنويريين» للكلام عن الإسلام وكأن الإسلاميين متطرفون، والكلام الذي أشرت إليه عن أنور إبراهيم والترابي هو مجرد تطبيق لهذه الفكرة.. إنهم يريدون إشعال العداوة وليس تهدئتها.

**د. سيد دسوقي:**

لا ننسى أنه حتى في ماليزيا هناك أيضاً حركات إسلامية أشد حدة من حسن الترابي في السودان، وأنور إبراهيم نفسه كان من أشد المعارضين في شبابه ولكن لما طلب رئيس الوزراء محاتير محمد المصالحة وجاء ستة من الرجال وعملوا المصالحة بينه وبين شباب الحركة الإسلامية التابعة لأنور إبراهيم استفاد إبراهيم من هذه المصالحة ومن علاقته بهؤلاء الليبراليين استفادة بالغة.. وبمناسبة الحديث عن هذه النقطة بالذات، فأنا أرى أن الحركة الإسلامية يجب ألا تعزل نفسها داخل الوعاء القومي أو الحركي الموجود حالياً ولكن تتعلم وتستفيد من الكثير من الرموز الليبرالية الموجودة حالياً وتفيدهم كثيراً..

**د. محمد عمارة:**

أنا أرى أيضاً أن مثل هذه الظواهر تكون معقدة، ولا يمكن تفسيرها ببعد واحد، وأنا أتصور أن اختلاف التحديات يلعب دوراً كبيراً في نغمة الخطاب وفي مفردات الخطاب بالنسبة لأي حركة من الحركات السياسية، وهذا ليس وقفاً على الإسلاميين لأنه حتى في إطار التيارات القومية أيضاً تختلف لغة الخطاب باختلاف التحديات القائمة. وإذا كانت هناك أمة أو شعب يمارس عملية تنمية وعملية نهوض بقدر قليل من التحديات الخارجية، فإن لغة المشروع تكون لغة هادئة، بينما إذا كانت هناك تحديات شديدة وشرسة تحول دون إتمام مشروع التقدم والتنمية، هنا تفرز التحديات لغة مختلفة في خطاب هذا المشروع.. وأنا أقول أن عوامل الشك والحذر لا تأتي من فراغ وإنما تأتي من محاولات اختراق ومن محاولات تدخل وبذلك يجب أن يدرس الخطاب الإسلامي في كل بلد على حدة وفي ضوء التحديات التي تواجه هذا البلد..

**د. سيد دسوقي:**

وأعتقد أيضاً وكما قال الدكتور جلال أمين أن الحركة الإسلامية في الدول العربية تملك نماذج قادرة على التفاعل مع الغرب تماماً مثل بعض الإسلاميين في

جنوب شرق آسيا، فلو أتيح لشخص مثل كمال أبو المجد في مصر أن يحكم ـ وكان وزيراً في وقت من الأوقات ـ فسيكون مثل أنور إبراهيم تماماً، وهناك عشرات آخرين، بل إنني أستطيع أن أقول أنه لم تأتِ وزارة في مصر منذ عدت إلى مصر سنة ١٩٠٧ إلا وفيها ٤ أو ٥ كانوا من حركة الإخوان المسلمين أو على اتصال وثيق بها، وهذه الوزارة الحالية فيها على الأقل ٥ أو ٦ كانوا من الإخوان المسلمين، حتى رئيس الجمهورية نفسه الذي كان يوماً في حركة الإخوان وكان عمه رئيساً لشعبة الإخوان في منطقته، وأنا طبعاً أعرف العائلة ولكن الرئيس نفسه قال هذا.. وطبعاً الدكتور الترابي لم يأت إلى الحكم هو ومجموعته من خلال حكومة مدنية، وإنما صار من خلال انقلاب والانقلاب قلَّب على الانقلاب انقلابات في الدنيا كلها بما فيها انقلاب مصر عليهم وانقلاب الدنيا من حولهم، ثم هم جاؤوا رغم ذكائهم الشديد في بلد خراب، يعني لما زارني الترابي هنا في القاهرة قال لي: يا أخ سيد.. وأنا في طريقي إلى بيتي وجدت العساكر في كل مكان في مصر، وعندنا في السودان تمشي ٢٠ كيلو ولا ترى عسكرياً واحداً، فالدولة عندكم لها حضور، ونحن الدولة عندنا ليس لها حضور. فوضع الترابي مختلف تماماً، ولو كان الترابي في مصر يمكن يتكلم بطريقة تشبه طريقة الرئيس حسني مبارك، ولكنه في

السودان، والسودان شيء مختلف.. والحقيقة أنني لست من أنصار أن تقفز الحركة الإسلامية إلى الحكم، وأنا أرى أن للحركة الإسلامية مهمات كثيرة ستجدها في كتبي التي كتبتها، وينبغي على الحركة الإسلامية أن تنظر إلى القوى المؤثرة في المجتمع، سواء من الداخل أو الخارج، وتتعاون معها في حكم هذه البلاد ـ هذا أن سمحت لها هذه القوى أصلاً ـ وكانت الحركات الإسلامية مؤثرة في يوم ما..

**● هناك عدة محاور مثارة حول موضوع الحوار الإسلامي ـ الغربي، وإحدى هذه المحاور هي تحديد هوية الأطراف المتحاورة، بمعنى تحديد مَن مِن الإسلاميين سيحاور مَن مِن الغربيين، خاصة والغرب مكون من مؤسسات متشابكة ومتناقضة.. ثم بعيداً عن مجرد الدعوة وشرح مبادىء الإسلام، ما هي الفوائد العملية التي سيجنيها الغرب من محاورته للإسلاميين، ثم هل امتلك الإسلاميون ـ ومنهم من لا يعرف الحديث بلغة أجنبية ـ ناصية الحوار مع الغرب؟..**

**د. محمد عمارة:**

الحوار فريضة إسلامية، لأن الحوار في الرؤية الإسلامية ينبع من إيمان المسلم بأن التعددية في الشرائع وفي الملل وفي الأقوام وفي الشعوب وفي القبائل وفي

الحضارات هي سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل.. وإذا كانت التعددية قانوناً وإذا كان التعايش لا مفر منه فلا بد من الحوار بين الفرقاء المتعايشين والمتنافرين والمختلفين.. أما قضية اللغة ولغة الحوار ومعرفة اللغات الآخرى، فليس مطلوباً من كل الإسلاميين أن ينهضوا بالحوار مع الغرب، فالحركات الإسلامية هي حركات جماهيرية - يعني حركات يغلب عليها الجمهور - لكن هناك صفوة في التيار الإسلامي، وهناك إسلاميون يعيشون في الغرب يستطيعون أن يفهموا لغة الغرب، ويحاوروا الغربيين، ونحن عندما نحاور فليس بالضرورة أن يكون كل فرد في المسلمين أو في الإسلاميين قادراً على هذا الحوار، لأنه أيضاً ليس الغرب كله يمارس عملية الحوار، فالحوار صناعة فريق من العلماء، وأعتقد أن الإسلاميين لديهم عدد لا بأس به ممن يجيدون هذا الحوار..

**د. جلال أمين:**

وما العيب إذا كان بعض الإسلاميين لا يعرفون لغة أجنبية، وأنا واثق أن الكثير منهم يعرف؟! فالصينيون يرفضون إجراء مباحثاتهم مع الغرب إلا من خلال الحديث بلغتهم القومية، ويتفاهمون عن طريق مترجمين، فهذه ليست مشكلة.. وأنا أعرف أن هناك إسلاميين كثيرين

مثقفين ويستطيعون التحاور مع الغرب لو أعطاهم الغرب فرصة، ولكني أريد أن أوضح هنا حقيقة «الخدعة» التي تقول بأن الغرب يريد الحوار، فالغرب لا يريد الحوار مع الإسلاميين أبداً لأسباب أوضحتها، وأقصد بالغرب هنا الغرب السياسي والمهيمن على السياسة والاقتصاد ووسائل الإعلام.. طبعاً هناك غرب مستنير لكن هؤلاء فئات قليلة وحوارهم لا يعترف به من الهيئات المسيطرة لديهم، فنحن نتكلم عن ذوي النفوذ، فهؤلاء لا يريدون الحوار مع الإسلاميين، وكلما وجدت فرصة يستبعدونها، فهم يتحاورون مع ما يحلو لهم أن يسموه بالحوار مع المفكرين الإسلاميين الذين لا شغل لهم غير انتقاد الحركات الإسلامية، بمعنى أن هناك مجموعة من الناس يسمونهم المفكرين الإسلاميين ويدعون إلى مؤتمرات الغرب لكي يصبوا جام غضبهم على الحركات الإسلامية..

● **هل تذكر لنا بعض الأسماء؟..**

**د. جلال أمين:**

الأسماء معروفة ولا داعي لذكرها.. ولكن مثل هؤلاء مع الغرب هو مثل ما قاله سعد زغلول: «جورج الخامس يحاور جورج الخامس» تعليقاً على المفاوضات التي كانت جارية بين الإنكليز ورجل من صنائعهم في مصر، فهؤلاء عندما يتحاورون مع ما يسمونه بالمفكرين

الإسلاميين فإنهم في الحقيقة يحاورون أنفسهم.. أما المتطرفون فالغرب يقول أنه لا حوار معهم، وأنا معه في ذلك، إنما هناك فئة من الإسلاميين الغرب لا يريد التفاهم معها، وهم الإسلاميون ذوو النبرة الهادئة والفكر الراقي..

**د. محمد عمارة:**

من هذا المنطلق فإني أرى أن قضية الحوار مع الغرب لا بد أن تبدأ من التساؤل: هل هناك حوار بين أطراف لا يعترف أحدهما بالطرف الآخر؟ إن الحوار يفترض بالدرجة الأولى، أن يكون هناك اعتراف بأطراف الحوار، اعتراف متبادل، يعني لا يمكن أن تكون هناك ليبرالية بدون تعددية، ولا يمكن أن تكون هناك حرية بدون الاعتراف بالآخر، وبالتعددية.. إذا كان الغرب لا يعترف بالإسلام ديناً وإنما يراه هرطقة، ولا يعترف به وحياً سماوياً وإنما يراه افتراءات بشرية وأكاذيب اصطنعها محمد ﷺ، كيف يكون هناك حوار بين أديان لا يعترف بعضها بالبعض الآخر؟!

**د. سيد دسوقي:**

وفي نفس الوقت ينبغي على الغرب ألا يهون من قوة الحركة الإسلامية، ويتساءل عن الفوائد العملية التي سيجنيها من الحوار معه.. فالإسلاميون الآن في موضع

لا يحسدون عليه، فهم يكادون أن يكونوا في الحكم وليسوا في الحكم، بمعنى إذا نظرت إلى بلد مثل مصر ستجد أن الإسلام انتشر في كل مؤسساته: في الجيش، في المخابرات، وفي أمن الدولة.. في كل مكان الإسلام منتشر وأصبح الخطاب الإسلامي ليس خطاب الحركة الإسلامية فقط وإنما خطاب الناس. ودليل ذلك ما حدث في قضية نصر أبو زيد.. فالذي قضى بردَّته ليس الحركة الإسلامية، بالعكس ترددت الحركة الإسلامية أن تقول فيه شيئاً، وإنما الذي قضى بردته القضاء.. محكمة الاستئناف ومحكمة النقض، والغرب يجب أن يفهم هذا ولا يتعنت في محاولة الضغط على الحكومات، حتى تمنع الإسلاميين من السفر وتحاصرهم وتسجنهم.. فعندما اعتقلت المجموعة الأولى من شباب الإخوان المسلمين مؤخراً ذهبت إلى بعض أصدقائي في الحكم وبعضهم وزراء فوجدتهم خجلى من أن يتكلموا معي وقالوا: يا دكتور سيد.. ريح جاءت فدعوها تمر.. أي أنهم لا يملكون من أمرهم شيئاً لأنهم هم أنفسهم خطابهم قريب من خطاب هؤلاء الشباب.. إذاً على الغرب أن يتفهم هذه ويتفهم أن الإسلام قد اخترق وأنتم تمنعونه، وأنا أقول أنه على الحركة الإسلامية أن تعرف أن الغرب موجود، وعلى الغرب أيضاً أن يعرف أن الحركة الإسلامية موجودة وقوية ومتينة..

**د. محمد عمارة:**

حتى لو كانت الحركة الإسلامية اليوم مستضعفة فإن هذا الاستضعاف ليس أبدياً، لأن الغرب في مرحلة من مراحله كان يعيش مرحلة جمود وظلمة وتخلف بالنسبة للعالم الإسلامي، لكن التخلف ليس ضربة لازب بالنسبة للعالم الإسلامي، وأنا أقول أن الغرب لا يستطيع أن يتجاهل العالم الإسلامي، المليار وربع المليار، والذين يملكون كل هذه الثروات، ولذلك أنا أقول لا بد أولاً من وضع الشروط الأولية للحوار وهو أن يكون هناك اعتراف متبادل من الطرفين، ولا بد من بذل جهد إسلامي في الحوار رغم أن الغرب لا يعترف بنا كدين، ولا يعترف بنا كحضارة، لأن الغرب ليس واحداً في هذا الموقف فهناك مفكرون ومثقفون ومراكز بحث ودوائر في الغرب تعترف بالعالم الإسلامي، وبإيجابيات كثيرة لدى الإسلاميين، فلا بد من مواصلة الحوار حتى مع هذه الدوائر المحدودة التي تعترف بنا أملاً في أن يأتي اليوم الذي نقنع فيه بمنطقنا وبحقنا هذه الدوائر التي تقف منا موقف العداء..

**د. سيد دسوقي:**

هناك نقطة مهمة جداً وهي أن الحركة الإسلامية قوية بجماهيريتها، بمعنى أنها يمكن مثلاً أن تدعو إلى عصيان مدني، والحقيقة أن العصيان المدني جائز وارد، ولكن

الحركة الإسلامية تعلم أن العصيان المدني سيؤدي إلى خراب كثير.. ويكفي أن تنظر حولك لترى ماذا حدث في الجزائر وماذا حدث في الصومال.. ومع هذا فإذا وجد الشعب أن خيار العصيان المدني أهون من بقاء الوضع على ما هو عليه فإن الحركة الإسلامية والشعوب العربية والإسلامية كلها ستتخذ هذا الخيار.. وهذا ما قصدته أن على الغرب أن يفهم أن لكل شيء حداً وطاقة تحمُّل معينة، وأن هذه الشعوب يمكن أن تنفلت، ويمكن لهذا التفلت أن يأخذ أشكالاً وألواناً عنيفة ضده، حتى أفراد التنظيمات الجماهيرية يمكن أن تتمرد على قياداتها وتخرج من تحتها وتبحث عن تيارات عنف أخرى لأنها ترى تياراتها متعقلة للغاية ـ هذه النتائج لا بد أن يستوعبها الغرب، ولا بد أن يعقد هذا الحوار من الآن، ويتجه مباشرة إلى التيارات الإسلامية المعتدلة، ولا يؤلب الحكومات على شعوبها ولا يحدث فتنة كالتي تحدث الآن في بعض البلاد العربية والإسلامية، وإنما يتيح الفرصة للإسلاميين كما حدث في تركيا.. فتركيا الآن إسلامية رغم أنف الغرب، وهذا ما قصدته بقوة الحركة الإسلامية..

- **ولكن إحدى العقبات الفعلية أمام حوار إسلامي ـ غربي مثمر هو تنافس الطرفين على المصالح المشتركة الموجودة في المنطقة، من بترول ومياه وثروات، وكلا**

**الطرفين ليس عنده استعداد للتنازل عن هذه المصالح والثروات سواء الغرب أو الإسلاميين، وكل يقدم أسبابه في أحقية احتكار هذه الثروات.. وتأتي «إسرائيل» في المرتبة الثانية.. فالغرب يريد الحفاظ على هذا الكيان وفرض عقلية «السلام» على المنطقة، والإسلاميون يعيشون على أمل القضاء على هذا الكيان.. في ظل هذه المتناقضات أو ما يسميه البعض بـ«صراع المصالح» كيف يمكن للحوار أي يثار؟**

**د. جلال أمين:**

إن الأمل في الحوار كما قلت ضعيف، وأنا متشائم من إمكانية حدوثه، ولكني لم أستبعد الأمل تماماً، وهذا يتطلب تغيرات كبيرة جداً، والغرب لن يتغير في المستقبل المنظور، فالمصالح التي يحاول الغرب تحقيقها واضح أننا سنعيش معها مدة طويلة، وطالما استمرت هذه المصالح فلن يكون هناك حوار مجدٍ، إلا إذا ضُرب الإسلاميون ضربة لا قيام لها، وفقدوا فيها قدرة التعبير عن أنفسهم، وفي هذه المسألة لن يكون هناك حوار، وإنما حوار مع النفس أو «مونولوج»..

**د. سيد دسوقي:**

ولكن فيما يتعلق بـ«إسرائيل» أقول: لنكن واقعيين

ونقر بأننا لا نملك الخيار بين دولة «إسرائيلية» ودولة فلسطينية ليس فيها «إسرائيل»، فهذا الخيار ليس مطروحاً أصلاً، وإنما المطروح حالياً هو «إسرائيل» فقط.. والمطروح أيضاً هو أن الغرب بقوته التي لا أملك مثلها يرى أنه هو الذي اكتشف هذا البترول واستخرج هذا البترول، ونحن في نظره مجرد عالة، وبالتالي ليس لنا إلا فتات الفتات.. أنا أقول: إنه على الإسلاميين أن يزيدوا قوة شعوبهم ثم يطلبوا مزيداً، ويزيدوا قوة شعوبهم أكثر ثم يطلبوا مزيداً، وهكذا حتى يتحسن الخيار، لأن الخيار لن يتحسن بالأماني وإنما يتحسن بالعمل الدؤوب، فأنا أدأب في العمل وأرتفع إلى مستوى معين وآتي إلى قضية مثل البترول وأقول للغرب: أنت تكرر البترول وأنا عندي طاقة محلية هائلة قادرة على تكرير البترول، وآخذ حق التكرير، وأتعلم كيف أكتشف البترول وأعطي الغرب في نفس الوقت من هذا البترول ولكن بقدر، ونحن حريصون على ألا نبيد الشعوب في الغرب وإنما نتفاعل معها، ولكن الميزان الآن أننا مظلومون ظلماً شديداً وهم مفترون افتراء شديداً.. ولكن لا نملك أن نزيل هذا الاستعلاء وهذه الهيمنة إلا بعمل دؤوب من ناحيتنا، وكلما زدنا طلبنا المزيد، لكن أن أجلس هكذا وأتكلم عن إقامة الخلافة في باكستان مثلاً أو طرد الأمريكان، فهذه كلها أوهام لا يصدقها إلا غافل.. ولذا أنا دائماً في كتاباتي

أتحدث عن البناء وعن التعليم وعن الصناعة وعن التنمية، هذا هو همي الأول، الهم الأول هو أن أرتفع بمستواي قليلاً، وأعطيك مثلاً.. في كليتي ـ كلية الهندسة بجامعة القاهرة ـ أحاول كل سنة أن أعطي معلومات جديدة، وأنا هذا العام أعطيت مشروعاً جديداً في هندسة الفضاء لم يكن يعطى من قبل.. وكل عام نقدم شيئاً جديداً محاولين أن نعطي القدوة لغيرنا كي يتحركوا ويتقدموا..

- **من الحديث عن «صراع المصالح» إلى الحديث عن «صراع الحضارات» حيث أثارت نظرية صموئيل هانتنتون حول هذا الموضوع ضجة كبيرة لا زال صداها مدوياً إلى الآن، والقطاع الأكبر من الإسلاميين يرفض هذه النظرية ويستشهد بها نموذجاً لعقلية الغرب العدائية نحو «الآخر».. ولكن بعيداً عن الانفعالات هناك في تراثنا الفكري والإسلامي من نادى بشكل أو بآخر بـ«صراع الحضارات».. فكتابات الأستاذ سيد قطب الأخيرة في «معالم في الطريق» وحديثه المتكرر عن المجتمع الإسلامي الوليد الذي سيكبر ويتسع حتى يتصارع ويقضي على الجاهليات الكبيرة جزء من هذه الإيحاءات.. وهناك كتابات أخرى تسمد هذه النظرية الاستعلائية إلى الحضارات الأخرى تماماً كما يفعل هانتنتون..**

**د. محمد عمارة:**

أسلم بأن هناك قطاعاً من الفريق الإسلامي لم يفهم قضية التعددية فهماً حقيقياً، فالتعددية في الرؤية الإسلامية هي سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ..﴾ و ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ أي ديناً واحداً، وشريعة واحدة، وملة واحدة، والاختلافات في اللغات ـ أي في القوميات ـ سنة، والاختلاف في الشعوب والقبائل سنة، والاختلاف في المناهج ـ أي في الحضارات ـ سنة، والاختلاف في الشرائع ـ أي في الملل ـ سنة، إذاً لا يزال العالم وسيظل العالم على هذه التعددية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها..

**د. سيد دسوقي:**

حتى فكرة التعارف التي تحدث عنها القرآن الكريم بالنسبة للشعوب والقبائل لا تعني مجرد التعارف بالمعنى السطحي، أي أن أسألك عن اسمك وتسألني عن اسمي، وإنما أن يعرف بعضنا بعضاً جيداً وأن نبدأ في عمل جماعي وهكذا.. وقد أوضحت في كتابي «التجدد الحضاري» رأي الإسلام من القرآن في قضية الحضارة، وبرهنت على عنصر الإنسانية البحتة في الحضارة الإسلامية، وأن الحضارة الإسلامية لا تقوم على الفصل

والعداء بين الشعوب.. وقد كتبت هذه الرسالة في حوالي ٣٠ صفحة ونشرها مركز الدراسات الحضارية ولكن كان فيها عدة أخطاء مطبعية فأعدت كتابتها وأعطيتها للدكتور طارق البشري كي يكتب لها مقدمة وستصدر قريباً، المهم أنك ستجد أنها نظرية شاملة تختلف عن فكر الأستاذ سيد قطب..

**د. محمد عمارة:**

أنا أؤمن أن في كتابات سيد قطب وفي كتابات المودودي ومن جاء بعده كلاماً مغلوطاً حول قضية التعددية، وتصوراً أن ظهور الإسلام على الدين كله يعني حلول الإسلام محل الديانات الأخرى، وهذا ليس صحيحاً.. وأنا أرى أن ظهور الإسلام على الدين كله يعني ظهور «الحلول الإسلامية» و«البدائل الإسلامية» في الحضارة وفي التقدم ولا يعني بالضرورة حلول الإسلام محل الديانات الأخرى، وأنا انتقدت هذا الكلام فيما كتبته عن سيد قطب في كتابي «الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري» وأيضاً فيما كتبته عن المودودي والصحوة الإسلامية.. إذاً هذا فهم، ولكن هذا فهم محدود لقطاع محدود هو رد فعل للهيمنة الغربية وللاجتياح الغربي وللاستعلاء الغربي لأن الاستعلاء المبالغ فيه عادة يكون رد فعل لاستعلاء حقيقي يمارسه الغرب على العالم الإسلامي..

د. جلال أمين:

أريد أن أركز على نظرية هانتنتون نفسها وأقول أنه لا شك في أن جزءاً من الأطروحة التي طرحها هانتنتون صحيح، إنما توقيت ظهورها وطريقة التعبير عنها والاستخدام الذي وظفت به والمنبر الذي نشرت فيه، كله يدل على أن الهدف الأساسي من المقال هو نفس ما أشرت إليه من قبل، أي الترويج وتهيئة الناس للعداوة مع الإسلام.. ولكن ما هو الجزء الصحيح في القضية؟ الجزء الصحيح هو أنه مع زوال الخطر الشيوعي ومع مرور الزمن على ما يسمى بنظرية التنمية الاقتصادية التي صورت أن هدف مجتمعات العالم الثالث هو اللحاق بالغرب اقتصادياً، اتضح الآن أن الفوارق الحضارية بين الشعوب النامية وغير النامية أهم بكثير من الفوارق الاقتصادية، وأنه كان من الخطأ أن يجمع العرب مع الهند مع الصين مع أفريقيا وكأنهم يشكلون كتلاً متجانسة لمجرد أن متوسط الدخل في هذه الدول منخفض.. وقد أوضحت النظرية أن التمايز الحضاري أيضاً شيء مهم.. وأن القضية بين الغرب والعالم الثالث هي قضية حضارية وليست قضية اقتصادية في الواقع، وأنا أميل إلى هذا الآن، ولكن الصيغة التي صاغ بها هانتنتون المقالة كانت صياغة مغرضة تحقيقاً للغرض الذي يراد من المقالة..

- **بعض الغربيين يعتقد أن هناك إشكالية أو مأزقاً يواجه الغرب السياسي من موضع الحوار مع الإسلاميين.. وهو أن الغرب إذا ما قرر الجلوس مع الإسلاميين للحوار فإنه من المحتمل أن يغضب السلطة الحليفة له في المنطقة.. وفي المقابل إذا لم يجلس مع الإسلاميين فإنه سيفوت على نفسه فرصة التعرف على أفكار وأطروحات الإسلاميين عن كثب، وقد يكرر نفس الخطأ الذي ارتكبه في حالة الثورة الإيرانية لما فوجىء بها.. كيف يستطيع الغرب السياسي الخروج من هذه الدوامة؟..**

**د. جلال أمين:**

الغرب السياسي ليس في مأزق على الإطلاق على ضوء ما قلته، فإن الغرب هو الذي ساعد ودعم الحركات الإسلامية المتطرفة في مصر، وكان إطلاق السادات سراح العناصر المتطرفة من السجن قد تم بنصيحة أمريكية.. إذاً فالعناصر المتطرفة إسلامياً، تنشط بوساطة ودعم من الغرب، والسلطات المحلية معظمها من الضعف بحيث لما يريد الغرب أن يتكلم مع الحركات الإسلامية المتطرفة فإنه يتكلم معهم سواء رضيت السلطة المحلية أم رفضت، كما شهدنا في حالة عمر عبد الرحمن في أمريكا.. والغرب يفعل ما يشاء والسلطة المحلية أصبحت من

الضعف بحيث لم تعد لها القدرة على فعل شيء..

**د. محمد عمارة:**

أنا أرى أن الذي يقوم بالحوار عادة هي مراكز الفكر والبحث والمراكز الثقافية وليست الحكومات، ولذلك فأنا لا أرى حرجاً على الحكومات في الغرب إذا كانت مراكز فكر وثقافة تحاور الإسلاميين، وهي مراكز فكرية بعيدة عن الحساسية مع السلطات ومع الحكومات.. ففتح قنوات للحوار بعيداً عن حساسيات السلطات والحكومات ليس أمراً صعباً..

**د. سيد دسوقي:**

أتفق مع الدكتور جلال أمين فيما قاله عن ضعف السلطة وسيطرة الغرب، وسأضرب على ذلك مثلاً بنقابة المهندسين في مصر.. فقد كانت الحكومة المصرية في بادىء الأمر تثني عليها وعلى القائمين بها ومن أنهم يقومون بعمل وطني وكذا وكذا.. لدرجة أن زوجة الرئيس لما حدث الزلزال أعطت ميداليةٍ للأخ الدكتور محمد علي بشر، أمين عام نقابة المهندسين، وهنأته على الجهد الوطني الرائع الذي قامت به النقابة أثناء هذه الأزمة، وبعد ذلك بفترة وجدنا العاصفة جاءت فجأة ودون مقدمات على حركة الإخوان وعلى الإسلام وعلى

النقابات وتغير الخطاب بشكل غريب جداً.. يعني وزير الداخلية حسن الألفي نفسه رجل مسلم وكما نعرف عنه أنه رجل يصلي ونعرف أنه لما كان محافظاً لأسيوط كان يتبرع لمدارس الإخوان هناك من جيبه الخاص، ومرة تبرع بمبلغ ٥ آلاف جنيه لأنه كان يرى أن هذه مدرسة عظيمة، وكان يتحاور مع شباب الإخوان مثل الدكتور محمد حبيب وغيرهم، ولكن فجأة وكأنه قرار جاء من «فوق» أن افتحوا النار ففتحوا النار.. ونحن ليس بيننا وبين قومنا شيء ونحن مكتفون بالعمل النقابي ونصف الوزارة كما قلت كانوا منا، وكثير جداً من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات كانوا من الحركة الإسلامية، فلم يكن هناك داع لكل هذا العنف مع الحركة الإسلامية، ولكن أنا أظن أن هذا العنف ـ عنف الحكومة المصرية مع الإخوان ومع الحركة الإسلامية ـ راجع إلى الغرب قبل أن يكون راجعاً إلى النظام نفسه.. طبعاً فيه جزء من النظام ولكن ليس هو الغالب.. لأن الغرب هو الذي بيده القروض وبيده أن يوقف شحنة القمح. وهذا الكلام قاله حسني مبارك عدة مرات وقالها مرة أمام الشيخ محمد الغزالي رحمه الله.. قال له الرئيس: أنا مهموم بتأكيل ٦٠ مليون مصري.. فرد عليه الشيخ الغزالي قائلاً: يا ريس هذه ليست مهمتك.. هذه مهمة الله سبحانه وتعالى، أنت مهمتك فقط أن تعدل!..

# المشاركون في الندوة

● د.أحمد كمال أبو المجد

ـ مواليد محافظة أسيوط بمصر سنة ١٩٣٠م.

ـ تخرّج من كلية الحقوق سنة ١٩٥٠م.

ـ حصل على دبلوم في القانون العام سنة ١٩٥١م ودبلوم في الشريعة الإسلامية سنة ١٩٥٢م.

ـ حصل على الماجستير في القانون المقارن من جامعة ميتشجان بالولايات المتحدة.

ـ حصل على الدكتوراه في القانون من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨م.

ـ عمل أستاذاً في كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة وتولى رئاسة قسم القانون في نفس الكلية.

ـ عمل مستشاراً ثقافياً ومديراً للمكتب الثقافي المصري بواشنطن سنة ١٩٦٥م.

ـ تولى في مصر رئاسة المجلس الأعلى للشباب ووزير الدولة لشؤون وزير الإعلام المصري وذلك في الفترة من بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢.

ـ عمل عميداً لكلية الحقوق والشريعة في جامعة الكويت في سنة ١٩٧٧ ثم مستشاراً لولي عهد الكويت ورئيس وزرائها من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦.

ـ تولى منصب رئيس المحكمة الإدارية للبنك الدولي في واشنطن.

ـ عضو مجمع البحوث الإسلامية.

ـ له كتابات عديدة من أبرزها: «دراسات في المجتمع العربي»، «مبادىء القانون الدستوري»، «حوار لا مواجهة»، إضافة إلى العديد من المقالات والأبحاث في مجال الاقتصاد والقانون والسياسة.

● **د. جلال أمين**

ـ تخرّج من كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة سنة ١٩٥٥م.

ـ حصل على الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن.

ـ عمل بالتدريس في كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس بالقاهرة، ثم مستشاراً اقتصادياً للصندوق الكويتي في منتصف السبعينات.

ـ قام بالتدريس كأستاذ زائر في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس، وحاضر في جامعات مختلفة من العالم.

ـ يعمل حالياً كأستاذ للاقتصاد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

ـ له كتب في موضوعات مختلفة بالإنجليزية منها: معضلة الاقتصاد المصري Egypt's Economic Predicament وكتاب بعنوان تحديث الفقر The Modernization of Poverty وبالعربية له: «المشرق العربي والغرب» وهو في وصف العلاقة ما بين العرب والغرب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في القرنين الماضيين.

● **راشد الغنوشي**

ـ مواليد تونس سنة ١٩٤١م.

ـ حصل على ليسانس الفلسفة من جامعة دمشق سنة ١٩٦٨م.

ـ التحق بجامعة السوربون لتحضير الدكتوراه ثم اضطر لترك الجامعة لظروف خاصة.

ـ أعد أطروحته للدكتوراه عن الحريات العامة في الإسلام ولم يتمكن من مناقشتها في كلية الشريعة بتونس لظروف اعتقاله ومن ثم هجرته إلى الخارج. وقد صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة ١٩٩٣م.

ـ شارك في تأسيس حركة الاتجاه الإسلامي واختير رئيساً لها سنة ١٩٨١م.

ـ أعيد انتخابه رئيساً للحركة بعد أن غيرت اسمها إلى حزب النهضة.

ـ عمل بالصحافة في تونس فرأس تحرير مجلة المعرفة ثم عمل بمجلة المجتمع فجريدة الحبيب، وكتب في العديد من المجلات والدوريات العربية والأجنبية.

ـ صدر له العديد من الدراسات والكتب منها:

«نحن والغرب»، «طريقنا إلى الحضارة»، «الحركة الإسلامية والتحديث»، «المرأة بين القرآن وواقع المجتمع»، «في المبادىء الأساسية للديموقراطية والحكم الإسلامي»، «القدر عند ابن تيمية»، «حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي».

● **د. سيد دسوقي حسن**

ـ خريج جامعة القاهرة في الهندسة الميكانيكية.

ـ حصل على الدكتوراه من جامعة ستانفورد الأمريكية سنة ١٩٦٥.

ـ عمل في عدة مناصب في الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ عمل مستشاراً للجيش الجزائري في أوائل السبعينات، ومستشاراً للجيش المصري في نفس الفترة.

ـ عمل مستشاراً أكاديمياً في جامعة الخليج، وتقلد مناصب عدة في مدينة الرياض.

ـ رئيس شعبة الهندسة الميكانيكية بنقابة المهندسين في مصر.

ـ يعمل حالياً أستاذاً لهندسة التحكم الآلي للطائرات والصواريخ، قسم الطيران بكلية الهندسة في جامعة القاهرة.

ـ له مؤلفات منها: «ثغرة في الطريق المسدود» (بالاشتراك مع د.محمد سفر وزير الحج السعودي)، «مقدمات في البعث الحضاري»، «مقدمات جديدة في البعث الحضاري»، «التجديد الحضاري» إضافة إلى مقالاته في «التفسير الحضاري للقرآن الكريم».

● **د.طارق البشري**

ـ مواليد القاهرة سنة ١٩٣٣م.

ـ حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٥٣.

ـ عمل بمجلس الدولة سنة ١٩٥٤، ثم مستشاراً بالمجلس

سنة ١٩٧٥ ثم نائباً لرئيس المجلس سنة ١٩٨٥م.

- رئيس إدارة الفتوى بالعديد من الوزارات المصري، ومستشار قانوني لعدد من الوزارات والمراكز.

- عضو مجالس الوزارات والعديد من الهيئات العامة.

- من مؤلفاته: «المسلمون والأقباط في إطار الوحدة الوطنية»، «الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليه»، «بين الإسلام والعروبة»، «سعد زغلول يفاوض الاستعمار».

● **د. محمد عمارة**

- مواليد مصر سنة ١٩٣١م.

- درس بالأزهر تسع سنوات، حتى نهاية المرحلة الثانوية، ثم في كلية دار العلوم جامعة القاهرة ونال منها درجة الليسانس في اللغة العربية والعلوم الإسلامية.

- حصل على الماجستير والدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص فلسفة إسلامية.

- عمل باحثاً في وزارة الأوقاف سنة ١٩٦٩.

- عمل مستشاراً في الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- حاصل على جائزة جمعية «أصدقاء الكتاب في لبنان» سنة ١٩٧٣م وجائزة الدولة التشجيعية ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى من مصر سنة ١٩٧٧م.

ـ له مؤلفات كثيرة منها: الأعمال الكاملة لرواد عصر النهضة، الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده والكواكبي، و«الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري» و«الإسلام وحقوق الإنسان» و«الغزو الفكري وهم أم حقيقة؟» و«الإسلام والمستقبل» و«الاستقلال الحضاري» و«هل الإسلام هو الحل؟».

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| ● بين يدي الندوة ..... | ٥ |
| ● الإسلاميون والحوار مع العلمانية ..... حقيقة العلاقة بين الإسلاميين والعلمانية ـ الحوار بين الإسلاميين والعلمانية: مبدأ أم تكتيك؟ ـ التعددية السياسية والدينية عند الإسلاميين ـ الأحزاب السياسية والدينية عند الإسلاميين ـ غياب التعددية في السودان والمذهبية في إيران ـ الإسلاميون وموقفهم من «الردة» ـ الحساسية بين الإخوان المسلمين وحسن الترابي. | ١١ |
| ● الإسلاميون والحوار مع الدولة ..... وصول الإسلاميين إلى الحكم ازدواجية الخطاب الإسلامي ـ الموقف من الديموقراطية ـ المهادنة والصدام مع الدولة ـ تكفير الدولة ورجالها ـ الحركة الإسلامية: جماعة إصلاحية أم حزب سياسي؟ ـ الإسلاميون في حكومة غير إسلامية ـ فصل المشروع السياسي عن المجتمع المدني. | ٥٧ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| • **الإسلاميون والحوار مع الغرب** ..... تنوع الإسلاميين في فهم الغرب ـ ازدواجية الخطاب الإسلامي ـ تحامل الغرب على الإسلاميين: عداء متأصل أم مصلحة طارئة؟ ـ الخطاب الإسلامي بين حسن الترابي وأنور إبراهيم ـ ماذا يستفيد الغرب من الحوار؟ ـ المصالح عقبة أمام حوار غرب ـ إسلامي ـ «صراع الحضارات» في التراث الإسلامي ـ الغرب وحلفاؤه في المنطقة. | ١٠١ |

منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

# نبذة عن المؤلف

هشام عبد الرحمٰن العوضي.

- مواليد الكويت سنة ١٩٧٠.
- بكالوريوس في العلوم السياسية والإعلام من المملكة المتحدة.
- مراسل مجلة (المجتمع) الكويتية بلندن.
- مراسل غير متفرغ في هيئة الإذاعة البريطانية.
- عمل صحافياً ومراسلاً لعدة صحف منها (صوت الكويت) و(الفجر الجديد).
- له عدة مقالات في جريدة (الوطن) و(القبس) و(الحياة) و(الشرق الأوسط).
- يحضّر حالياً للدكتوراه في العلوم السياسية في إحدى الجامعات البريطانية.
- من مؤلفاته: «رؤية منهجية لأزمة الكويت»، «البعد الربع لأزمة الخليج»، «وانكسر القلم»، «موقف الغرب من الإسلاميين من خلال الإعلام والأكاديميين وصنّاع القرار».